

سلسلة بحوث اللغة العربية وآدابها



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مركز بحوث اللغة العربية وآدابها
مسكة المسكوتة



مواقف ابن هشام الأنصاري من الجوهري

تأليف

الدكتور / محسن بن سالم العميري

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
بجامعة أم القرى

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

ج) جامعة أم القرى ، ١٤١٧ هـ .
مهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

العميري ، محسن بن سالم

مواقف ابن هشام الأنصاري من الجوهري - مكة المكرمة .

١٣٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ١٢٩-٢ - ٠٣ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

١٧/٠١١٨

ديوي ٤١٥، ١

رقم الإيداع : ١٧/٠١١٨

ردمك ١٢٩-٢ - ٠٣ - ٩٩٦٠



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا ونبينا محمد؛ وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد.

٣

فيسعدني أن أقدم بين يدي القارئ الكريم هذا البحث الموسوم بـ «مواقف ابن هشام من الجوهري» وهو يتناول -عشيئة الله- قضايا في النحو والصرف والرواية والدلالة اللغوية مسوقة على هذا الترتيب، وتحت كل من هذه طائفة من المباحث ترتب حسب ما تثيره من آراء.

٦

تسبقها هذه المقدمة بالتمهيد، وتتلوها الخاتمة إن شاء الله.

أما التمهيد فنستعرض فيه ما نقله أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري عن أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ^(١) متابعاً له دون أن يثير مجالاً للبحث. وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أمور منها:

٩

● أن الإمام الجوهري من كبار علماء اللغة، وهو حجة ومسلم له في هذا، غير أن شهرته في النحو والصرف ليست كشهرته في اللغة، ومما يسترعي النظر اهتمام ابن هشام -وهو من هو في النحو عند المتأخرين- بطائفة من آرائه في النحو والصرف والاشتقاق، ولم يعرض لهذا الجانب أحد من الدارسين.

١٢

١٥

(١) لست في حاجة إلى ترجمة لهذين العالمين، فهما أشهر من نار على علم، ومن أراد فلينظر ترجمة الجوهري في نزهة الألباء ٣٤٤، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦، وترجمة ابن هشام النحوي في بغية الوعاة ٢/ ٦٨، وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ١٩١.

- أن استخراج آراء عالم ما في النحو والصرف من خلال معجم ألفه يستدعي البحث عن السبب في هذا، وربما كان اختيار ابن هشام للجوهريّ من بين اللغويين لما عرف عن مكانته في النحو والصرف، فقد قال عنه الثعالبي: ٣
«من أعاجيب الدنيا... وهو إمام في علم لغة العرب»^(١)، وقال عنه ابن بري: «الجوهريّ أغنى اللغويين»^(٢). ثم رأيت بعض المتأخرين يؤكد هذه الحقائق فيقول عنه: «إمام المحراب اللغوي، وخطيب المنبر الصوفي»^(٣). ٦
- فاستخراج آرائه النحوية والصرفية من خلال معجمه اتجاه غير مألوف في أعمال السابقين، وإن أخذ به كثير من المعاصرين، فهل كان ابن هشام من رواد هذا الاتجاه؟ قضية تحتاج إلى تجلية وبحث. ٩
- أن تتبع وقفات ابن هشام من الجوهريّ تبرز لنا ألواناً من أساليب العلماء وتقويم الآراء بمتابعتها حيناً، ومخالفتها حيناً آخر، والتوقف فيها أحياناً دون قطع. هذه هي أهم الأمور التي دفعتني إلى سير أغوار هذا الموضوع، مؤملاً أن يكون في هذا فائدة للبحث اللغوي عامة، والنحو والصرف خاصة، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل. ١٢

كتبه الفقير إلى ربه

١٥

محسن بن سالم العميري

(١) ينظر يتيمة الدهر ٤٠٦/٤.

(٢) انظر المزهر للسيوطي ٩٨/١.

(٣) انظر إضاءة الراموس لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ٢٨/٢.

التمهيد:

لابن هشام النحوي من آراء الجوهري مواقف متفاوتة ومتباينة، فنراه تارة متابعاً له ومعتمداً عليه، وتارة يسوق آراءه ضمن آراء غيره من العلماء ٣ فيستحسنها، بل يفضلها على غيرها، وتارة ثالثة يعرضها دون تعليق، وأخرى رابعة يقف من بعض هذه الآراء موقف المفند والمخطئ، فلا يبالي من أن يصم الجوهري بالوهم أو السهو أو الخطأ. ٦

لذا أثرت أن أجمل - في هذا التمهيد - مواقف التي عول فيها على الجوهري في مسائل الدلالة والرواية بشكل موجز، أما تلك المسائل التي اختلفت فيها الآراء، وخالف فيها ابن هشام الجوهري أو وافقه فقد أفردناها في مباحث ٩ مستقلة، وبسطنا القول فيها، لتبين مدار البحث فيها، ومن ثم الحكم عليها بالموافقة أو المعارضة، وهذه المباحث هي لب البحث وأساسه.

أما تلك التي عرضها عرضاً دون تعقيب يستحق الوقوف والمعالجة فمنها: ١٢
أولاً - اعتماده على الجوهري في تفسير ضائفة من الكلمات التي وردت في قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه، أو في غيرها من مؤلفاته العديدة، وهي:

١٥ - ١ - العصران:

قال ابن هشام: «وأما قوله:

وأطله العصرين حتى يملئي ويرضى بنصف الدين والأنف راغم

١٨ فحملة الجوهري على أول النهار وآخره، ولا يتعين، بل يصح حملة على

الليل والنهار»^(١).

ونقول: إذا كان ابن هشام قد قبل تفسير الجوهري فليست هناك حاجة
٣ إلى تعقبه ، وعلى هذا النهج سار علماؤنا مفسرين ولغويين، فلا يرد قول عالم
بآخر ما دام القولان صحيحين.

٢- الأحوذِيّ، قال: «والأحوذِيّ، بالخاء المهملة والذال المعجمة: السريع
٦ في كل ما أخذ فيه...، أو الخفيف في الشيء، خذقه فيه، حكاه الجوهري عن
أبي عمرو»^(٢).

٣- الغول، قال: «الغُول بالضم: كل شيء اغتال الإنسان فأهلكه، والمراد
٩ هنا الواحدة من السعالي...، والغُول بالفتح: ما يغتال الشيء ويذهب به. ومنه
قولهم: الغضب غول الحلم، والحرب غول النفوس، وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا
غَوْلٌ﴾^(٣) أي: ليس فيها ما يغتال عقولهم، فيذهب بها...، وقال الجوهري
١٢ [عن الآية]: «المعنى أنه ليس فيها غائلة الصداخ، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا
يُصَدِّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا
يُنْزِفُونَ﴾^(٥). انتهى»^(٦).

(١) انظر تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ٦٩، والصحاح ٧٤٩/٢ (عصر).

(٢) ينظر تخلص الشواهد ٧٩، والصحاح ٥٦٣/٢ (حوذ).

(٣) سورة الصافات ٤٧.

(٤) سورة الواقعة ١٩.

(٥) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ١٣١-١٣٨ بتصرف، والصحاح ١٧٨٦/٥ (غول).

٤- الأطوم، قال: «وقوله «من أطوم» جزم التبريزي بأن الأطوم: الزرافة، وأن الجامع بينهما الملاسة، وعلى هذا فهو بفتح الهززة، ولا يتعين ما قاله، بل يجوز أن يريد به السلحفاة البحرية، وهذا أولى لوجهين: ٣

أحدهما أن استعمال الأطوم بهذا المعنى كثير، بخلاف استعماله بمعنى الزرافة، فإنه قليل، حتى إن الجوهري وصاحب المحكم وكثيراً من أهل اللغة لم يذكروه...»^(١). ٦

٥- لبانة، قال: «واللبان: بفتح اللام، ويكون بكسرها وبضمها، ومعانيهن مختلفة، فأما المفتوحها -وهو المذكور في البيت- فقل: الصدر، وقيل وسطه...، وأما المكسورها: فهو الرضاع...، وأما المضمومها: فهو الصمغ المسمى بالكندر، فإن زدت على المضموم هاء، فقلت لبانة، فهي الحاجة. كذا أطلق الجوهري وغيره، وقال صاحب المحكم: الحاجة من غير فاقة، ولكن من همة»^(٢). ٩

٦- الزور، قال: «قال التبريزي: الصدر. وقال عبد اللطيف: وسطه. وقال الجوهري: أعلاه»^(٣). ١٢

٧- العجايات، قال: «العجايات والعجاوات -بضم المهملة، وبالجيم: جمع عجاية، وعجاوة، وهي عند الأصمعي: لحمه متصلة بالعصب المنحدر من ركة البعير إلى الفرسن. وقال الجوهري: العجايتان: عصبان في باطن يدي ١٥

(١) انظر شرح قصيدة كعب ١٩٤-١٩٥، والصحاح ١٨٦٢/٥ (أطم).

(٢) انظر شرح قصيدة كعب ٢٠٢-٢٠٣، والصحاح ٢١٩٣/٦ (لبن).

(٣) انظر شرح قصيدة كعب ٢٠٥-٢٠٦، والصحاح ٦٧٣/٢ (زور).

الفرس، وأسفل منهما هتات كالأظفار [تسمى السعدانة] ويقال لكل عصب متصل بالحافر: عجاية^(١).

٣ ٨- العساقيل، قال: «للعساقيل معنيان:

أحدهما - هو المراد هنا-: السراب، قال الجوهري: لم أسمع بواحدة.

والثاني: ضرب من الكمأة، وهي الكمأة الكبار البيض التي يقال لها: شحمة الأرض، وواحدة: عسقول^(٢).

٦ ٩- الآلة، قال: «للآلة ثلاثة معان:

أحدها: النعش، ذكره الجوهري...

٩ والثاني: الحالة... والآلة والحالة متقاربان أحرفاً، متمثلان وزناً ومعنى.

الثالث: الأداة التي يعمل بها^(٣).

١٠- يَدٌ، ومَيْدٌ، قال: «يَدٌ، ويقال: مَيْدٌ، بالميم...، وله معنيان:

١٢ أحدهما: غير...

والثاني: أن تكون بمعنى من أجل...^(٤).

(١) انظر شرح قصيدة كعب ٢١٤، والصحاح ٢٤١٩/٦ (عجا)، والزيادة منه.

(٢) انظر شرح قصيدة كعب ٢١٩، والصحاح ١٧٦٥/٥ (عسقل)، والبيت هو:

كأن أرب ذراعها إذا عرقت وقد تلفع بالثور العساقيل.

(٣) انظر شرح قصيدة كعب ٢٤٦، ٢٤٧، والصحاح ١٦٢٧/٤، ١٦٢٨ (أول).

(٤) انظر معني اللبيب ١٥٥، والصحاح ٤٥٠/٢، ٥٤١ (يَدٌ، مَيْدٌ).

١١- قعدد، قال: «القعدد - بضم الدال وفتحها - قال في المحكم: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم...، وقال الجوهري: القريب الآباء إلى الجد الأكبر...»^(١).

٣

١٢- آض بمعنى صار، وفيما رواه ابن مالك وغيره من قول الراجز:

وآض نهذا كالحصان أجردا

نقل ابن هشام عن الجوهري أن روايته «وصار نهذا»^(٢) ولم يحدد مصدر هذه الرواية ولم أجدها في الصحاح ولا عروض الورقة للجوهري، ولا يبعد أن تكون من كتاب للجوهري في النحو اطلع عليه ابن هشام ولم يسمه.

٦

ثانياً- يأخذ ابن هشام بعض شواهد من الصحاح ولكنه لا يتوقف على روايته وحده وإنما ينقل بعضاً من رواية غيره كما في قوله في قول الشاعر:

٩

أما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما

: «أورده الجوهري في بابي الهمزة والراء هكذا، وذكره الزجاجي...، وعبد الدائم القيرواني... فأبدلا (لا تزال كأنها) مكان قوله (مائرات تخالها)»^(٣).

١٢

وقد يذكر رواية الجوهري مع أنها لا شاهد فيها كما في البيت:

(١) انظر تخلص الشواهد ٢٨٦-٢٨٨، والصحاح ٢/٥٢٦-٥٢٧ (قعدد).

(٢) انظر رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغة وخلافاً وأيضاً وهلم جرأ لابن هشام ٤٠-٤١.

(٣) انظر تخلص الشواهد ١٧٠، والصحاح ٢/٨٢٧ (نسر).

إذا لم تكن حاجتنا في نفوسكم فليس بمغن عنك عقد الرثائم
والموضع للاستشهاد على جواز حذف نون (تكن) في الجزم قبل الساكن، وفقاً
للكوفيين ويونس^(١). ٣

ثالثاً- نبه ابن هشام على وهم الجوهري في بيان مورد بعض الشواهد، إذ
قال في بيت ذي الخرق:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ٦
: «وهو من أبيات نوادر أبي زيد. وهم الجوهري فقال: إنه من أبيات
الكتاب»^(٢)، وابن هشام منبوق في هذا التنبيه^(٣).

روى الجوهري^(٤) البيت التالي: ٩

كمنية جابر إذ قال ليبي أصادفه وأغرم جلّ مالي

وتحدث ابن هشام عن الروايات فيه فقال: «ويروى (أتلف) مكان (أفقد)،
ويروى (أغرم)، وروى الجوهري (جلّ مالي)^(٥)، وهو أحسن، ومن زعم أن ١٢

(١) المصدر السابق ٢٦٨-٢٦٩، والصحاح ١٩٢٧/٥ (رغم).

(٢) المصدر السابق ١٥٦، والصحاح ١١٩٤/٣ (جدع)، وانظر نوادر أبي زيد ٢٧٥،
والخزانة ٣٥/١، واللسان (جدع).

(٣) ينظر اللسان والتاج في (جدع).

(٤) انظر الصحاح ٢٦٤/١، ٢٦٥ (ليت).

(٥) مكان (بعض مالي).

(بعضاً) يرد بمعنى (كلّ)... صحَّ عنده حمل رواية الجماعة على ذلك، فيكون أبلغ من رواية الجوهريّ، إلا أن هذا القول مردود^(١).

٣ وهذا رد صريح من ابن هشام على من زعم بحسب (بعض) بمعنى (كل) وهو رأي ثعلب الذي يقول: «أجمع أهل النحو على أن (البعض) شيء من أشياء، أو شيء من شيء إلا هشاماً، فإنه زعم أن قول لبيد:

٦ أو يعتلق بعض النفوس حمامها

فادعى وأخطأ أن (البعض) ههنا جمع، ولم يكن هذا من عمله وإنما أراد لبيد ببعض النفوس نفسه^(٢)، ومثله قال ابن سيده^(٣).

٩ والرأي في رواية البيت ما رواه الجوهريّ ووافقه عليه ابن هشام ولكن من وجه آخر غير ما أيد به ابن هشام الرواية وهو أن الاحتمالات المتاحة للشاعر هي أن يقول: كل مالي - بعض مالي - جل مالي، لا يقال: إنه استخدم بعضاً بمعنى (كل) وفي موضعها، فلا مانع مطلقاً من استعمال (كل)، ولا داعي أبداً ١٢ لاستعمال بعض مراداً بها (كل).

ويبقى أن يكون أراد كل المال أو حله، ولا دليل على حقيقة مراده إلا ما ١٥ عبر به وهو «جل». واختلاف محصور في جل وبعض، وقد ثبت فساد «كل» فلا يبقى إلا «جل»، وهي رواية الجوهريّ.

(١) انظر تخلص الشولهد ١٠٠-١٠٢.

(٢) انظر اللسان والتاج في (بعض)، وانظر بحالس ثعلب ٣٦٩/٢.

رابعاً- مال ابن هشام إلى ما رواه الجوهري في قصة المثل السائر «عسى الغوير أبوساً»^(١).

٣ خامساً- مما نقله ابن هشام عن الجوهري أنه أطلق على «المستثنى» المفعول دونه^(٢)، ولم أجد هذا في الصحاح، فلعله أخذه من كتاب آخر للجوهري، وبهذا يكون الجوهري أسبق من الجحاشعي الذي تابعه، وضمن محققه الفاضل أن تسميته للمستثنى المفعول دونه مما انفرد به^(٣).

سادساً- ينقل رأي أبي زيد في عدم بناء الفعل من (الأين) بمعنى الإعياء عن الصحاح^(٤)، ويعول عليه في إسقاط قسم من أقسام (إنّ) المكسورة المشددة، وهو يجيئها فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من هذا المصدر^(٥).

وبعد فهذا يحمل ما وجدته من مسائل في الدلالة والرواية عول فيها ابن هشام على الجوهري، وساقها دون أن يثير حولها مجالاً للبحث، أما المواقف التي ناقش فيها الجوهري مناقشة العام للعالم والتد للتد فسيأتي بيانها وإحكام عليها تأييداً أو تفنييداً في المباحث القادمة إن شاء الله.

(١) انظر تخلص الشولهد ٣١٠، والصحاح ٧٧٤/٢ (غار)، وجمع الأمثال للميداني.

٢/٣٤١، والمستقصى في أمثال العرب ٢/١٦١.

(٢) انظر شرح قطر الندى ٢٠١.

(٣) ينظر شرح عيون الإعراب للجحاشعي ١٦٤، مع الحاشية تحقيق الرميل والصديق الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح سليم.

(٤) ينظر الصحاح ٥/٢٠٧٦ (أين)، والخصائص ٢/٧٠، ومفردات الراغب الأصفهاني ٣٠.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٥٩.

وصل (أل) بالفعل

- يذهب معظم النحاة إلى أن إدخال (أل) الموصولة على الفعل المضارع
 ٣ مخصوص بالضرورة الشعرية، بل عده بعضهم من أقبح الضرورات^(١)، وذلك
 لشذوذه في القياس والاستعمال، وقيل: إن النحاة مجمعون على خطأ هذا
 الاستعمال، يقول الجرجاني: «استعمال نحو هذا خطأ بإجماع»^(٢)، وحكى ابن
 ٦ الأنباري إجماعهم على أنه خطأ لا يقع إلا في الضرورة، ولهذا لم يعقد لها مسألة
 في كتابه الشهير بمسائل الخلاف وإنما ذكرها عرضاً، فقال وهو يرد على
 الكوفيين: «أجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ، لشذوذه قياساً
 ٩ واستعمالاً...، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها»^(٣)،
 وقال أبو حيان: «نصّ الناس أن هذا مخصوص بالضرورة»^(٤).
 والحقيقة أن المتبع لهذه المسألة في مظانها المختلفة يجد أن فيها قولين:
 أحدهما: ما ذهب إليه جمهور البصريين ومن وافقهم من الكوفيين من أن
 ١٢ ذلك مخصوص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام^(٥).

(١) انظر ضرورة الشعر للسيباني ١٦٥، ونقل عن ابن السراج في اللسان (جدع).

(٢) انظر المقتصد ٧٢/١.

(٣) انظر الإنصاف ١٥٢ للمسألة ١٦.

(٤) انظر منهج السالك ٣٠/١.

(٥) انظر المصادر السابقة مع ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٨، ونوادير أبي زيد ٢٧٨،
 والارتشاف ٥٣١/١، والمجمع ٢٩٤/١، والمسائل العسكرية لأبي علي ١١٢،
 ١١٣، والتصريح ١٤٢/١، وغيرها.

والثاني: ما ذهب إليه الأخفش وبعض الكوفيين من أنه جائز في اختيار الكلام وسعته^(١)، إذ نقل الجوهري عن الأخفش أنه قال في قول ذي الخرق الطهوي: ٣

يقول اخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدُع

: «أراد الذي يُجدُع، كما تقول: هو يضربُك، تريد: هو الذي يضربُك»^(٢). ٦

وقيل: إن هذا الاستعمال لغة لبعض العرب، قال أبو منصور الأزهري نقلاً عن الأنباري: «العرب تدخل الألف واللام على الفعل المستقبل على جهة الاختصاص والحكاية، وأنشد للفرزدق: ٩

ما أنت بالحكم الترضى شهادته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
قال: وأنشد الفراء في مثله:

أخِفنَ أطناني^(٣) إن سكتُ وإنني لفي شغلٍ عن ذحلها السَّبع^(٤) ١٢

ابن هانئ عن أبي زيد، يقال: هذا يضربُك، ورأيت يضربُك، يريد: الذي يضربُك. وهذا الوَضْعُ الشَّعْرُ، يريد: الذي وَضَعَ الشَّعْرَ، وأنشد المفضل:

(١) ينظر الارتشاف ١ / ٥٣١، ٣ / ٢٦٨، والمغني ٧٢.

(٢) انظر الصحاح ٣ / ١١٩٤ (جدع)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٥٥.

(٣) ويروى كذلك «أحين اصطفاني». ضرائر الشعر ٢٨٨، والخزاة ١ / ٣٢.

(٤) نسب في تهذيب اللغة ٢ / ٢٨٥، واللسان (تبع) إلى سلامان الطائي.

يقولُ الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوتُ الحمارِ يجدَعُ

يريد: الذي يُجدَعُ^(١). وهذا عين ما نقله الجوهري عن الأخفش، واختار ابن

٣ مالك - رحمه الله - هذا المذهب فقال: «وعندي أن مثل هذا غير مخصوص

بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)،

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: (إلى ربنا صوت الحمار يجدع)...، فإذا لم

٦ يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار...»^(٢).

وقال أيضاً: «وليس هذا بفعل مضطر بل فعل مختار...»، وإلى هذا أشرت بقولي:

رأى أطراد مثل ذا فما وهَنُ وَمَنْ

٩ أي: فما ضعف رأيه. وقد نبّه سيبويه - رحمه الله - على أن ما ورد في الشعر

من المستندرات لا يعدّ اضطراراً، إلّا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن

وإصلاح القافية عنه مندوحة^(٣). واستظهر ابن هشام النحوي من حكاية

١٢ الجوهري عن الأخفش أنه يميز مثل هذا في الكلام فقال: «في الصحاح أن

الأخفش قال في قوله: «الجدع»: يريد: الذي يجدع، كما تقول: هو

الضربك، تريد: الذي يضربك. انتهى. وظهره أن الأخفش يميزه في الكلام

١٥ كما قال الناطم، وفي ذلك رد على من قال: إن الناطم استأثر بهذا

(١) تهذيب اللغة ٤٦٢/١٥ فما بعدها، ١١٩/١٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢/١.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١.

المذهب»^(١)، وقد نسب هذا المذهب إليهما إذ قال: «والجميع خاص بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير»^(٢)، ويقصد بالأخير هنا إدخال (أل) على المضارع. ٣

فمما تقدم يتبين لنا شيان:

أولاً: أن ادعاء الإجماع على أن إدخال (أل) على الفعل المضارع مختص بالضرورة ليس بصحيح، إذ رأينا أن بعضهم يجيزه في سعة الكلام، بل نقل الأزهرى أنه لغة لبعض العرب، وقال ابن جني: «حكى الفراء أن رجلاً أقبل فقال آخر: ها هو ذا، فقال: نعمَ لها هو ذا، فأدخل اللام على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تشبيهاً لها بالجملة المركبة من الفعل والفاعل»^(٣). ٦ ٩

ثانياً: أن نسبة هذا المذهب المجوز إلى ابن مالك فحسب ليست صحيحة، فهو مسبوق إليه، ولكن ابن هشام لم يصرح بمن قرر أن ابن مالك انفرد بتجويد دخول (أل) على المضارع ولم يخصه بالضرورة، وقد صرح بهذا أبو حيان في بعض كتبه فقال: «نص الناس أن هذا مخصوص بالضرورة، ونص هو في غير هذه الأرجوزة أن ذلك يجوز اختياريًا، ولا يحفظ مثل: (الضرب زيدًا) في الشر، إنما جاء في الشعر في أبيات، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قاعدة يبنى عليها»^(٤). وصرح بأن ١٢ ١٥

(١) ينظر تخلص الشواهد ١٥٥.

(٢) ينظر معنى اللبيب ٧٢.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨.

(٤) ينظر منهج السالك ١/ ٣٠.

وصل (أل) بالفعل ١٧

ابن مالك مسبق في هذا الرأي فقال: «وجاء في الشعر وصلها بالمضارع، فخصه أصحابنا بضرورة الشعر، وأجازوه بعض الكوفيين في الاختيار، وتبعه ابن مالك»^(١)، ويفهم من إطلاق ابن عقيل حينما قال: «ولا يختص هذا عنده بالشعر، وخالف في ذلك النحويين...»^(٢)، وقوله كذلك: «وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف أنه لا يختص به، بل قد يجوز في الإختيار»^(٣) أنه يرى تفرد ابن مالك دون النحاة بهذا الرأي، فلعله هو المقصود بكلام ابن هشام.

وصل (أل) بالماضي:

النحاة في معاجلتهم لهذه المسألة لم يذكروا وصلها إلّا بالمضارع، وسكتوا عن وصلها بالماضي مع أنه قد ورد فيما رواه أبو زيد «هذا الوَضْعُ الشَّعْرُ» يريد: الذي وَضَعَ الشعْرُ^(٤). وورودها على هذه الحال في النثر أدعى إلى أن تبحث ويقرر حكمها قبولاً أو رفضاً، جوازاً أو شذوذاً، ولو اطلع الشيخ الخضريّ على هذا النص ما قال: يمتنع وصلها بالماضي استقلالاً^(٥).

أما ما ذهب إليه ابن مالك -تبعاً للأخفش وبعض الكوفيين- من جواز

(١) انظر الارتشاف ١/ ٥٣١.

(٢) ينظر المساعد ١/ ١٥٠.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٧٨.

(٤) ينظر تهذيب اللغة ٢/ ٢٨٥.

(٥) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧٨.

- دخول (أل) على المضارع في الاختيار فمذهب يرفضه جمهور النحاة،
فالمقدمون منهم عدوا ذلك ضرورة، لأن الوارد منه قليل شاذ في القياس
والاستعمال^(١)، أما المتأخرون، ومنهم ابن هشام فقد أبطلوا مذهب ابن مالك ٣
بحجة أن اختياره هذا مبني على مفهومه للضرورة الشعرية، وهي عنده «ما لا
يمكن للشاعر العدول عنه»، أما إن أمكنه ذلك فلا ضرورة، فتعقبه ابن هشام
فقال: «وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة: عبارة ٦
عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر»، سواء كان للشاعر عنه مندوحة
أم لا، كما رد على قول ابن مالك السابق - «فإن لم يفعلوا ذلك مع استطاعته
ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار» - بقول سيبويه: «وليس شيء مما ٩
يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»^(٢)، فلا تنافي بين كون الشيء ضرورة
وكونه ذا وجه يسوغه، بل لا تكون الضرورة إلا كذلك بشهادة إمام
النحو»^(٣). وقيل: إن مفهوم ابن مالك للضرورة هو الظاهر من كلام ١٢
سيبويه^(٤)، يقول ابن عصفور: «اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر،
فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن
يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بدءًا...، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وقد ١٥

(١) ينظر الكتاب ٢٦/١، والأصول في النحو ٥٧/١، والمسائل العسكرية ٧٦،

وكتاب الشعر للفارسي ١٧٥/١، والمقتصد ٧٢/١، والارتشاف ٥٣١/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢/١.

(٣) ينظر تخليص الشواهد ٨٢، ١٥٥، والخزانة ٣٢/١.

(٤) ينظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر للألوسي ٦.

صرح به في أول باب من أبواب الاشتغال^(١).

ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل
جوزوا له في الشعر ما لم يميز له في الكلام، لكون الشعر موضعاً قد ألفت فيه
الضرائر، وإلى هذا ذهب ابن جني^(٢) ومن أخذ بمذهبه.

....، ومنهم من ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز
لغير الشاعر في كلامه، لأن لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره
لذلك، وهو مذهب الأخفش، فكثيراً ما يقول: جاء هذا على لغة الشعر....،
والصحيح ما بدأنا به، فإن جاء في خلاف موضع الاضطرار^(٣) فلا يقاس عليه،
لشدوذه وقلته، وإن جاء في مواضع الاضطرار فإنه ينقسم إلى مقيس وغير
مقيس...»^(٤).

ومراد ابن عصفور بقوله: «فإن جاء في خلاف مواضع الاضطرار» النثر،
يعني أن هذه الضرورة لا تجوز في النثر، لشدوذاها، ومراده بقوله: «وإن جاء في
مواضع الاضطرار» الشعر، أي: ما كان في الشعر ضرورة لا يجوز في النثر، وما
كثر في الشعر يجوز للشاعر بعد عصور الاحتجاج أن يقيس عليه، وما قلّ فلا
يجوز له أن يقيس عليه، وهذا بينه مفرقاً على المسائل ولم يضع له ضابطاً عاماً،

(١) لم أتبن مقصده في الكتاب، ينظر الكتاب ٨٥ / ١ فلعله يقصد بيت أبي النجم.

(٢) ينظر الخصائص ٤٠٦ / ٢.

(٣) في المطبوع «الإضرار» سهو.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ٦٠٢-٥٤٩ / ٢.

ففي الصور التي أوردتها للضرورة كان ينبه في كل صورة على المقيس وغير المقيس، وقد عدّ من غير المقيس وضع الفعل موضع الوصف صلة لأل، وعد هذا ضرباً من البديل غير المقيس. ٣

أقول: لا يعول في رأي سيبويه في الضرورة على ما يفهم من كلامه عرضاً في الاشتغال وغيره، وإنما يعول في ذلك على ما قرره في باب «ما يحتمل الشعر» حيث خصه لهذه المسألة، ونجد من شواهد في ذلك قول الأعشى: ٦

ومالهُ من مجد تليدٍ ومالهُ من الريح حظٌ لا الجنوبُ ولا الصَّبَا^(١)
ومن الممكن أن يقال في الشطر الأول:

وليس له مجد تليد ولا له ٩

وبذلك تنتفي الضرورة، ومعنى هذا أن الضرورة لا تختص بما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو رأي الجمهور، ولو كان هذا مراد سيبويه لصرح به في هذا الباب دون سواه، أمّا ما احتج به ابن عصفور فلا يخدم غرضه بل هو شاهد عليه، ١٢
لأن مثل «كلُّه لم أصنع»^(٢) بالرفع دون النصب لا يدخل في الضرورة بالمعنى الذي أراده، إذ من الممكن أن يقول «كلُّه» بالنصب، وهذا نص عليه سيبويه نفسه، ١٥
فقال: «لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء»^(٢).

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٠.

(٢) انظر الكتاب ١ / ٨٥ فلعل ابن عصفور قصد بيت أبي النجم الآتي:
قد أصبحت أم الحيار تدعي عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

والذي أراه أن ما جاء في لغة قليلة أو جاء في الشعر خاصة يجوز القياس عليه حين تدعو الحاجة إليه، فلا نقول بالمنع مطلقاً كما يقول الجمهور، ولا بالقياس مطلقاً كما يقول ابن جني^(١) وشيخه الفارسي في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ولا ما يذهب إليه ابن مالك ومن وافقهم في أن الضرورة مقصورة على ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وإنما نقول يجوز القياس على ما جاء في الشعر مطلقاً أو في لغة من لغات العرب عند الحاجة إليه، أما إذا لم توجد حاجة فلا يقاس إلا على الكثير الغالب، ولا نجيز في النثر كل ما يجوز في الشعر، على أن تقدر الحاجة بقدرها.

(١) ينظر الخصائص ١/ ٣٥٧.

(عل) والإضافة

١ - اللغات في (عل).

- ٣ عَلٌ: ظَرَفُ مكان بمعنى (فوق)، ذكر الجوهري أن العرب استعملت هذه اللفظة ونطقوها بغير لغة فقال: «وَعَلُّو الدَّارَ وَعِلُّوْهَا: نَقِضْ سُفْلَهَا. ويقال: أُنَيْتِه من عَلِ الدَّارِ، بكسر اللام، أي: من عالٍ...، وأُنَيْتِه من (عَلًا)...، وأُنَيْتِه من (عَلٌ) بضم اللام...، وأُنَيْتِه من (عَالٍ)...، وأُنَيْتِه من (مُعالٍ) بضم الميم...، وأما قول أعشى باهلة:

إني أُنَيْتِي لساناً لا أُسْرُ بها من عَلُوٍ لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

- ٩ فيروى بضم الواو وفتحها وكسرهما، أي: أُنَيْتِي خير من أعلى يُحْدِ^(١).
 ووجه ابن الخباز بعض لغاتها فقال: «ويقال: جتته من عَلٍ، قال امرؤ القيس:

١٢ مَكْرٍ مَفْرٍ مَقْبِلٍ مَدْبِرٍ مَعَا كجلمود صخر حظه السيلُ من عَلٍ

- ... وأجازوا في الياء أن تكون للإطلاق، وأن تكون بدل الواو التي هي لام الكلمة، فإن كانت بدلاً من الواو فالكلمة مبنية...، ويقال: أُنَيْتِه مِنْ عَلًا... وهي مبنية...، ويقال: جتته مِنْ عَلُوٍ وَعَلُوٍ وَعَلُوٍ، قال أعشى باهلة (البيت)...، وأما قول أوس

فمَلَكٌ بالليط الذي تحت قشرها كغِرْقِي يبيضُ كَنَّهُ القَبِضُ مِنْ عَلُوٍ

(١) ينظر الصحاح ٦/ ٢٤٣٥ (علا).

... فقد أجازوا في الواو أن تكون للإطلاق، وأن تكون لام الكلمة.

فإن قلت: فقد قالوا: إنه ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة؟

- ٣ قلت: إنما يعنون بهذه المعربات، أما المبنيات فلا يمتنع فيها ذلك. ألا ترى أنهم قالوا: (ذو) في لغة طحّي بمعنى «الذي». قال الجوهري: الواو زائدة وهي لإطلاق القافية، ولا يجوز مثله في الكلام^(١)، والذي يهمننا من تلك اللغات (عَلُّ) المضمومة المخففة اللام.
- ٦

٢- أصل (عَلُّ):

- اتفق العلماء على أنَّ لامها محذوفة اعتباراً كما حذفت من يدٍ ودمٍ لا لعلّة
- ٩ تصريفية كحذف لام قاضٍ وغازٍ، ولهذا عدت لغة مستقلة من بين أخواتها^(٢)، ثم اختلفوا في نوع الحذف المحذوف، فأبو علي يرى أن اللام المحذوفة واو، ثم حذفت كما حذفت لام (غد) لا كما يحذف من عمٍ وشجٍ لالتقاء الساكنين^(٣)، والرضي يرى أنها ياء، قال: «فإذا بنيت (عَلُّ) على الضم وجب حذف اللام (أي: الياء) نسيّاً منسياً، إذ لو قلت (علي) لاستقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها وقلت: (من عَلُّ) لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها»^(٤).
- ١٢

(١) انظر النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٢٠٣-٢٠٧، رسالة ماجستير تحقّق الطالب

عبد الله عمر حاج، بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.

(٢) انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى ٣/٣٦٢.

(٣) المرجع نفسه ٣/٣٥٤.

(٤) ينظر شرح الكفاية ٢/١٠٢.

هذا وما ذهب إليه الرضي من أن اللام المحذوفة في (عَلُّ) ياء، وقد ذكره
 الشيخ يس العليمي^(١)، غير صحيح، فليس في الأصول الاشتقاقية مع العين
 واللام من حرف علة إلا الواو، وقول ابن فارس: «العين واللام والحرف المعتل ٣
 ياء كان أو واوًا أو ألفًا أصل واحد يدل على السمو والارتفاع، لا يشذ عنه
 شيء»^(٢) لا يقبل على إطلاقه، فمعلوم أن الألف لا تكون أصلًا، وما يصدق
 على الألف يصدق على الياء، ومراده الياء في حرف الجر (على)، وهذه لا ٦
 تثبت أن المحذوف في (عل) ياء، ولا وجه لمن جعل اللام المحذوفة ياء إلا أن
 يكون أراد الياء المنقلبة عن الواو.

٩ ٣- تعريفها وتنكيرها:

يرى النحاة أن (عَلُّ) إذا أضيفت إلى معرفة وقطعت عن الإضافة، وكان
 المضاف إليه مرادًا منويًا، كانت معرفة، أما إن قطع النظر عن المضاف إليه ولم
 يلاحظ في الذهن كانت نكرة^(٣)، أي إذا أردنا بها علوًا معينًا كقولك: أخذت ١٢
 الشيء الفلاني من أسفل الدار، والشيء الفلاني من عَلِّ، أي: من فوق الدار
 كانت معرفة، أما إذا أريد بها علو مجهول نحو: نزلت من عَلِّ، أي: من مكان
 عالٍ، لا من فوق شيءٍ معيّن فهي نكرة^(٤). ١٥

(١) ينظر حاشية التصريح ٥٤ / ٢.

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة ١١٢ / ٤.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٠ / ٤.

(٤) انظر التصريح ٥٤ / ٢ مع الحاشية، وشرح شذور الذهب ١٠٦.

٤ - إعرابها وبنائها:

- يذهب النحاة إلى أن لـ (عل) حالتين، تبعاً لتعريفها وتكررها، حالة بناء على الضم، وحالة إعراب، ثم يجري الإعراب والبناء على عينها التي هي لام^(١)، فإن أضيفت إلى معرفة وقطعت عن الإضافة وكان المضاف إليه منوباً كانت معرفة مبنية على الضم، لأنها تنزل منزلة بعض الاسم، إذ كان إنما يتم تعريفه بما بعده مما أضيف إليه^(٢)، وقال ابن الخباز: «وأمّا (عل) فإنما بنيت لقطعها عن الإضافة، لأنها ضارعت غير المتمكن...»^(٣) أما إن قطع النظر عن المضاف إليه وكان نسياً منسياً كانت معرفة نكرة^(٤)، وذلك نحو: نزلت من عل، تريد: من مكان عالٍ، لا من فوق شيء معين، وكذلك لو أضيفت إلى نكرة وقطعت عن الإضافة كانت معرفة أيضاً، لأنها نكرة كما كانت، فمعناها مع قطع الإضافة كمعناها مضافة، فإذا قلت: جئت من علٍ، بالخفض جعلتها نكرة كأنك قلت: جئت من فوق، ويحتمل - عند ابن يعيش - أن تكون الكسرة إعراباً، وهي محذوفة اللام، ويحتمل أن تكون الكسرة فيها بناء، وكسرة الإعراب محذوفة لثقلها على الياء، التي هي لام مبدلة من الواو، والياء حذفت لسكون التثوين بعدها على حد قاضٍ، وإذا قلت: (من علٍ) بالضم فهي معرفة محذوفة اللام، والضم فيها كقبْلُ وبعْدُ^(٥).

(١) ينظر المصدران السابقان.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٠ / ٤.

(٣) ينظر النهاية في شرح الكفاية ٢٠٣ (مخطوط).

(٤) ينظر مغني اللبيب ٢٠٥، وفيه «ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات...، ومتى أريد به النكرة كان معرباً».

(٥) ينظر شرح المفصل ٩٠ / ٤ بتصرف.

٥- إضافتها:

- ٣ اختلف النحاة في جواز إضافة (عل) لفظاً، فالجوهريّ قد صرح بجواز ذلك حين قال: «ويقال: أتيت من علّ الدار، بكسر اللام، أي: من عال»^(١) ثم وافقه بعض النحويين مثل ابن يعيش، وابن مالك، وتصدي ابن هشام النحوي للجوهريّ ومن ذهب مذهبه فأنكر جواز إضافتها، واتهم الجميع بالوهم تارة، وبالسهو تارة أخرى^(٢)، قال: «وأما (علّ) فإنها توافق (فوق) في معناها، وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة...، وفي إعرابها إذا كانت نكرة...، وتختلف في أمرين:
- ٦ أنها لا تستعمل إلا بجرورة بـ «من» دائماً. وأنها لا تستعمل مضافة، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الريح^(٣)، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ أنه يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهريّ بذلك، فقال: «يقال: أتيت من علّ الدار، بكسر اللام، أي: من عال، ومقتضى قوله [أي ابن مالك في الألفية]: وأعرّبوا نصباً إذا ما نكرا قبلاً وما من بعده قد ذكرنا
- ٩ أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها، وما أظن شيئاً من الأمرين موجوداً»^(٤). وكان ابن يعيش يرى أن (علّ) «وإن اختلفت ألفاظها فالمراد بها معنى واحد، وهو (فوق)، وفوق: من الأسماء التي لا تنفك من الإضافة، لأنه إنما يكون فوقاً
- ١٥

(١) ينظر الصحاح ٦/ ٢٤٣٥ (عل).

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢٠٥، وشرح شذور الذهب ١٠٧.

(٣) ينظر نصه في حاشية التصريح ٥٤/ ٢ نقلاً عن كتابه الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح.

(٤) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢١٩-٢٢٢، والتصريح ٥٤/ ٢، ويقصد بالأمرين إضافتها وانتصابها على الظرفية أو غيرها.

بالنسبة إلى ما يضاف إليه كما كانت (قَبْلُ وَبَعْدُ) كذلك، فوجب أن يكون (عل) وسائر لغاتها مضافة إلى ما بعدها^(١). ورأيت ابن الخباز يسوغ إضافتها

إلى الضمير، قال: «وأما ما أنشده الكوفيون من قول أبي ثروان:

يَا رَبُّ يَوْمَ لَا أَظَلُّهُ

أرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحَى مِنْ عِلَّةِ

٦ فقد قال أبو علي: إن البيت مشكل، وذلك لأن الهاء في «عِلَّة» لا تخلو من أن

تكون هاء الضمير، أو هاء السكت، فإن كانت هاء الضمير فوجب أن تعرب بالجر فيقال: مِنْ عِلَّةٍ، لأنه مضاف. ولا يجوز أن تكون هاء السكت^(٢)، لأن هاء

٩ السكت إنما تلحق المبني المتحرك الذي حركه ليست بعارضة، لأنه أشبه المعرب،

ولا كان ما هي فيه متمكناً في موضع ما، فلا يقال: قَبْلُهُ، ولا يَا زَيْدُهُ، ولا لَا رَجُلَهُ، ولا خمسة عشرة، ولا ضَرْبُهُ، و(عل) من باب (قَبْلُ)، والأمر كما قال أبو

١٢ علي. وأجاب بعض المتأخرين عن البيت فقال: ليست الهاء بهاء ضمير ولا هاء

سكت، وإنما هي بدل من الواو التي هي لام الفعل. وعندني في البيت وجه آخر لطيف، وهو أن تكون الهاء للضمير، ويكون الأصل: مِنْ عِلَّةٍ - بالجر - فيسكن

١٥ آخر الكلمة، والباعث على إسكانها أمران:

(١) ينظر شرح المفضل ٩٠ / ٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٣٥٥ قال البغدادي: «ولم

يتعرض [أي ابن يعيش] لاستعماله غير مضاف حتماً كما زعمه المصنف، ونسب إلى

الروم من حوز استعماله مضافاً».

(٢) الهاء - عند ابن هشام - للسكت، يقول: «بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان

مضافاً» المغني ٢٠٥.

أحدهما: ضرورة الشعر^(١)...، فلما أسكن آخر الكلمة أعاد الهاء إلى
 ضمها، لأنها إنما كسرت إتياعاً، وإذا كان أهل الحجاز يقولون: ﴿فَخَسَفْنَا
 بِهِوً وَبِذَا رِهُو الْأَرْضِ﴾^(٢) فيضمون الهاء مع انكسار ما قبلها فإعادة الضم إليها
 مع سكون ما قبلها أولى، فصار في التقدير: مِنْ عَلَّةً، مثل «عَنَّهُ»، فألقى حركة
 هاء الضمير على اللام فصار: مِنْ عَلَّةً، فضمة اللام ضمة الهاء التي للضمير. وفي
 هذا دقة وعمل، وقد شرحناه...، ولا تستكرن هذا الجواب، فإنه إذا وافق
 مذاهب العرب وجب قبوله^(٣).

ومن صرح بإضافة (عل) إلى الظاهر ابن منظور فقال: «وقيل: رَمَى به من
 عَلِ الْجَبَلِ، أي: من فوقه»^(٤).

وبعد فليس لمن أجاز الإضافة حجة إلا القياس، وما نقله الجوهري في
 قوله: «ويقال: أتيت من عل الدار، بكسر اللام» لا يطمأن إلى أنه من كلام
 العرب الذي يحتج به، والتوجيهات المختلفة للشاهد المتقدم على كثرتها تسقط
 الاستدلال به، ويدلو في توجيه ابن الخباز كثير من الصنعة، وإن فخر بها. ولا
 مانع من الاعتداد بمذهب المجيزين، وإن كان مبناه القياس، وفي هذا تيسير للغة
 وتسويغ لتكريب قد يحتاج إليه خاصة في الكتابة العلمية.

(١) انظر الكتاب ٢٠٣/٤ فقد قال سيويه «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور
 في الشعر...».

(٢) سورة القصص ٨١، وانظر المختص ٦٧/١، ٢٤٩/٢.

(٣) ينظر النهاية في شرح الكفاية ٢٠٧-٢١٠ (مخطوط).

(٤) انظر اللسان في (عل).

إعراب «منو» بالحروف في الحكاية

أولاً: رأي الجمهور في «منو» في الحكاية:

- ٣ ذهب الجمهور^(١) إلى أنك إذا استفهمت بِـ «مَنْ» عن مذكور منكور عاقل ووقفت على «مَنْ» جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تشيته وجمعه وتأنيته في لفظ «مَنْ»، تقول: منو؟ إذا قيل: جاءني رجل،
٦ ومنأ؟ إذا قيل: رأيت رجلاً، ومني؟ إذا قيل: مررت برجل، وتابعهم الجوهري في هذا في الصحاح فقال: «وتحكى بها [أي: مَنْ] الأعلام والكنى والتكرات في لغة أهل الحجاز. إذا قال: رأيت زيداً قلت: من زيداً؟ وإذا قال: رأيت رجلاً قلت: منأ؟ لأنه نكرة، وإن قال: جاءني رجل قلت: منو؟ وإن قال: مررت برجل قلت: مني؟...، وإن وصلت حذفت الزيادات قلت: مَنْ يا هذا؟ وقد جاءت الزيادة في الشعر حال الوصل قال الشاعر:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم فقالوا الجنُّ قلت عموا ظلاماً ١٢

...، وغير أهل الحجاز لا يرون الحكاية في شيء منه، ويرفعون المعرفة بعد (من) اسماً كان أو كنية أو غير ذلك، والناس اليوم في ذلك على لغة أهل الحجاز^(٢). ١٥

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٨، والمقتضب ٢/٣٠٥، وشرح المفصل ٤/١٤، وشرح الكافية

٢/٦١، والارتشاف ١/٣٢١، وأسرار العربية ٣٩٠، والتصريح ٢/٢٨٤.

(٢) ينظر الصحاح ٦/٢٢٠٨ (منن)، ولما تحدث الجوهري عن الأسماء الستة وإعرابها لم يذكر ضمنها (مَنْ) في الحكاية. الصحاح ٦/٢٢٦٤ (أنها).

ويقول الجمهور في إعراب منو، ومنا، ومني؟ «مَنْ في موضع رفع بالابتداء، واختر محذوف، والتقدير: مَنْ المذكور؟ أو من المستفهم عنه؟ أو يكون خيراً والمحذوف هو المبتدأ، وهذه الزيادات ليست إعراباً لما دخلت عليه، وإنما هي علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم، وإنما قالوا هذا لأمرين:

٦ أحدهما: أن (مَنْ) مبنية، والمبني لا يلحقه الإعراب.

والثاني: أن الإعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف، وهذا بعكس الإعراب، يثبت في الوقف، ويسقط في الوصل^(١).

٩ ثانياً- إعراب (منو) بالحركات في الحكاية.

١٢ تحدث ابن هشام عن الأسماء الستة فقال: «الجمهور على أنها ستة، وقال الفراء: خمسة^(٢)، أسقط منها (الهن)، وتبعه الزجاجي^(٣)،... وقيل: سبعة، والسابع (مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف، فإنك تقول لمن قال: جاءني رجل: منو؟ ولمن قال: رأيت رجلاً: منا؟ ولمن قال: مررت برجل: مني؟ قال ذلك الجوهري في كتاب له في النحو^(٤).

(١) انظر أسرار العربية ٣٩٢، وشرح المفصل ١٥/٤.

(٢) نص عليه الشلوين في التوطئة ١٢٣، والسيوطي في المنع ١٢٣/١.

(٣) انظر كتابه الجمل في النحو ٤، ٥.

(٤) انظر شرح اللوحة البدرية ١/٢٥١، وللجوهري مقدمة في النحو مفقودة عن معجم

الأدباء ٦/١٥٥، وبغية الوعاة ١/٤٤٦.

ويستزعي النظر أن ابن هشام وحده هو الذي حكى ذلك عن الجوهري
على ما بينهما من زمن، ولم يحكه أحد غيره ممن سبقه، وأن نقله ذلك عنه كان
٣ من كتاب للجوهري في النحو لم يعينه، ولكن البحث سيعتد بما نقله ابن
هشام، فهو ثقة.

ثالثاً- رد ابن هشام لهذا المذهب:

٦ قال في رده على الجوهري: «وليس ذلك بشيء؛ لأن هذا ليس بإعراب،
لأوجه:

أحدها: أنه ثبت وفقاً ويحذف وصلاً، تقول في الوصل: مَنْ يا هذا؟ لا
٩ يجوز غير ذلك، فأما قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجنُّ قلت: عموا ظلاما

فضرورة، خلافاً ليونس في إجازته ذلك قياساً^(١).

١٢ الثاني: أن الإعراب إنما يكون لعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي
هي فيه، وليست هذه الحروف بمتلبة لعامل في هذا الكلام...، وإنما هذه
الحروف والحركات قبلها حركات حكاية.

١٥ الثالث: أن (مَنْ) وضعها وضع الحروف فلا تستحق الإعراب^(٢).

(١) انظر الكتاب ٢/ ٤١٠، ٤١١.

(٢) انظر شرح اللوحة البدرية ١/ ٢٥١-٢٥٥، والمجمع ١/ ١٢٧، ومراد ابن هشام
بالإعراب اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل.

رابعاً- تفسير الأحرف اللاحقة لـ «مَنْ» في الحكاية:

ذهب النحاة في تفسير هذه الأحرف إلى ما يأتي:

٣ (أ) ذهب المبرد والفارسي إلى أن هذه الأحرف زيدت أولاً للحكاية فلزم

تحريك ما قبلها، فالواو في منو؟ زيدت قبل ضمة التون، وكذا الألف في منا؟

قبل الفتحة، وكذا الياء في مني؟ قبل الكسرة، وإنما زادوا هذه الأحرف «لأنهم

٦ لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف بحركة بصورة

الرفع والجر، وهذا خلاف عادة الوقف، فأبدلوا من الحركات حروفاً تشبهها

ساكنة، وجاءوا قبلها بحركات تناسبها»^(١).

٩ (ب) ذهب السيرافي إلى أن الواو والألف والياء حروف إشباع،

والحركات قبلها لحكاية الإعراب كما في (أيّ) ثم لما كان الحال حال وقف

وآخر الموقوف عليه ساكن أشبعوا الحركات، فتولدت الحروف^(٢).

١٢ (ج) وذهب بعضهم إلى أن هذه الأحرف عوض من لام العهد، يقول أبو

حيان: «إذ النكرة إذا أعيدت كانت باللام، لئلا يتوهم أنها غيرها»^(٣).

(د) وذهب بعضهم إلى أن هذه الأحرف بدل من التنوين، فإذا قيل: منو؟

١٥ فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين، وكذا: منا؟ ومني؟، قال أبو حيان: «وهذا

(١) انظر المقتضب ٢/ ٣٠٥ فما بعدها، وشرح المفصل ٤/ ١٥، وشرح الكافية ٢/ ٦٢،

والتصريح ٢/ ٢٨٤.

(٢) انظر شرح المفصل ٤/ ١٥، وشرح الكافية ٢/ ٦٢، والارتشاف ١/ ٣٢١.

(٣) ينظر الارتشاف ١/ ٣٢١ فما بعدها، والتصريح ٢/ ٢٨٤، والمجمع ٥/ ٣٢٢.

ليس بشيء، لأن الإبدال من التثنية رفعاً وجرّاً لغة لبعض العرب، وأما (منو) و(مني) فكل العرب تقولهُ»^(١).

٣ (هـ) وذهب الجوهريّ - وحده - إلى أنها علامات إعراب، كما حكى عنه ابن هشام، ولا أدري إن كان هو المقصود بقول أبي حيان: «وقد ذهب بعض من صنف إلى أن عد فيما رفع بالواو ونصب بالالف وجر بالياء [منو]^(٢)» في الحكاية، ويحمل ذلك على التسامح، (لا أنها)^(٣) معربة بذلك حقيقة^(٤)، ولا أعلم أحداً من النحاة قد سبق الجوهريّ في هذا أو تابعه عليه. إلا ما ذكره أبو حيان إذ نسب هذا الرأي إلى أبي محمد طاهر القزويني^(٥).

٩ خامساً - توجيه رأي الجوهريّ:

من الجائز أن الجوهريّ حينما رأى بعض العرب - كما حكى الكسائي ويونس - يعربون (مَنْ) بالحركات في الحكاية فيقولون: «ضرب من منّا»^(٤) في الاستفهام عن الضارب وعن المضروب، ورأى - أيضاً - أن هذه الأحرف اللاحقة لمن مجتلبة لحكاية إعراب المستول عنه ذهب إلى أن قولنا: منو، ومنا، ومني، في الحكاية معرب بالحروف نيابة عن الحركات كما تعرب الأسماء الستة على الوجه المشهور عند الجمهور، وهو مذهب سهل لا تكلف فيه، ولا يحظر أن يجعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في الأسماء

(١) المصادر السابقة.

(٢) إضافة يوجبها السياق.

(٣) في المطبوع (لأنها) تحريف.

(٤) ينظر الارشاف ١ / ٣٢١.

(٥) ينظر تذكرة النحاة ٣١٧، ولعله هو المقصود بقوله: «وقد ذهب بعض من صنف...».

- السته، وقياساً على (أي) المعربة وفقاً ووصلاً، أو أنه معرب بالحركات التي قبل الحروف، والحروف حروف إشباع كما ذهب المازني في إعراب الأسماء الستة، ولا يمنعه قولهم «إن (مَنْ) وضعها وضع الحروف فلا تستحق الإعراب» لإمكان الرد عليه بالنظائر، ف (ذو) الطائية مبنية وقد أعربها بعضهم حملاً على (ذي) التي بمعنى صاحب، أما قول ابن هشام «إن هذه الحروف لا تثبت في الوصل» فتزد عليه رواية يونس ذلك عن العرب، وهو ممن شافهوا العرب ونقلوا عنهم، فلهذا نراه يجيز حكاية (مَنْ) في الوصل، وقيسه على (أي)، وأيضاً فاللغة التي حكاها يونس والكسائي من قول العرب «ضرب من منّا» هي فيها معربة دون خلاف، ولا يقدح في هذا أنها حكاية نادرة، وابن يعيش بعد حكمه عليها بهذا يبحث عن وجهها من القياس فيقول: «ووجهه من القياس أنه جرد (مَنْ) من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسماً كسائر الأسماء يجوز إعرابها وتثنيها وجمعها كما جردوا (أيّا) من الاستفهام حين وصفوا بها فقالوا: مررت برجل أيّ رجل، أي: كامل...»^(١).

- والاختلاف الذي رأيناه في تفسير الحروف اللاحقة لمن يدور عند جمهرة العلماء على أنها حكاية للإعراب، أو حكاية لحركات الإعراب، فما المانع أن تكون علامة لا حكاية؟ فمآل الأمر أهى حكاية أم علامة؟ والفرق بينهما لفظي يسير، فإذا كان اعتبارها علامة مقبولاً، وهو أظهر وأجرى على منهج

(١) انظر شرح المفصل ١٧/٤، وأسرار العربية ٣٩٣ حيث ذكر ابن الأنباري أن إعراب (مَنْ) لغة لبعض العرب.

النحاة، وأبعد من التكلف وله نظائر، فهو أولى من تكلف الوجوه البعيدة والاحتمالات التي لا دليل عليها، أما الفرق بين الوصل والوقف فهو شائع في الكلام فلا يعترض به. يبقى أن ما نقله ابن هشام عن الجوهري يخالف ما رأيناه في الصحاح^(١)، فما الرأي في ذلك؟ ٣

الحق أن الجوهريّ التزم في الصحاح منهجاً بعينه، وهو أن يذكر فيه الشائع المشهور من كلام العرب، وليس كل ما سمعه عنهم أو جرى على ألسنتهم، والاستعمال الذي هو مدار البحث ليس من هذا الشائع المشهور فلا يدخل في شرطه في الصحاح، ولذا لم يذكره فيه، واقتصر على الشائع، وإذا أردنا تقرير رأيه النحوي فمرجعه الصحيح ما كتبه في النحو لا ما حكاه لغة بشرطه. ٦ ٩

(١) ينظر الصحاح ٦/٢٢٠٨ (منز).

عود الضمير مذكراً على المؤنث المجازي

يقول الجوهري في قول الشاعر:

٣ فلا مُزَنَّةٌ ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها

«لم يقل: (أبقلت)؛ لأن تأنيث (الأرض) ليس بتأنيث حقيقي»^(١) وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢): «ولم يقل: «قريبة»؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان، ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكره»^(٣).

وهذا يفهم على وجهين:

أحدهما: أنه تعليل وتفسير لما ورد على هذا الوجه من الشواهد.

الثاني: أن يكون مذهباً له فيما يجوز في الكلام شعراً ونثراً، وهو مذهب لبعض المتقدمين كابن كيسان والزجاج وغيرهما، يقول ابن كيسان: «ويجوز ترك (التاء) في الكلام النثر، يقال: الشمس طلع كما يقال: طلع الشمس، لأن التأنيث مجازي، ولا فرق بين المضمرة والظاهرة، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول: (أبقلت إبقاها) بالنقل، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر،...، ويؤيده... أن الأعلام حكى في شرح أبيات سيويه أنه روي (أبقلت إبقاها) بتخفيف الهمزة قال: ولا ضرورة فيه على

(١) انظر الصحاح ١٦٣٧/٤ (بقل).

(٢) سورة الأعراف ٥٦.

(٣) انظر الصحاح ١٩٨/١ (قرب).

هذا^(١)،...»^(٢)، وقال العليمي: «هذا وفي عروس الأفراح للبهاء السبكي في آخر أحوال المسند إليه أهمل المصنف - يعني الخطيب القزويني - أموراً من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه، ٣ فالأولى لتفخيمه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٣) ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث، ومنه (ولا أرض أبقل إبقالها)؛ لأنه أراد تفخيم (الأرض) فعبر عنها بما يعبر به عن المكان، وبذلك ينجلي لك أنه لا شذوذ في هذا البيت، ٦ أنه إنما يكون شاذاً إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه الضمير للغائب مذكراً على الصحيح خلافاً لابن كيسان في المؤنث المجازي، أما إذا أريد بالمؤنث المجاز عن مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكراً، فليتأمل»^(٤) وقال الزجاج في إعراب آية الأعراف: «إنما قيل (قريب)، لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي»^(٥)، وقال في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٦): «إنما جاز (قريب) لأن تأنيث (الساعة) غير حقيقي»^(٧). ١٢

ومنع جمهور النحاة جواز تذكير الفعل في مثل هذه الحالة وأوجبوا فيه

(١) انظر تحصيل عين النصب بحاشية الكتاب ١ / ٢٤٠ بولاق.

(٢) انظر التصريح ١ / ٢٧٨.

(٣) سورة البقرة ٢٧٥.

(٤) انظر حاشيته على التصريح ١ / ٢٧٨.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٨٠.

(٦) سورة الشورى ١٧.

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٠٠.

- التأنيث، وذلك «لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل»^(١)، وقصروا التذكير فيه على الضرورة الشعرية^(٢)، قال أبو حيان عن آية الأعراف: «وقيل لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي، قاله الجوهري، وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل، أما إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث تقول الشمس طالعة، ولا يجوز طالع إلا في ضرورة الشعر بخلاف التقديم فيجوز أطالعة الشمس؟ وأطالع الشمس؟ كما يجوز طلعت الشمس، وطلع الشمس»^(٣)، ثم تابعه ابن هشام ووصم الجوهري بالوهم فقال في مبحث «الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة»: «الخامس: تذكير المؤنث...، ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ويَعْدُهُ ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ فذكر الوصف حيث لا إضافة... وأما قول الجوهري: «إن التذكير لكون التأنيث مجازياً» فوهم، لوجوب التأنيث في نحو: الشمس طالعة، والموعظة نافعة، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضميرين»^(٤).

(١) ينظر شرح الكافية ١٧٠/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٤٦/٢، وضرورة الشعر للسيوطي ٢١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥، والمقرب ٣٠٢/١، والبسيط ٢٦٥/١، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١٨/٣، والخزانة ٤٥/١، وغيرها.

(٣) انظر البحر المحيط ٣١٣/٤.

(٤) انظر مغني اللبيب ٦٦٥، ٦٦٦، هذا وقد جرى في هذه الآية بحث طويل بين ابن مالك والروذراوي المتعاصرين، وتبعهما ابن هشام فألف فيها رسالة. انظر الأشباه والنظائر ٢٣٤/٣، ومسألة الحكمة في تذكير (قريب) لابن هشام ٢٣-٦٧، ذكر في تخريجها (١٤) وحها ثم قال: «واعلم أنه لا يعد أن يقال: إن التذكير في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ بجموع أمور من الأمور التي قدمناها».

وما ذكره هذان العالمان هو مذهب سيويه والجمهور، يقول سيويه:
«وقد يجوز في الشعر «موعظة جاءنا» كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء.
وقال الشاعر [وهو] الأعشى:

فإما تَرَى لِمَتِي بُدِّلَتْ فإن الحوادث أودى بها

وقال الآخر، وهو عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها

وقال الآخر...»^(١) فهذه الشواهد - ما ذكرت منها وما لم أذكر - محمولة
على الضرورة عند سيويه وأتباعه، لأنَّ الفعل إذا أسند إلى مضمّر مؤنث
حقيقاً كان أم مجازياً وجب عندهم إلحاق التاء بالفعل، وذلك لأنّ الراجع
ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى
شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل، فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا
التوهم»^(٢)، ورد عليهم بأن هذه العلة ليست بمطرّدة «قال الشهاب: قد يرد
على العلة أن مع (التاء) يتوهم أن له فاعلاً مؤنثاً منتظراً، إذ لو قيل: (هند
قامت) احتمل أن المعنى قامت أمّها مثلاً، فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم
في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع، والباقي طرداً
لللباب»^(٣).

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٤٥، ٤٦.

(٢) انظر شرح الفصل لابن يعيش ٩٤/ ٥.

(٣) انظر حاشية العليمي على التصريح ٢٧٨/ ١.

وبعد فإن كان ما ذهب إليه الجوهريّ مذهباً له فإنه مسبوق إليه، وبالتالي فإن اعتراض أبي حيان وابن هشام على الجوهريّ غير متوجه إليه أصالة، فقد رأينا أن ابن كيسان والزجاج قد ذهبا إلى ما ذهب إليه الجوهريّ، وهما متقدمان عليه، وهو مذهب مؤيد بالسماع نشرّاً وشعراً، ولا كلام أعلى من القرآن الكريم، بل ذكر الأخفش أن من العرب من يذكر المؤنث^(١)، وقال ابن عصفور: «تذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر، لأن التذكير أصل التأنيث»^(٢).

فهل يجوز لابن هشام بعد هذا أن يصمّ الجوهريّ بالوهم؟

لا أرى ذلك، وإن كنت أميل إلى ما ذهب إليه الجمهور، وأرى أنه من الخير الاقتصار عليه، لأننا بحاجة - لا سيما في هذا العصر - إلى ما يضبط لغتنا ويقتنها حتى يسهل حفظها على الناشئة، فلئن كان تذكير الفعل مع ضمير المؤنث المجازيّ فيه شيثان يؤنسان ففيه واحد يوحش منه، على حسب تعبير ابن جني، قال: «أما المؤنسان فأحدهما أنه تأنيث لفظي لا حقيقي، والآخر أنه لا علامة تأنيث في لفظه. [يقصد * ولا أرض أبقل إبقاخاً *].

وأما الموحش فهو أن الفاعل مضمّر، وإذا أضمر الفاعل في فعله وكان الفاعل مؤنثاً لم يحسن تذكير فعله حسنه إذا كان مضمراً؛ وذلك أن قولك: قام هند أعذر من قولك: هند قام، من قبل أن الفعل منصّبغ بالفاعل المضمّر فيه

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٣٠٠.

(٢) انظر ضرائر الشعر ٢٧٩.

- أشد من انصباعه به إذا كان مظهرًا بعده. فقام هند - على صبغه - أقرب مأخذًا
من هند قام لما ذكرناه؛ وذلك أنك إذا قلت: قام فإلى أن تقول: هند فاللفظ
الأول مقبول غير ممجوج؛ لأن الفعل أصل وضعه على التذكير، فإذا قلت: هند ٣
قام فالتذكير الآتي من بعدُ مخالفٌ للتأنيث السابق فيما قبلُ، فالنفس تعافه لأول
استماعه. وقولك: قام هند النفس تقبل تذكير الفعل أول استماعه إلى أن يأتي
التأنيث فيما بعد. وقد سبق تذكير الفعل على لفظ غير مأنى ولا مردول، وردُّ ٦
الغائب ليس كاستئناف الحاضر، فذلك فرق»^(١).

مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)

قال الجوهري: «وقول من قال: (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) فليس يعرف في اللغة»^(١) فتصدى له ابن هشام وأثبت أن من أوجه (لَمَّا) أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٢) فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو «أنشدك الله لَمَّا فعلت» أي: ما أسألك إلا فعلك، قال: ٦

قالت له: يا ذا البردين لَمَّا غَيَّبْتَ نَفْسًا أو اثنتين

ثم قال: «وفيه رد لقول الجوهري: إنَّ (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) غير معروف في اللغة»^(٣). ٩

وكذا يرى الفيروزابادي أن إنكار الجوهري لهذا الاستعمال غير جيد^(٤).

وبعد أن قمت بعرض هذه المسألة على كتب اللغة والنحو وجدت أن جماعة من العلماء قد سبقوا الجوهري في إنكار مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) وما الجوهري إلا تابع لهم، منهم أبو زكرياء الفراء الذي يقول: «وأما من جعل (لَمَّا) بمنزلة (إِلَّا) فإنه وجه لا نعرفه. وقد قالت العرب: يا لله لَمَّا قمت عَنَّا، وإلا قمت عَنَّا، فأما في الاستثناء فلم يقوله في شعر ولا غيره، ألا ترى أن ذلك ١٥

(١) ينظر الصحاح ٢٠٣٣/٥ (لم).

(٢) سورة الطارق ٤.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٧٠.

(٤) انظر القاموس المحيط (لم).

- لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناسُ لَمَّا زيداً^(١)، ومنهم أبو عبيد الذي يقول: «لم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول: رأيت القوم لَمَّا أخاك، يريد إلا أخاك، وهذا غير موجود»^(٢)، ثم تبع الجوهري رحمه الله - هذين العالمين فأنكر مجيئها بمعنى (إِلَّا) في اللغة كما تقدم، وإذا كان السمين الخليلي قد فرق بين مذهبي أبي عبيد والفراء حين قال: «فأبو عبيد أنكر بجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) مطلقاً، والفراء جَوَّز ذلك في القسم خاصة»^(٣) فإن شيخه أبا حيان لم يفرق بينهما وإنما قال: «لا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن (لَمَّا) تكون بمعنى (إِلَّا)... والقراءة المتواترة في قوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا﴾^(٤)، و﴿وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا﴾^(٥) حجة عليهما، وكون (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) نقله الخليل وسيبويه والكسائي، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خص بتركيب دون ما أشبهه»^(٦)، وقال أيضاً: «و(لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) حكاها الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام العرب فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه...، وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٩.

(٢) ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٦٨.

(٣) انظر الدر المنصون ٦/ ٤٠٨.

(٤) سورة يس: ٣٢.

(٥) سورة الطارق: ٤.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٢٦٨.

تقول: لم يأتني من القوم لَمَّا أخوك، ولم أر من القوم لَمَّا زيداً، تريد: إلّا أخوك، وإلّا زيداً، وينبغي أن يتوقف في إجازة مثل هذه التراكيب حتى تثبت^(١). ٣

ورأيت بعضهم يشترط لجواز استعمالها بمعنى (إِلَّا) شرطين:

الأول: أن تكون في سياق القسم، أو ما يقوم مقامه.

والثاني: أن تكون بعد نفي ظاهر أو مقدر^(٢). ٦

يقول الهروي: «وأما وقوعها بمعنى (إِلَّا) فقولك: ما أتاني من القوم لَمَّا

زيد. تريد: إلّا زيد، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣) يريد: إلّا عليها حافظ. ٩

وقال الشماخ:

منه ولدت، ولم يؤشَبْ به نسبي لَمَّا كَمَا عُصِبَ الْعِلْبَاءُ بِالْعُودِ^(٤) أراد: إلّا كما عُصِبَ. ١٢

وتقول العرب في اليمين: بالله لَمَّا قمتَ عَنَّا، وإلّا قمتَ عَنَّا. (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) لا تستعمل إلّا في هذين الموضعين: أعني في القسم، وبعد حرف

(١) انظر الارتشاف ٢/٣٣٢، والجنى الداني ٥٩٣، ٥٩٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠١.

(٣) سورة الطارق: ٤.

(٤) ينظر ديوانه ١٢٠ مع اختلاف في بعض الكلمات.

الجلحد»^(١)، وعزيت هذه اللغة إلى هذيل، قال أبو منصور الأزهري: «من قرأ (لَمَّا) مشدداً فمعناه: (إِلَّا) بلغة هذيل، و(إِنْ) بمعنى (مَا) الجلحد. المعنى: مَا مِنْ نفس إِلَّا عليها حافظ، والعرب تجعل (لَمَّا) مشددة بمعنى (إِلَّا) في موضعين:

٣

أحدهما: مع (إِنْ) التي بمعنى (مَا) النفي.

والآخر: في قولهم: سألتك لَمَّا فعلتَ كذا. بمعنى: إِلَّا فعلتَ»^(٢).

وكذا قال الفراء من قبل: «ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون (إِلَّا) مع (إِنْ) المخففة (لَمَّا)، ولا يجاوزون ذلك»^(٣)، أما سيويه فقد نقل هذا الاستعمال عن الخليل^(٤) في سياق القسم فحسب، قال: «وسألتُ الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إِلَّا فعلتَ وَلَمَّا فعلتَ، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما (أقسمت) هاهنا كقولك: وَاللَّهِ؟ فقال: وجه الكلام لتفعلنَ هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب»^(٥).

٦

٩

والواضح من معالجة النحاة لباب الاستثناء أنهم يجمعون بين العمل والمعنى ويستخدمون المستثنى على نحو من التوسع لا يناسب المصطلح العلمي، فيعدون البديل في نحو ما جاء القوم إِلَّا زيد، والفاعل في نحو ما جاء إِلَّا زيد، والمفعول

١٢

(١) انظر الأزهية ٢٠٧.

(٢) ينظر معاني القراءات ١٣٨/٣، وتهذيب اللغة ٣٤٥/١٥.

(٣) ينظر معاني القرآن ٢٥٤/٣، وكذا تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٤١٣.

(٤) نص الخليل على هذا الاستعمال في كتابه العين ٣٢٢/٨.

(٥) انظر الكتاب ١٠٥/٣ فما بعدها.

في نحو ما رأيت إلا زيداً، والمضاف إليه في نحو جاءوا غير زيدٍ، أو سوى زيدٍ،
 وخير (ليس ولا يكون) في نحو قاموا ليس زيداً، ولا يكون زيداً، والظرف اللغو
 ٣ في نحو ما مررت إلا بزيد، والمبتدأ في نحو ما في الدار إلا زيد، وخير المبتدأ في
 نحو وما محمدٌ إلا رسول، فيعدون ذلك كله مستثنى، وفي هذا تناقض، فهل
 نقول في إعراب مثل ذلك: هو خير، أو مستثنى، أو خير مستثنى، وكذلك ما
 ٦ شاكلها، ومثل هذا لا يصح في استخدام المصطلح العلمي، إذ المفروض أن
 يكون له معنى محدد لا يلتبس بغيره وإلا فقد معناه.

ويتضح من الآراء السابقة أن هناك من نظر إلى العمل كالفراء وأبي عبيد
 ٩ نظراً في الاستثناء إلى العمل دون المعنى، ومن ثم أنكروا مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)،
 والمقصود هنا العمل بدليل أنهما صرحا بامتناع مجيء الاسم بعدها منصوباً،
 وحكى الفراء مجيئها بمعنى (إِلَّا) فليس التكثير على المعنى، وإنما على العمل.
 ١٢ وهناك من نظر إلى المعنى دون العمل، وعلى هذا جمهرة النحاة، ومنهم ابن
 هشام الذي أثبت مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) ولم يستطع أن يقدم شاهداً على
 وقوع الاسم بعدها منصوباً، وسكوته عن رأي الزجاجي الذي أجاز قياساً
 ١٥ وقوع الاسم منصوباً بعد (لَمَّا) يفيد أنه غير راضٍ عنه ولا مطمئن إليه وإلا
 لاحتج به فيما ذهب إليه، وأثبت به أن (لَمَّا) تكون مثل (إِلَّا) معنى وعملاً.

وما ذهب إليه الزجاجي، وهو الرأي الثالث في المسألة، تفرد به ولم يتابعه
 ١٨ عليه أحد من النحاة؛ سوى الهروي في الأزهية.

وفي هذا الإطار يتحدد مجال الخلاف بين ابن هشام والجوهري، فجهة

النظر منفكة، هذا ينظر إلى العمل وهما متفقان في أن ما بعدها لا ينصب،
وذاك ينظر إلى المعنى، ولا خلاف بينهما كذلك في بحيء (لما) بمعنى (إلا)،
فورودها في القرآن الكريم بهذا المعنى مما لا سبيل إلى الشك فيه.

٣

وجمهور النحاة يعرف المستثنى بأنه المخرج من حكم ما قبله بإلاً أو
إحدى أخواتها، ولم ينصوا على هذه الأخوات، أحصورة هي أو كل ما يفيد
معنى الإخراج؟ وهذا دمج بين منهجين في دراسة ظاهرة الاستثناء: اعتماد
العمل، وهذا هو الغالب في صناعة النحو، واعتماد المعنى، وهذا لا يهتم به
النحاة كثيراً، غير أنهم في باب الاستثناء جمعوا بين العمل فبينوا ما ينصب على
الاستثناء دون غيره، والمعنى فذكروا الأدوات التي تفيد الإخراج، أي: الاستثناء
بمعناه اللغوي دون نظر إلى عملها - على اختلافه - وعدمه. وبينوا أمر ما يليها
حكماً ووظيفة، فهو فاعل أو نائبه، أو مبتدأ أو خبر، أو مفعول أو حال أو تمييز
أو مضاف إليه... الخ.

١٢

لهذا يقترح البحث أن يكون تعريف المستثنى هو: المنصوب بعد (إلا) على
جهة الإخراج مما قبله.

وهذا التحديد ينسف أساس الخلاف في هذه المسألة فلا يبقى له وجه ولا
معنى.

١٥

(أو) بعد همزة التسوية

- روى الجوهري استعمال (أو) بعد همزة التسوية فقال: «يقال: سواء عليّ أقمت أو قعدت»^(١) وهذا الاستعمال لا يميزه جمهور النحاة^(٢)، لأن (أو) لأحد الشئتين أو الأشياء، فلا تنسلخ عن الأحد كأم، فلما كانت التسوية تقتضي شيئين فصاعداً منعوا أن يقال: سواء كان كذا أو كذا، قال الرضي: «وقال أبو علي: لا يجوز (أو) بعد سواء، فلا تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت. قال: لأنه يكون المعنى سواء عليّ أحدهما، ولا يجوز ذلك، ويرد عليه أن معنى (أم) -أيضاً- أحد الشئتين أو الأشياء فيكون معنى: (سواء عليّ أقمت أم قعدت): سواء عليّ أيهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين، لتجرد (أي) عن معنى الاستفهام، وهذا -أيضاً- ظاهر الفساد، وإنما لزمه ذلك في (أو) وفي (أم) لأنه جعل (سواء) خيراً مقدماً ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون (سواء) خير مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط [أي: الأمران سواء عليّ]... وقد ذكرنا أن كل موضع يجوز فيه (أو) يجوز فيه (أم)، وبالعكس»^(٣).

- وقال ابن هشام: «إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) فإن كانت همزة التسوية

(١) ينظر الصحاح ٢٣٨٦/٦ (سوا).

(٢) ينظر الكتاب ١٦٩-١٨٧/٣، والمقتضب ٢٨٦/٣، والحجة في علل القراءات لأبي علي

١/١٩٨، والأزهية ١٣٣، والارتشاف ٢/٦٥٢، وجواهر الأدب ٢٨، والجمع ٥/٢٥١.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٧٦، والحجة ١/١٩٨.

لم يجوز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ «أم»، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح «تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت» انتهى ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو.

- وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(١) وهذا من الشذوذ بمكان^(٢). وقيل: إن امتناع مجيء (أو) في هذا الاستعمال مرهون بوجود الهمزة، أما مع حذفها فلا يمتنع، نقل عن السيرافي أنه قال: «و(سواء) إذا أدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد (سواء) فعلا بغير استفهام جاز عطف أحدهما على الآخر بـ «أو» كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت»^(٣). ونقل عنه الدماميني ذلك ثم قال: «وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء. وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضي من أن (سواء) خير مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، والهمزة بمعنى (إن) الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها لبيان الأمرين، أي: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء، فـ (أم) للأحد كـ «أو»، أو الجملة غير مسبوك»^(٤).

(١) سورة البقرة ٦، والكامل للهذلي ١٥٨ (أ) غطوط رقم ٣٦٩ (مغاربة) قراءات / مكتبة الأزهر.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٦٣.

(٣) انظر الخزانة ١١/١٦٩، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٤٤.

(٤) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٦٣، والنحو الوافي ٣/٥٨٧ (حاشية).

قال الشيخ الخضري: «وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور^(١) لا تصح (أو) مطلقاً، لمناقضتها التسوية إلا أن يدعى انصلاحها عن الأحد كـ (أم)، وعلى إعراب الرضي تصح مطلقاً، فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة، إذ المقدر كالثابت، على أن التسوية - كما قاله المصنف - مستفادة من سواء لا الهمزة...»^(٢). وأنا أقول: إن ما نسبته للدسوقي والدمامي إلى السيرافي قد نسب إلى سيويه^(٣)، والإعراب المنسوب إلى الرضي هو مذهب السيرافي^(٤).

وذكر الأعلام الشتمري أن (أم) و(أو) يتداخلان مجازاً فقال: «اعلم أن (أو)، و(أم)، و(الواو) أصول وضعن مختلفة، ثم يقع فيهنّ من المجاز والاتساع ما يتداخلن به، فيستعمل الحرفان منهن في معنى واحد...، ومما تكون فيه (أم) و(أو) بمعنى واحد، وإن كان أصل وضعهما مختلفاً قولهم: أضربت زيداً أو لا...»^(٥). وقال أيضاً: «قال سيويه: فإذا قلت: أتجلس أم تذهب، فد (أم) و(أو) فيه سواء»^(٦)، فجعل (أم) و(أو) جميعاً تلي حرف الاستفهام...»^(٧).

وواضح من معالجة النحويين لهذه المسألة أن المجيزين عولوا على القياس،

(١) يرى الجمهور أن (سواء) خير مقدم وما بعده مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر، وقيل (سواء) المبتدأ وما بعده الخبر، أو ما بعده فاعل سد مسد الخبر. عن حاشية الخضري السابقة، وانظر مغني اللبيب ٥٥٩.

(٢) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٦٣/٢، والنحو الرازي ٥٨٧/٣ (حاشية).

(٣) انظر الهمع ٢٥١/٥ فما بعدها.

(٤) ينظر النكت في تفسير كتاب سيويه ٨٠٥/٢، ٨٠٦.

(٥) ينظر الكتاب ١٨٣/٣.

وليس لهم من السماع إلا قراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني، ولم يذكرها إلا الهذلي في الكامل، ونبيه على أنه لم ترد شواهد أخرى فيما قدموه وما وقفنا عليه. ٣

وأميل إلى أن استعمال (أو) بعد همزة التسوية سائغ مقبول وفقاً لجمهرة من العلماء، ولا داعي لرفض ما رواه الجوهري وغيره، فقد ثبت أن ابن محيصن قرأ قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) بـ (أو) بدل (أم)، ولا يصح وصف هذه القراءة بالشذوذ؛ «لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى، كما نص عليه الثقات»^(٢)، وعقب الدسوقي على نص السيرافي المتقدم فقال: «وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم (سواء كان كذا أو كذا)، وبصحة التركيب الواقع في الصحاح، وقراءة ابن محيصن، فجميع ما ذكر لا شذوذ فيه في العربية»^(٣)، وكذا قال العلامة البغدادي في تعقيبه على نص السيرافي: «وفيه رد على أبي علي في منعه، وعلى ابن هشام...، وكلام السيرافي والشارح صريح في جوازه وصحته...»^(٤).

وعلى هذا جرى استعمال العلماء على اختلاف فتونهم، وقد أحسن بجمع اللغة العربية بالقاهرة إذ أقر هذا الاستخدام فقال: «يجوز استعمال (أم) مع ١٥

(١) سورة البقرة ٦.

(٢) انظر النحو الوافي ٥٨٧/٣ بالحاشية.

(٣) ينظر حاشيته على مغني اللبيب ٤٤/١.

(٤) ينظر الخزانة ١٦٩/١١-١٧٠.

الهمزة وبغيرها، وفقاً لما قرره جمهرة النحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية:

٣ سواء عليّ أحضرت أم غبت.

سواء عليّ حضرت أم غبت.

سواء عليّ أحضرت أو غبت.

٦ سواء عليّ حضرت أو غبت.

والأكثر الفصيح استعمال الهمزة في أسلوب «سواء»^(١).

(١) ينظر كتاب في أصول اللغة ١/ ٢٢٧.

انتصاب (حسب) على الحال

توقف أبو حيان النحوي في قبول انتصاب (حسب) كما يقتضيه كلام ابن مالك في ألفيته: ٣

قَبْلُ كغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَاجْهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا

- ٦ فقال في الشرح: «يقول: هذه الأسماء التي هي من ظروف الزمان قبل وبعد وأول، ومن ظروف المكان دون وقدم...، ومن الأسماء حسب وعمل مثل (غير) في البناء على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى...، وهذه الظروف إذا قطعت عن الإضافة لفظاً وبنيت صار لها حكم غير الذي كان لها حالة الإضافة، وذلك أنها حالة الإضافة يجوز أن تقع أخباراً للمبتدآت وصفات وأحوالاً تقول: القيام قدام عمرو، ولا يجوز القيام قدام... وقد ذكر سيويه هذه المسألة ولم يعلل المانع من ذلك، وعلل ذلك غيره فزعم أن الظرف إذا وقع خبراً أو وصفاً أو حالاً فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف وهو الاستقرار، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده فصار ذلك إجحافاً فتكبروه... وفي قوله: «وأعربوا نصباً» نظراً؛ لأن من الأسماء التي بعد قوله «قبلاً» (حسب وعمل) ويحتاج انتصابهما إذا نكرا إلى سماع من العرب، لأن حسباً ليس بظرف فلا وجه لنصبه إلا إن كان ينقل عن العرب انتصابه على الحال فقط إذا كان نكرة... وقد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى وتختلف الأحكام، وذلك كثير في لسان العرب...»^(١) ١٨

(١) انظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٩٨.

وأنكر ابن هشام على أبي حيان هذا التوقف فذكر في شرحه للآيات المتقدمة أن لحسب استعمالين:

٣ أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتاً لنكرة نحو: مررت برجلٍ حسبك من رجل أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً نحو: هذا عبدُ الله حسبك من رجل، واستعمال الأسماء الجامدة نحو قوله تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾^(١).

والثاني: أن تكون (حَسْبُ) بمعنى «لَا غَيْرُ» في المعنى، فتستعمل مفردة عن الإضافة، وهذه هي (حسب) المتقدمة في الاستعمال الأول، ولكنها عند قطعها عن الإضافة في اللفظ تجدد لها إشرابها هذا المعنى، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبناءها على الضم، تقول: رأيت رجلاً حسباً، ورأيت زيدا حسباً، قال الجوهرى: كأنك قلت: «حسي» أو «حسبك» فأضمرت ذلك ولم تنون^(٢)، انتهى، وتقول في الابتداء: قبضت عشرة فحسباً، أي: فحسي ذلك، واقتضى كلام ابن مالك السابق أنها تعرب نصباً إذا نكّرت كقبليّ وبعدّ، قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرفٍ [وقد ذكرها مع الظروف] إلا إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة، فإن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حيثئذ منصوبة شائع، وأنها كانت مع

(١) سورة المجادلة ٨.

(٢) في التصريح ٥٣/٢ «وعنى بالإضمار الحذف، فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك ولم تنون». ثم انظر الصحاح ١/ ١١٠-١١١ (حسب).

- الإضافة معرفة، وكلاهما ممنوع [يقول الشيخ الأزهرى: «أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم، وأما الثاني فلأنها نكرة دائماً أضيفت أم لم تضاف»] ^(١) وإن أراد أبو حيان تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حيثئذ؛ لأنها لم ترد إلا كذلك، وأيضاً فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حيثئذ، فإنه [أي: فإن نصبها على الحال] ^(٢) مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح ^(٣)، قال: تقول: هذا رجلٌ حَسْبُكَ من رجلٍ، وتقول في المعرفة: هذا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ من رجلٍ، فتصب (حَسْبُكَ) على الحال، وأيضاً فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره في قبلُ وبعْدُ، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً ^(٤)، أي: كما قال الأزهرى: «وينصب على الظرفية بحيث يقال: رأيت زيداً حَسْباً أو فحسباً، ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان، وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد، فالصواب أن يحمل عموم قوله: «وما من بعده قد ذكراً» على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حَسْبُ وَعَلُ» ^(٥).
- وما أخذه ابن هشام على عبارة أبي حيان مفتعلٌ، وقد أقام خلافاً لا أساس له، فأبو حيان ينكر ورود (حسب) منصوبة غير مضافة، ويرى أن ما

(١) في التصريح ٥٣/٢.

(٢) انظر الصحاح ١١٠/١-١١١ (حسب).

(٣) انظر أوضح المسالك ٢١٨/٢، ٢١٩.

(٤) انظر التصريح ٥٤/٢، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١٥/٢.

- ٣ يفيد ظاهر كلام ابن مالك من ورود ذلك غير صحيح ويحتاج إلى سماع، ويفهم ابن هشام من هذا التعقيب أن أبا حيان يرى أن مجيء (حسب) عند القطع عن الإضافة منصوبة شائع، وهذا عكس ما قرره أبو حيان، وإنكاره عليه بجيئها حالاً عند الإضافة غير صحيح، لأن أبا حيان لم يقل ذلك ولا يفهم من قوله: «انتصابه على الحال فقط إذا كان نكرة» أنه عند إضافته معرفة فلا يكون حالاً كما فهمه ابن هشام، لأن كلامه إنكار لجيئه منصوباً نكرة، وإذا كان كذلك وهو غير ظرف فلا وجه لنصبه إلا أن يكون حالاً، وهذا لم يرد عن العرب، فهو ممنوع، أما كونها نكرة أو معرفة عند الإضافة، وما يترتب على ذلك من إعرابها حالاً فليس في كلام أبي حيان نص عليه، يقول الخضرى بعد أن نقل رأي ابن هشام في حسب: «ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين، وحيث فكلام المصنف والشارح متقد، لأن قوله: «وأعربوا نصباً» الخ يقتضي أن يقال فيها (حسباً) بالتثنية، لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى كما هو المراد بقوله: «إذا ما نكراً» مع أنه لم يسمع، ولا وجه له في القياس، وأيضاً قوله: «نكراً» يقتضي مفهومه أنها عند إضافتها لفظاً أو معنى معرفة كغيرها مع أنها نكرة دائماً، لما علمت، إلا أن يحمل قوله: «وما من بعده قد ذكر» على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه (حسب) ولا (عل)»^(١).
- ٦
- ٩
- ١٢
- ١٥

إدخال نون الوقاية على (بجَل)

- نقل الجوهري عن الأخفش أن (بَجَلُ) المرادفة لـ «حَسْبُ» مبنية على
 ٣ السكون، ولا تلحقها نون الوقاية إذا ما أضيفت إلى ياء المتكلم، قال: «وَبَجَلُ
 بمعنى (حَسْبُ) قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقولون: بَجَلُكَ كما يقولون:
 قَطُّكَ، إلا أنهم لا يقولون: بَجَلُنِي كما يقولون قَطُّنِي، ولكن يقولون: بَجَلِي
 ٦ وَبَجَلِي، أي: حسبي، قال لييد:

فمتى أهْلِكَ فلا أخْفِلُهُ بَجَلِي الآن من العيش بَجَلُ^(١).

- وتعقبه ابن هشام فقال: «في الصحاح أنه يقال: (بجلي) ولا يقال:
 ٩ (بَجَلُنِي)، وليس كذلك»^(٢)؛ لأن (بَجَلُ) عند ابن هشام «على وجهين، حرف
 بمعنى نعم^(٣)، واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى (يكفي)، واسم
 مرادف لـ «حَسْبُ»، ويقال على الأول: «بَجَلُنِي» وهو نادر، وعلى الثاني
 ١٢ «بَجَلِي» قال:

..... ألا يجلي من ذا الشراب ألا بَجَلُ^(٤).

- وعلق الأمير على قول ابن هشام: «وهو نادر» فقال: «هذا راجع
 ١٥ للاستعمال الأول، وهو كونها بمعنى (يكفي) لا للمقول وهو (بجلي)، لأن

(١) الصحاح ٤/ ١٦٣١ (بجَل)، والبيت في شرح ديوانه ١٩٧.

(٢) مغني اللبيب ٤٥١.

(٣) بجي بَجَلُ بمعنى نَعَمْ في وصف اللباني ١٥٢، والقاموس المحيط، وتاج العروس (بجَل).

(٤) انظر مغني اللبيب ١٥١، والشعر لطرفة وسيأتي.

- لحاق النون لها حيث كانت بمعنى (يكفي) واجب لا نادر، ولندرة المعنى الأول لم يذكره صاحب الصحاح...»^(١)، ولا إمام النحاة سيويه، وإنما ذكر لها معنى واحداً فقال: «وَأَمَّا يَجَلُّ فَبِمَنْزِلَةِ حَسْبُ»^(٢)، والتي بمعنى (حَسْبُ) لا تلحقها نون الوقاية، وقيل تلحقها قليلاً^(٣)، يقول ابن يعيش: «فَأَمَّا (يجل) فهي اسم من أسماء الأفعال معناها اكف واقطع، وهي مبنية على السكون؛ لوقوعها موقع الفعل المبني، وسكنت على مقتضى القياس في كل مبني، وقد يدخلون عليها (الكاف) فيقولون: يَجَلُّكَ كما يقولون: قَطُّكَ وقدك إلا أنهم يقولون في إضافته إلى النفس: يجلي، ولا يكادون يقولون: يجلي كما يقولون: قطني»^(٤)، فعدم لحاق النون بها أعرف وأكثر، يقول ابن مالك: «قول العرب: يَجَلِّي ولعلي أعرف من قولهم: لعلني ويجلي، ومعنى «يَجَلُّ» حَسْبُ، وكذا معنى «قد وقط»، ومن قال: يجلي وقدي وقطي بلا نون شبهها بـ «حَسْبُ»؛ إلا أن (يَجَلُّ) أشبه به، لأنه ثلاثي مثله، ولمساواته في اشتقاق فعل منه، إذا قيل: أيجله وأحسبه، بمعنى كفاه، فلذلك فاقَ عَدَمُ النون مع (يَجَلُّ) ثبوتَهَا، بخلاف (قد وقط)»^(٥).

- وقيل: «(يجلي) لم يعمد كقندي وقطني بالنون وذلك لأن اللام والنون

(١) حاشية الأمير على المغني ١/١٠٣.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٣) ينظر رصف المباني ١٥٢، والجنى الداني ٤١٩.

(٤) شرح المفصل ٤/٩٠.

(٥) شرح التسهيل ١/١٣٧.

متقارباً المخرج، فبعد ذلك لو عمد بالنون لا يخلو من أن يجري فيهما إدغام، أو لا يجري، فلئن لم يجر لزوم الإثقال، ولئن جرى لزوم الإعلال^(١). وقيل: إن إضافتها قليلة جداً حتى إن ثعلباً قال: «يجل بمعنى حسب». قال: ولم أسمع مضافاً إلا في بيت واحد، وهو قول لبيد^(٢) يقصد البيت المتقدم، غير أن إضافتها ثابتة مسموعة، قال ابن فارس: «كذا قال ثعلب، وقد قال طرفة:

٦ ألا إني سقيت أسود حالكاً ألا يجلي من الشراب ألا بجل^(٣).

فالحلاصة كما يرى العلامة الدسوقي: «أن بجل إن كانت حرفاً فلا يدخل عليها نون الوقاية ولا تتصل بها ياء المتكلم قولاً واحداً، وأما الاسم، فإن كانت اسم فعل بمعنى (يكفي) فالنون فيها واجبة، وإن كانت بمعنى (حسب) جاز فيها الأمران إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فتكون الياء متصلة بها مجرورة الموضع وإثبات النون حيث نادر^(٤).

١٢ وتفريق ابن هشام بين معنيين لـ «يجل» حين تكون اسم فعل فتكون أحياناً بمعنى (يكفي) وأحياناً مرادفة لـ «حسب» مراعى فيه إعراب ما بعدها من ضمائر تتصل بها، فإذا راعينا أنها بمعنى (يكفي) أعرب ما بعدها مفعولاً به، ودخلت نون الوقاية قبل الياء، وإذا راعينا أنها مرادفة لـ «حسب» أعرب ما

(١) ينظر التخمير ٢/ ٢٧٠ ويقصد بالإعلال هنا الإدغام.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/ ١٩٩، وبجمل اللغة ١/ ١١٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٠٠، والبيت لطرفة / ديوانه ٥٧.

(٤) ينظر حاشيته على اللغني ١/ ١٢٠.

- بعدها مضافاً إليه، ولم تدخل نون الوقاية، وهذا قد فهمه الأمير حين ربط نكرة بجيئها بمعنى (يكفي) بدخول النون قبل ياء المتكلم، فندرة هذا الاستعمال هو الذي جعله يقرر نكرة بجيئها بمعنى (يكفي)، وقد ذهب ابن هشام في أوضح المسالك^(١) إلى أن دخول النون قبل ياء المتكلم المنصوبة باسم الفعل واجب، وبناء على هذا استشكل عليه الدماميني في شرح المعني فقال: «هذا مشكل، لأنها حيث تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) فالنون واجبة لا نادرة، نعم إذا كانت بمعنى (حسب) جاز الأمران، إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها»^(٢).
- وما ذهب إليه الدسوقي من وجوب النون متابعاً لابن هشام معترض عليه بما يقوله الرضي^(٣) في باب المضمر: «يجوز إلحاق نون الوقاية في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً، لأنها ليست أفعالاً في الأصل...، وكذا قال الشاطبي في شرح الألفية «حكى سيويه في أسماء الأفعال عليكي وعليكي، بل ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجه...، وقد نص ابن مالك في شرح التسهيل على جواز إلحاق النون في اسم الفعل مطلقاً»^(٤). ويبقى النظر في السمات المخصصة والأدلة الفارقة بين المعاني الثلاثة لبجل، الحرفية، والتي بمعنى يكفي، والتي بمعنى (حسب) ولا سيما إذا راعينا أن (حسب) تفسر بمعنى (يكفي)، وقد رأينا أن ابن يعيش فسرهما تفسيراً مغايراً: اكتف واقطع^(٥).

(١) انظر أوضح المسالك ٧٧/١.

(٢) انظر الخزانة ٦/٢٤٩.

(٣) انظر شرح الكافية ٢/٢٣.

(٤) انظر شرح المفصل ٩٠/٤.

(لا مَسَّاس)

- قد يسوق ابن هشام - في بعض الأحيان - رأي الجوهري ضمن مجموعة من الآراء ثم لا يعقب عليه بشيء، وهذا يدل على موافقته له وارتياحه لرأيه، من ذلك أنه حينما تعرض لشرح ما لزم البناء على الكسر ذكر منه ما كان اسمًا للفعل على وزن (فَعَالٍ) نحو نَزَلَ بمعنى انزَلَ، وما كان فيه (فَعَالٍ) سببًا للمؤنث، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء نحو: يا خَبَاثَ بمعنى يا خبيثة ثم قال رحمه الله: «ويجوز قياسًا مطردًا صوغ (فَعَالٍ) هذا وفَعَالٍ السابق - وهو الدال على الأمر - مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي أن يكون فعلًا، ثلاثيًا، تامًا، فينبني من نَزَلَ نَزَالٍ، ومن ذَهَبَ ذَهَابٍ...، ويقال من فَسَقَ، وفَجَرَ...: يا فَسَاقٍ، ويا فَجَارٍ...، ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصية؛ لأنها لا فعل لها، ولا من نحو: دحرج واستخرج؛ لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كان وظلّ وبات وصار؛ لأنها ناقصة لا تامة.
- ١٢ ولم يقع في التنزيل (فَعَالٍ) أمرًا إلا في قراءة الحسن (لا مَسَّاسِ)^(١) بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول «لا» على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر إذا دعوا عليه بأن لا يتعش - أي لا يرتفع -: «لا لَعًا». وفي معاني القرآن للفراء^(٢):
 ١٥ ومن العرب من يقول: لا مَسَّاسٍ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالٍ، وفي كتاب ليس لابن خالويه^(٣): لا مَسَّاسٍ مثل دَرَاكِ ونَزَالٍ، وهذا من غرائب

(١) سورة طه ٩٧.

(٢) انظر معاني القرآن ١ / ١٩٠.

(٣) لم أحده في المطبوع منه.

اللغة^(١)، وحمله الزخشرى^(٢) والجوهري^(٣) على أنه من باب قطاع، وأنه معدول عن المصدر، وهو المس^(٤).

٣ وقال أبو حيان: «قرأ الجمهور (لا مِسَاسَ)^(٥) بفتح السين والميم المكسورة، ومِسَاسٌ مصدر (مَسَّ) كقتالٍ من (قاتلَ)، وهو متفَيَّ بِـ (لا) التي لنفي الجنس، وهو نفي أريد به النهي، أي: لا تمسني ولا أمسك، وقرأ الحسن... بفتح الميم وكسر السين، فقال صاحب اللوامح: هو على صورة نَزَالٍ ونظارٍ من أسماء الأفعال بمعنى انزلْ وانظرْ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب التكررات نحو: لَا مَالَ لَكَ،

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين بحاشية الشذور: «اسم الإشارة في قوله: وهذا من غرائب اللغة» يعود إلى ما ذكره عن الفراء وابن خالويه، ووجه غرابته أن (لا) النافية دخلت على اسم الفعل مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه، وذكر العلامة اللقاني أن وجه غرابته هذا أنهما جعللا (لا) النافية مع ما بعلمها اسمًا واحدًا، فزعم أن ركب (لا) مع (مساس) ثم أراد منه الإثبات، مع أن الأصل أن (لا) إذا دخلت على اسم صيغته متفياً، وههنا صارت هي والاسم بمعنى الإثبات، ومن هنا تفهم أن اللقاني يرى أن معنى (لا مساس) امسسي، بخلاف المعنى على ما ذكرناه أولاً، فإن المعنى عليه لا تمسني، وهذا هو الموافق للقراءة انتهى بتصرف.

(٢) انظر الكشف ٥٥١/٢.

(٣) انظر الصحاح ٩٧٨/٣ (مس).

(٤) انظر شرح شذور الذهب ٨٩-٩٤.

(٥) سورة طه ٩٧.

لكنه فيه نفى الفعل، فتقديره: لا يكون منك مَسَّاس، ولا أقول: مَسَّاس، ومعناه النهي، أي: لا تمسني انتهى.

- ٣ وظاهر هذا أنَّ (مَسَّاس) اسم فعل، وقال الزمخشري^(١): لا مَسَّاس بوزن فَعَّارٍ، ونحوه قولهم في الأطباء: إن وردن الماء فلا عَبَّابٍ، وإن فقدنه فلا أَبَابٍ...، وقال ابن عطية: لا مَسَّاس هو معدول عن المصدر كفجَّار ونحوه، وشبهه أبو عبيدة^(٢) وغيره بنَزَالٍ وَدْرَاكِ ونحوه، والشبه صحيح من حيث هي معدولات...، فكلام الزمخشري وابن عطية يدل على أن (مَسَّاس) معدول عن المصدر الذي هو المَسَّة^(٣). أما ابن جني فإنه يرى أن (لا) نفى للفعل كقولك: لا أمسك ولا أقرب منك، فكأنه حكاية قول القائل: مَسَّاس كدراكٍ ونزالٍ فقال: لا مَسَّاس، أي: لا أقول: مَسَّاس، فلا مَسَّاس جاء على أنه قد استعمل منه في الأمر (مَسَّاس) فنفي على تصور الحكاية والقول، وإن لم يأت بها مسموع^(٤).
- ١٢

ويرى الإمام سييويه أن قول العرب: (لا مَسَّاس) معدول عن مصدر مؤنث، وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه^(٥).

(١) انظر الكشف ٢/ ٥٥١.

(٢) انظر مجاز القرآن ٢/ ٢٦.

(٣) انظر البحر المحیط ٦/ ٢٧٥، والقرطبي ١١/ ٢٤١.

(٤) ينظر المحتسب ٢/ ٥٦.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٢٧٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٥٨.

وأقول: في توجيه هذه القراءة رأيان:

٣ (أ) أن (مساس) اسم فعل، وذهب إلى هذا ابن هشام، وهو المفهوم من كلام الفراء، وابن خالويه، وابن جني.

(ب) أنها اسم مصدر معدول، وهو صريح كلام سيويه، وذهب إليه الجوهري والزمخشري، وهو الصحيح لوجه منها:

٦ ١- أن القراءات يفسر بعضها بعضاً، وقراءة الجمهور الكلمة فيها مصدر، فموافقة هذه القراءة يقتضي أن (مساس) مصدر.

٩ ٢- أن في هذا التوجيه طرداً لقواعد النحو وبعداً عن الشذوذ ومخالفة الأبواب، فلو قدرت اسم فعل لوقعنا في محظورين:

أحدهما: أن اسم الفعل لا يعمل فيه عامل قبله.

وثانيهما أن اسم الفعل معرفة، و(لا) لا تدخل على المعارف.

١٢ أما ما ذهب إليه ابن جني من أن (لا) داخلة على منفي معتقد غير مذكور فهو تخريج على وجه بعيد لا يصار إليه مع صحة التخريج على وجه واضح قريب، لا سيما في القرآن الكريم^(١).

(١) ينظر معني اللبيب ٧١٠.

(أيا) لنداء البعيد والقريب

ذكر الجوهري أَنَّ (أيا) من حروف النداء المشتركة بين نداء القريب
 ٣ والبعيد فقال: «و(أيا) من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد، تقول: أيا
 زيدُ أقبل»^(١)، فاعترضه ابن هشام النحوي نافياً أن تكون لنداء القريب فقال:
 «وفي (الصحاح) أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك»^(٢) ثم حذا
 ٦ صاحب القاموس حذو ابن هشام، بل قسا في الحكم إذ نسب الجوهريّ إلى
 الوهم فقال: «أيا: حرف لنداء البعيد لا للقريب، وهم الجوهريّ»^(٣)، لأنها
 عندهما وعند الجمهور «ملازمة لنداء البعيد مسافة أو حكماً كالنائم والغافل،
 ٩ ولذلك كانت على ثلاثة أحرف آخرها ألف تحمل المدَّ ما شئت؛ لأن مدَّ
 الصوت بها يتمكن»^(٤).

وأقول ما قاله العلامة البغداديّ: «الجوهريّ فيما قاله تابع لسيبويه في
 ١٢ «الكتاب»، قال في باب «الحروف التي يُنبّه بها المدعو»^(٥): «فأما الاسم غير
 المنسوب فينبه بخمسة أشياء: ييا وأيا وهيا وأي وبالألف...، إلا أن الأربعة غير

(١) الصحاح ٢٢٧٧/٦ (أيا).

(٢) مغني اللبيب ٢٩، والجمع ٣/٣٥، وحاشية الدسوقي على المغني ١٧/١.

(٣) القاموس المحيط (أيا).

(٤) عن رصف المباني ١٣٦، وانظر معاني الحروف المنسوب للرماني ١١٧، وجواهر
 الأدب للإربلي ٤١١، والجنى الداني ٤١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٨،
 والتصريح ١٦٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٢٩ فما بعدها، والمقتضب ٤/٢٣٥.

٣ (الألف) قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع (الألف) ولا يستعملون (الألف) في هذه المواضع التي يمدون فيها، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً منك مقبلاً عليك توكيداً.

٦ ...، ونقل الأندلسي في «شرح المفصل» عن سيويه جواز استعمال (أيا) للقريب، فلا يتوجه المنع على الجوهري، انتهى. وقال ابن عصفور في «المقرب»: الهمزة لا تكون إلا في نداء القريب، وما عدا ذلك من الحروف يكون في نداء القريب والبعيد^(١).

١٢ وذكر ابن مالك أنهم قد «أجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد. ومنعوا العكس»^(٢)، وكذلك قال الشلوبين: «الهمزة، وهي للقريب المصغى إليك، وأي ويا وأيا وهيا، وهي للبعيد مسافة أو حكماً، وقد تقع (أي) وأخواتها في المرتبة الأولى، ولا تقع (الهمزة) في مرتبتها»^(٣).

١٥ لهذا كله لا أرى غشاضة من قبول ما ذكره الإمام الجوهري من أنه قد ينادى بها القريب كما ينادى بها البعيد «قصداً للتوكيد والتنبيه على أن الباعث على ندائه

(١) عن شرح أبيات مغني اللبيب ١/٦٨، ٦٩، وانظر للمقرب ١/١٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٢.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٩.

(٣) ينظر التوطئة ٢٦٣.

أمر مهم، وقد يفعل ذلك؛ لكون المنادى غافلاً أو نائماً أو ضعيف السمع^(١).

فهذه الملابسات مما يستوجب رفع الصوت وإطالته، فجاز استعمال (أيا) للموضوعة أصلاً لنداء البعيد. لنداء القريب للترل منزلة البعيد على جهة التوكيد^(٢)، أما البعيد مسافة فلا ينادى بالهمزة مثلاً لعدم التمكن من إطالة الصوت بها.

والواضح من كلام سيويه أن القرب والبعد لا يخضع للمسافة المكانية وإنما يخضع لاعتبارات التشكلم، وهذه اعتبارات بلاغية يراعي فيها المتكلم مقتضى الحال، وفي رأي من ذهب إلى أنه لا ينادى البعيد بالألف وحدها - تبعاً لسيويه - نظراً، فما دام الأمر خاضعاً لاعتبار التشكلم ومراعاة مقتضى الحال فلا مانع أن ينزل البعيد منزلة القريب فينادى بالألف، وعلى هذا جاء قول قتيبة بنت النضر في رثاء أبيها حين قتله النبي ﷺ صراً:

أحمدٌ ولأنتَ ضينٌ كريمٌ في قومها والفحل فحلٌ مُعرقٌ

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق^(٣) ١٢

بل إنه قد تحذف أحرف النداء جميعاً، يقول سيويه: «وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء»^(٤) ويكثر هذا في دعاء الله سبحانه وتعالى.

(١) عن شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٢٧٦.

(٢) انظر الملخص لابن أبي الربيع ٤٧٢.

(٣) انظر هذا في شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٥٤.

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٣٠.

ركض بين التعدي واللزوم

٣ قال الجوهري: «رَكَضْتُ الفرسَ برجلي: إذا استحثته ليعدو، ثم كثر حتى قيل: رَكَضَ الفرسُ: إذا عدا، وليس بالأصل، والصواب رُكِضَ الفرسُ، على ما لم يسم فاعله فهو مركوز... وربما قالوا رَكَضَ الطائرُ، إذا حرك جناحيه في الطيران»^(١).

٦ وقد سَبَقَ الجوهريُّ ابنُ السَّكَيْتِ الذي قال: «ويقولون: رَكَضَ الدابةُ والفرسُ، وهو خطأ، إنما الراكض الرَّجُلُ. والركض: تحريك الرجل عليه ليعدو، يقال: ركضت الفرسَ فعدا»^(٢). ومثله نقل عن الأصمعي أنه قال: «ركضت الدابة، بغير ألف، ولا يقال: ركض هو، إنما هو تحريكك إياه، سار أو لم يسر»^(٣)، وكذا قال ابن دريد^(٤)، وأبو منصور الأزهري الذي يقول: «فلان يركض دابته، وهو ضربه مَرَكَلِيها برجليه. فلما كثر هذا على ألسنتهم استعملوه في الدواب فقالوا: هي تركض، كأنَّ الركض منها»^(٥) وتبع هؤلاء كثير من العلماء المتأخرين وقالوا: إن الصواب «رُكِضَ الفرسُ» بالبناء للمجهول، لأنه في الحقيقة مركوز لا راكض وأجاز ذلك ابن هشام إذ قال:

(١) ينظر الصحاح ١٠٨٠/٣ (ركض).

(٢) ينظر أدب الكاتب ٤١٥.

(٣) تهذيب اللغة ٣٩/١٠، واللسان والتاج (ركض).

(٤) الجمهرة ٣٦٥/٢.

(٥) تهذيب اللغة ٣٧/١٠.

- «وقولهم: ركضت الدابة، يفتح الراء والضاد، بمعنى عدت، عده في اللحن الجوهري^(١)، والحريري^(٢) وغيرهما، وقالوا: الصواب (ركضت) على بناء ما لم يسم فاعله، وقال ابن سيده في المحكم: ركض الدابة يركضها، وركضت هي، وأباها بعضهم^(٣)، انتهى. والصواب عندي الجواز لقولهم: ركض الطائر ركضاً: إذ أسرع في طيرانه^(٤). وقيل: إن إسناد الركض إلى الطائر أو إلى الدابة من باب المجاز، قاله الزمخشري^(٥)، وأجاب به الزبيدي عما نقل عن شمر، إذ قال «ونقل عن شمر أنه قال: قد وجدنا في كلامهم: ركضت الدابة في سيرها، وركض الطائر في طيرانه...، وقد يجاب عن قول شمر هذا بأن ذلك إنما هو بضرب من المجاز، وقول الجوهري (وليس بالأصل) يدل على ذلك^(٦). ومثله عند الحريري قولهم: «قد حَلَبْتُ نَاقَتَهُ رَسَلاً كَثِيراً، ولم تَحْلُبْ شَاتَهُ إِلَّا لَبْناً يَسِيراً، فيسندون الحَلْبَ إلى المحلوبة، وهو مَوْقَعٌ بها، ووجه القول: كم حَلَبْتُ نَاقَتَكَ، وكم تَحْلُبُ حَلَوْبَتَكَ؟ وما أشبه ذلك^(٧)».

وخلاصة القول في هذه المسألة أنها تدور على استعمال «ركض» لازماً بمعنى (عدا)، وكثيرون يذهبون إلى منع ذلك، وفريق يذهب إلى تجويزه، ومنهم

(١) ينظر الصحاح ٣/ ١٠٨٠ (ركض).

(٢) ينظر درة الغواص ١٧٤-١٧٦، وتهذيب الخواص لابن منظور ٧٢.

(٣) المحكم ٦/ ٤٣٤.

(٤) شرح قصيدة كعب ٢٢٧.

(٥) أساس البلاغة (ركض).

(٦) التاج (ركض).

- من يخرج به على المجاز، ومنهم من يحمله على وضوح المعنى لكثرة إسناد الفعل
متعدياً إلى مفعول به مخصوص، وقضية التعدي وال لزوم مردها اللغة، وتصور
العرب للعلاقة بين الفعل وما يسند إليه أو يقع عليه، ولا مدخل للعقل في هذا، ٣
ففي مثل مات زيد، وفني، ورؤي، ونبت الزرع أسند فيه الفعل إلى الفاعل وإن
كان في المعنى مفعولاً به وقع عليه الفعل، وغيره هو الفاعل على الحقيقة،
وكذلك الأمر في مسألتنا هذه فقد جاء فيها إسناد (ركض) إلى الفرس في حال ٦
الفاعلية دون تغيير يطرأ على صيغة الفعل، وهذا دليل الفاعلية في العربية حتى
ولو كان (ركض) بمعنى (رُكض) فما بالنا إذا كان المعنى مختلفاً وهو (عدا)
(وجرى)، فالرأي جواز استعماله لازماً مسنداً إلى ما هو مفعول به في المعنى ٩
وهو في الصناعة هو الفاعل النحوي.

صرف (هاوية)

٣ ذكر الجوهرى أن (هاوية) من قوله تعالى ﴿فَأَمَّا هَاوِيَةٌ﴾^(١) اسم من أسماء النار، وهي معرفة بغير ألف ولام^(٢). ووافقه الرازي^(٣).

وهذا يقضي بأن تكون (هاوية) متنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث على المذهب المشهور، ولكنها لما جاءت في الآية مصروفة اعترض ابن بري على الجوهرى فقال: «لو كانت (هاوية) اسماً علماً للنار لم ينصرف في الآية»^(٤) ثم تابعه ابن هشام النحوي فقال: «قول الجوهرى: إن (هاوية) من قوله تعالى ﴿فَأَمَّا هَاوِيَةٌ﴾»^(٥) اسم من أسماء النار معرفة بغير ألف ولام خطأ، لأن ذلك يوجب منع صرفه^(٥).

٩ ويتلخص من آراء جمهور اللغويين والمفسرين أن «هاوية» اسم، وإن اختلفوا في تعيين المسمى، فقيل: جهنم، أو اسم من أسمائها، أو هي النار، أو دركة من دركاتها، أو اسم الباب الأسفل من النار^(٦)، أعاذنا الله منها، وإنما سميت النار هاوية؛ لأنه يهوى فيها مع بعد قعرها، فهي على أقوال هؤلاء معرفة

(١) سورة القارة ٩.

(٢) ينظر الصحاح ٦/٢٥٣٩ (هوى).

(٣) انظر مختار الصحاح (هوى).

(٤) انظر اللسان (هوا).

(٥) انظر شرح شذور الذهب ٤٥٦.

(٦) ينظر غريب القرآن وتفسيره للبيضاوي ٤٣٩، وتهذيب اللغة ٦/٤٩٠، ومفردات

الراغب ٥٤٥، والعمدة في غريب القرآن لمكي ٣٥٥، والبحر المحیط ٨/٥٠٧،

والقاموس المحيط والتاج (هوى).

بغير ألف ولام، والظاهر من كلام القراء أنها ليست علماً^(١).

- والذين ذهبوا إلى أنها علم لم يوجهوا صرفها مع حقها المنع من الصرف،
 ٣ ولعل حكاية علمائنا أن هناك لغة لبعض العرب تصرف جميع ما لا ينصرف
 عند عامة العرب^(٢) يجعلني أقول عن هذه الآية: لعلها مما صرف على هذه
 اللغة، كما قالوا في قراءة من صرف «يَعُوثُ وَيَعُوقُ»^(٣). يقول أبو حيان في
 ٦ رده على الزنجشري إنكاره صرف «يعوث ويعوق»: «وكان الزنجشري لم يدر
 أن ثم لغة لبعض العرب تصرف كل ما لا ينصرف، فلذلك استشكلها»^(٤).
 والحق أنه لم يعرف قبل الإسلام استعمال هذه الكلمة إلا اسم فاعل للمؤنث^(٥)،
 ٩ ولم يبق مصدر لاستخدامها علماً إلا القرآن الكريم، ولم ترد إلا في هذه الآية، ولم يقرأ
 في المتواتر ولا في الشاذ دون توين، وبما أنه لا دليل على علميتها إلا منع الصرف، وإذا
 لم ترد ممنوعة من الصرف تظل علميتها مفتقرة إلى دليل، وعليه فما ذهب إليه ابن
 ١٢ بري - وربما أفاده من القراء - وتابعه عليه ابن هشام النحوي هو الصواب.

(١) ينظر معاني القرآن ٣/ ٢٨٧.

(٢) حكى هذه اللغة الكسائي والأحفش وغيرهما. انظر مشكل إعراب القرآن لمكي
 ٢/ ٤٣٦، والبحر ٨/ ٣٤٢، ٣٩٨.

(٣) سورة نوح ٢٣.

(٤) ينظر البحر المحيط ٨/ ٣٤٢، والكشاف ٤/ ١٦٤.

(٥) جاء في اللسان «هوا» عن القراء أنه قال: «قال بعضهم: هذا دعاء عليه، كما تقول:
 هوت أمه، على قول العرب...، ومعنى هوت أمه، أي: هلكت أمه. وتقول: هوت أمه
 فهي هاوية أي: ناكلة، وقال بعضهم: «أمه هاوية»: صارت هاوية مأواه كما تنوي
 المرأة ابنها، فجعلها إذ لا مأوى له غيرها أمًا له». وانظر معاني القرآن للقراء ٣/ ٢٨٧.

اسم الفاعل من «كرب»

- قال الشيخ خالد الأزهرى: «في (كَرْب) استعمالان ناقصة وتامة، والتامة
- ٣ قاصرة ومتعدية، فالقاصرة نحو كرب الشتاء... والمتعدية نحو قوله: كربت القيدَ إذا ضيقته على المقيد»^(١).
- واختلف النحاة في استعمال اسم الفاعل من (كرب) الناقصة فقال به
- ٦ جماعة وأنشدوا عليه قول ابن خفاف:
- أُبَيِّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمَهُ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلْ
- فكارب عند هؤلاء اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره
- ٩ محذوف، أما ابن هشام فإنه يرى أن «الحق أن «كاربًا» في البيت من (كرب) التامة المستعملة في قولهم: كرب الشتاء إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري، ولهذا لا تجد له في اللفظ خيرًا، والمعنى تام بدون تقدير، فلا شاهد فيه على هذا»^(٢).
- ١٢ فابن هشام - كما نرى - يدفع قول من قال: إن (كرب) الدالة على المقاربة أنت متصرفه فجاء منه اسم الفاعل كما في قول الشاعر السالف، وهو في دفعه هذا معتمد على ما جزم به الجوهري من أنه اسم فاعل من (كرب)
- ١٥ التامة، وليس من الناقصة التي تستدعي الاسم والخبر، فالجوهري قد أورد البيت

(١) ينظر التصريح ٢٠٨/١.

(٢) انظر تخلص الشواهد ٣٤٢، وأوضح المسالك والتصريح عليه ٢٠٨/١، وشرح

الأشعموني ٢٧٢/١، والعيني ٢٠٢/٢، والمجمع ١٣٧/٢.

السابق شاهداً على (كرب) التامة^(١) ثم تبعه ابن هشام النحوي، وأشاد برأي الجوهري، إذ إنه هو الحق والصواب عنده^(٢)، أما جمهور النحاة فقد سكتوا عن حكم تصرف «كرب» الناقصة^(٣).

٣

(١) انظر الصحاح ٢١٢/١ (كرب).

(٢) انظر تخلص الشواهد ٣٤٢، وأوضح المسالك والتصريح عليه ٢٠٨/١.

(٣) انظر الكتاب ١٥٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧، والمقرب ٩٨/١،

والمخلص لابن أبي الربيع ٤٤٣، والارتشاف ١٢٠/٢، والمساعد ٢٩٦/١.

الصِّفَى بَيْنَ الْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ

من المسائل التي اعتمد فيها ابن هشام النحوي على الإمام الجوهري في رده على بعض العلماء قوله: «قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأرجل وأعناق وأئدة، وقد يعكس كرجال وقلوب وصردان، وليس منه ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة - وهي الصخرة الملساء -: صُفَيّ؛ لقولهم: أصفاء، حكاه الجوهري وغيره»^(١).

ولتوضيح هذه المسألة نورد نص ابن مالك وشرح ابنه عليه، يقول الناظم:

أَفْعَلَةٌ أَنْعَلُ ثُمَّ فَعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّةٌ

وَبَعْضٌ ذِي بَكْرَةٍ وَضَعًا يَنِي كَأَرْجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ

فقال الابن في الشرح: «جمع التكسير على ضربين: جمع قلة، وجمع كثرة.

فجمع القلة: مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة فما فوقها إلى العشرة.

وجمع الكثرة: مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً. وأمثلة جمع القلة أربعة:

«أفعلة، وأفعل، وفعلة، وأفعال»... وما سوى هذه الأربعة من أبنية التكسير

فهو جمع كثرة، وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض

أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة، فالأول: كرجل وأرجل، وعُنُق وأعناق...،

(١) انظر أروض المسالك ٢/ ٢٥٤، والتصريح ٢/ ٣٠٠ فما بعدها، وانظر -أيضاً-

حكاية الجوهري في الصحاح ٦/ ٢٤٠١ (صفا).

والثاني: كصفةٍ وصِّفِيٍّ، وَرَجُلٍ وَرَجَالٍ...»^(١).

وبعد فهل قول الناظم «الصِّفِيُّ» مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة؟

- ٣ يرى ابن هشام -اعتماداً على الجوهري- أن الناظم وابنه لم يوفقا في هذا المثال، فكان يجب عدم ذكره، لأن منطوق نظمه «والعكس جاء كـالصِّفِيٍّ» يفيد أن هذا من وضع العرب أيضاً، وليس كذلك؛ لأن «حقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر»^(٢)، بمعنى أن المفرد له جمع تكسير واحد على وزن خاص بالقلة أو بالكثرة، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده، لأن العرب لم يضعوا لهذا المفرد نوعين للتكسير، وإنما وضعوا له جمعاً من نوع واحد بصيغة تختص بهذا النوع^(٣)، فاستعمال هذا الجمع -حيث- مكان الآخر ليس مجازاً بل حقيقة بالاشتراك المعنوي، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً^(٤)، «لأن صيغته قد استعملت في الجمعين استعمالاً واحداً، ولا نصّ أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، ولا وجه لترجيح أحد الجانبين من غير مرجح، فوجب القول بالاشتراك»^(٥).

ولهذا لا يستقيم التمثيل بالصِّفِيٍّ في نظر المعارضين، لأن الصِّفِيَّ لم يهمل

(١) انظر شرحه على الألفية ٧٦٨.

(٢) انظر التصريح ٣٠٠ / ٢.

(٣) انظر النحو الوافي ٦٣١ / ٤.

(٤) ينظر حاشية الخطري على شرح ابن عقيل ١٥٤ / ٢.

(٥) المصباح المنير ٢٦٦ (الخاتمة).

جمع قلتها بل قالوا: «أصفاء» على «أفعال» كما قالوا في جمع كثرتها: «صُفِيّ» على «فَعول» حكاه الجوهري وغيره، وصحة هذا المثال عند ابن هشام أنه من القسم الثاني، وهو ما كان للمفرد فيه جمعان، فتكون نيابة الكثرة عن القلة في «الصفي» من باب النيابة في الاستعمال لا في الوضع كما ذكر الناظم، لأن الاستعمال هو أن تكون العرب قد وضعت البناءين معاً، ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر^(١)، أي: أن المفرد في هذا القسم له جمعان من التكسير، أحدهما للقلة والآخر للكثرة، فيستعمل أحدهما في معنى الآخر بقرينة، يقول الخضري: فإن وجد البناءان للفظ واحد كأفلس وفلوس في فلس، وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كإطلاق (أفلس) على (أحد عشر) و(فلوس) على ثلاثة، وتسمى النيابة في الاستعمال، إذا علمت ذلك فمثله^(٢) لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعاً بالصفي... فيه نظر، إذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا «أصفاء» على «أفعال» أيضاً كما في الصحاح، فكان الأولى حذفه، إلا أن يحمل قوله: «والعكس جاء» على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال^(٣).

وممن تبع ابن هشام فيما أورده على الناظم وابنه الأشموني إذ قال: «ليس «الصفي» مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة، حكى الجوهري وغيره صفاء

(١) انظر التصريح ٢/ ٣٠٠.

(٢) أي: ابن مالك.

(٣) ينظر حاشية الخضري ٢/ ١٥٤.

وأصفاء»^(١)، وجاء في حاشية الصبان عليه «قوله: «جاء وضعاً» أخذه من التقييد به في المقابل، ولو لم يقيد به بل وعم بأن قال: وضعاً أو استعمالاً لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح...»^(١). وقيل: إن «أصفاء» ليست جمع «صفة» وإنما هي جمع الجمع، يقول ابن منظور: «جمع الصفاة: صفوات وصفاً مقصور، وجمع الجمع أصفاء وصُفِّي وصِفِّي... قال ابن سيده: وإنما حكمنا بأن (أصفاء) و(صُفِّيًا) إنما هو جمع (صفًا) لا جمع (صفة)؛ لأن (فَعْلَة) لا تكسر على (فَعُول) وإنما ذلك لِفَعْلَة كبذرة وبدور، وكذلك (أصفاء) جمع (صفًا) لا (صفة)؛ لأن (فَعْلَة) لا تجمع على أفعال»^(٢).

ويضعف هذا القول أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، وإنما يوقف عند ما جمعه من ذلك^(٣)، وابن يعيش ذكر أنَّ (فَعْلَة) بالتحريك يجيء على (فُعُول) نحو: صفاة وصُفِّي^(٤). وعندنا صيغتان للجمع أصفاء وصفي، أمانا احتمالان للواحد، صفاة على (فَعْلَة)، وصفًا على (فَعْل) ثم تتساءل هل كل من صفاة وصفًا يجمع على أصفاء وصفي أو لكل منهما جمع يخصه؟ إن ابن مالك لم يصرح بشيء من ذلك، وتحتل أصفاء - التي هي مثار الخلاف - أن تكون جمعًا لصفًا، أو جمعًا لصفاة، والقياس والكثير يقتضي أن تكونا جمعًا لصفًا الذي هو اسم جنس واحده صفاة، وصفاة وصفًا وأصفاء في هذا مثل شجرة وشجر

(١) ينظر شرحه على الألفية ٨٩ / ٤ مع الحاشية.

(٢) ينظر اللسان والقاموس المحيط والتاج في مادة (صفاء).

(٣) ينظر الكتاب ٦١٨ / ٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤ / ٥.

(٤) ينظر شرح المفصل ٢٢ / ٥.

وأشجار، وبقرة وبقر وأبقار... الخ، أما جمع صفاة على (أفعال) فيحتاج إلى نص، وما صرح به ابن سيده وتابعه ابن منظور وكذلك الفيروزابادي أن أصفاء جمع صفًا لا جمع صفاة، فلو كان ما نص عليه ابن الناطم هو ما ذهب إليه أبوه ٣ من أن واحد الصفي صفاة كان تمثيله لا اعتراض عليه، إذ لم يرد على وجه القطع أصفاء جمعًا لصفاء، أي: أن صفاة جاء لها جمع واحد وضعًا وهو (صفي)، وبهذا يسقط الاعتراض، إذ لم يجمع على (أفعال). ٦

بقي أن ننبه إلى أن اعتبار مثل صفًا وشجر جمعًا هو من مصطلح اللغويين لا اصطلاح الصرفيين، لأن صيغة (فَعَل) عند الصرفيين ليست من صيغ الجموع، كما أنهم يشترطون وقوع تغيير في صيغة جمع التكسير، ولا فرق بين شجرة وشجر في الصيغة، والفرق التقديري نصوا عليه في أبنية ليس هذا منها. ٩

الأصل في (اتَّخَذَ) ومشتقاته

ذكر الجوهري^(١) أن «الآتخاذ» افتعال من (الأخذ) إلا أنه أدغم بعد تليين
 ٣ الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ (الافتعال) توهموا أن التاء
 أصلية فبنوا منه (فَعِلَ - يَفْعَلُ) قالوا: تَخَذَ يَتَخَذُ، وقرئ: ﴿لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ
 أَجْرًا﴾^(٢).

وهذا يعني أن الأصل في (اتَّخَذَ) (اَتَّخَذَ) فأبدلت الهمزة ياء، لوقوعها
 ٦ ساكنة إثر كسرة، فصار (ايتَّخَذَ) ثم أبدلت الياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال،
 وقيل: إنما أدغمت الياء في التاء كراهية التقائهما، وقد نسب هذا المذهب إلى
 ٩ الكوفيين^(٣) والبغداديين^(٤)، وإليه ذهب الزجاج^(٥)، وابن خالويه^(٦)،
 والأزهري^(٧)، والجوهري كما رأينا.

وهذا ونحوه لا يميزه البصريون، فلا يقولون في (افتعل) من الأكل: (اتَّكَل)
 ١٢ على تقدير قلب الهمزة ياء وقلب الياء تاء^(٨)، بل يوجبون إقرارها على ما

(١) ينظر الصحاح ٥٥٩/٢ (أخذ).

(٢) سورة الكهف ٧٧.

(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١١٥/٢.

(٤) ينظر التكملة ٢٥٠، والارتشاف ١٥٢/١.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٣.

(٦) ينظر الحجة في القراءات السبع ٢٠٣.

(٧) انظر تهذيب اللغة ٥٣٠/٧، ومعاني القراءات له ١١٧/٢.

يقتضيه التصريف فيقولون فيه: ايتكل، وكذا قياس (افتعل) من (أَخَذَ):
 (ايتخذ)، أمّا (اتَّخَذَ) فهي عندهم من (تَخَذَ) لغة في (أَخَذَ)، يقول ابن هشام
 النحوي: «إذا كانت الواو والياء فاء للافعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء ٣
 الافتعال، وما تصرف منها نحو: اتَّصل واتَّعد من الروصل والوعد، واتسر من
 اليسر^(١)...، وتقول في افتعل من الإزار: «ايتزر» ولا يجوز إبدال الياء تاءً
 وإدغامها في التاء، لأن هذه الياء بدل من الهمزة، وليست أصلية، وشذ قولهم ٦
 في افتعل من الأكل (اتَّكل)، وقول الجوهري في (اتخذ) إنه من الأخذ وهَمَّ،
 وإنما التاء أصل، وهو من (تَخَذَ) كاتَّبَعَ من تَبَعَ^(٢). وهذه موافقة منه للبصريين
 المخصصين هذا الحكم بالواو والياء، يقول أبو حيان: «وتبدل التاء من فاء ٩
 الافتعال وفروعه إن كانت واوًا أو ياء غير بدل من همزة، فتقول: اتَّعد
 يتعد...، وكذلك اتسر يتسر...، فإن كانت الياء بدلاً من همزة كافعل من
 الإزار فلا تبدل تاء بل تقرها على ما يقتضيه التصريف فتقول: ايتزر...، وأجاز ١٢
 البغداديون إبدالها تاء فتقول: اتَّزر، ومنه عندهم (اتَّخذ) وحكوا (اتَّمن)
 وتصاريفه بالتاء من الأمانة، و(اتهل) من الأهل، وقال الفارسي: هو خطأ في

(١) وهذا هو مذهب البصريين فيما كانت فازه واوًا، أو ياءً. ينظر الكتاب ٤/ ٣٣٤،
 والأصول في النحو ٣/ ٢٦٨، والتكملة ٢٥٠، والمنصف ١/ ٢٢٢، والمنع ١/ ٣٨٤،
 وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٦٤، وفي التصريف للجرحاني ٧٦، وشرح الشافية
 للرضي ٣/ ٨٠، والعلّة في إبدالها تاء أنهم لو أقرّوها لتلاعبت بهما حركات ما
 قبلهما.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٣٢٧-٣٢٩.

الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلفظهم، ولم يحكه سيبويه ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة^(١).

- ٣ ومن العلماء من ذهب إلى أن (أَتَخَذَ) من (وَحَذَ) فتكون التاء بدلاً من الواو، وأن أصله (وَوَحَذَ) فأبدل من الواو تاء، يقول ابن الأنباري: «فعلى هذا يكون الأصل في (أَخَذَ) (وَحَذَ) فأبدل من الواو المفتوحة همزة كأَخَذَ أصله (وَحَذَ)^(٢). وقيل: أن (وَحَذَ) لغة في (أَخَذَ) من غير إبدال، لأن إبدال الواو المفتوحة شاذ^(٣)، وذلك لخفة الفتحة، وهذه اللغة أثبت من (تَخَذَ) حكاه كثير من الصرفيين واللغويين^(٤)، وعليها يكون إبدال الواو تاءً جارياً على القياس كما في (أَتَعَد) ومشتقاته، ورأى بعض المتأخرين أن تخريجه على هذه اللغة - وإن كانت قليلة - أولى من قول الجوهري^(٥).

فإخلاصة أن للعلماء في (أَتَخَذَ) وما تصرف منه ثلاثة أقوال مشهورة:

- ١٢ الأول: أنه من (أَخَذَ)، وعليه الكوفيون والبغداديون ووافقهم الجوهري.

(١) الارتشاف ١/ ١٥٢، والبحر المحيط ٦/ ١٥٢، وانظر التكملة للفارسي ٢٥٠، وشرح

الشافية للرضي ٣/ ٨٣.

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١٥.

(٣) ينظر المنصف ١/ ٢٣١.

(٤) ينظر التاج في (وَحَذَ).

(٥) ينظر شرح الأشموني على الألفية ٤/ ٢٤٩، وحاشية الحضري على شرح ابن عقيل

٢/ ٢٠٧، ٢٠٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٦/ ٨٠.

الثاني: أنه من (تَخَذَ) وعليه جمهور البصريين^(١).

الثالث: أنه من (وَحَذَ) لغة في (أَخَذَ)^(٢).

٣ ولم يكن ابن هشام النحوي أول من عقب على الجوهري في هذه المسألة، وإنما رأيت ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) يقرر أن (اتَّخَذَ) افتعل من (تَخَذَ) وليس من (أَخَذَ) في شيء، لأن الافتعال من (أَخَذَ): اتَّخَذَ؛ لأن فاءها همزة والهمزة لا تدغم في التاء، ثم ذكر رأي الجوهري السابق وعقب عليه بقوله: «وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهري»^(٣).

٩ سامح الله ابن الأثير ومن شايعه من البصريين أو المتبصرين مثل ابن هشام النحوي فقد ألفنا عباراتهم وأحكامهم الجاهزة، فإذا ما أعجزهم الدليل وفقدوا البرهان قالوا: هذا شاذ - كما رأينا في الألفاظ التي رواها الكوفيون والبغداديون من قبل - أو هذا من لغة قوم غير فصحاء، أو هذا شيء لم يحكه علماؤنا الأقدمون ناسين أو متناسين تلك العبارة الخالدة الصادقة التي تقول: إنَّ باب اللغة واسع لا يحيط به إلّا نبي، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ لا سيما إذا كان الناقل الجوهري، يقول صاحب التاج عن شيخه: «وابن الأثير ليس ممن

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٨، والنهاية لابن الأثير ١/ ١٨٣، والكشاف ٢/ ٤٩٥، وشرح المفصل ١٠/ ٦٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٣، وشرح مختصر التصريف للفتازاني ١٨٤، والتمة في التصريف لابن القبيصي ١٦٩، ١٧٠.

(٢) انظر البيان ٢/ ١١٥، وتوضيح المقاصد ٦/ ٨٠، والتصريح ٢/ ٢٩١.

(٣) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٨٣.

يرد به كلام الجوهري، بل وأكثر أثمة اللغة، بل كلامه حجة عليهم، لأنه أعرف، ودعوى تليين الهمزة كما اختاره هو وغيره أولى وأصوب من مادة غير ثابتة^(١) في الدواوين المشهورة، وأنكرها الزجاجي بالكلية، وإن أثبتها أبو علي الفارسي، واستدل بقراءة ﴿تَخِذْتُ﴾ مخففاً، وغير ذلك^(٢)، فقد نازعوه، وكلام ابن مالك صريح في أن مثله شاذ^(٣)، وأثبتوا منه: أترَرَ من الإزار، وأتمَنَ من الأمن، وأتَهَلَّ من الأهل، وغير ذلك مما هو مبسوط في شروح التسهيل، وأشار إليه ابن أم قاسم في شرح الخلاصة، ثم قال: وبعد صحة ثبوته وتسليم دعوى أبي علي الفارسي وحده وقبول استدلاله بالآية وقول الشاعر:

٩ وقد تَخِذْتُ رَجُلِي إلى جنب غرزها نسيفاً كأفحوص القطاة المطرق^(٤)

فلا يلزم الجوهري ومن وافقه اتباعه، بل يجري على قاعدته البقي حررها من التليين^(٥)، بل صرحوا بأنه وارد في هذا اللفظ نفسه، كاترَرَ وما ذكر معه وإن كان شاذاً، فلا يقدح ذلك في ثبوته واستعماله، والله أعلم^(٦).

(١) يقصد مادة (تخذ).

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٦ / ٧٩ فما بعدها.

(٣) قال ابن مالك في الألفية: (وشذ في ذي الهمز نحو اتكلام).

(٤) البيت للممزق العبدى.

(٥) لم أجد هذا في شرح المرادي على الألفية، فلعله من شرحه على التسهيل، وهو ما يزال مخطوطاً.

(٦) ينظر التاج في مادة (تخذ).

ومن الذين خطئوا الفارسيَّ ابنُ الطَّراوة إذ قال في تخطيطه: «وهذا نظر لم يصحبه فيه توفيق، اعتل بأن الياء ليست لازمة، وهذا الذي أوجب قلبها تاءً، فتكون أجلد من الياء وأثبت كما أن ذلك في الواو...، وإدغام مثل هذا عندي جائز، تقول: اتَّزَّرْ يا هذا، وهو يتَّزَّر»^(١).

وبعد فيجمل بنا أن نختم هذا المبحث بما ذكره الشيخ يس العليمي تأييداً للجوهريّ حينما قال: «إنَّ الإقدام على تغليب الجوهريّ ليس بالهين، فيجوز أن يكون ذلك مذهباً له كما ذهب البغداديون إلى ذلك في: اتَّزَّرَ، وأَتَمَنَ، وأَتَهَلَّ، وأَتَكَلَّ، كما حكاه الشارح عنهم، ولا يقال: الجوهريّ ليس من أرباب المذاهب، لأننا لا نسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده، فما قاله الجوهريّ وجه، والوجه الثاني ما قاله الموضح، وهو ظاهر، والوجه الثالث ما ذهب إليه بعضهم، وهو قريب مما ذهب إليه الموضح»^(٢).

١٢ فلا موجب -إذًا- لوصف ما ذهب إليه الكوفيون والجوهريّ بالشذوذ، أو باللحن كما قال ابن هشام في نزهة الطرف^(٣).

(١) ينظر رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٣٥، ١٣٦.

(٢) ينظر حاشيته على التصريح ٣٩١ / ٢.

(٣) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ١٥٦.

تصغير (أفعل) في التعجب

- ذكر الجوهري أن العرب «يقولون: ما أميلح زيداً!»، ولم يصغروا من الفعل
 ٣ غيره وغير قولهم: ما أحسنه!^(١). وفهم من نص الجوهري أن المسموع منه قليل
 لا يصل إلى حد القياس عليه، قال ابن هشام: «ما أعطي حكم الشيء لمشايبته له
 لفظاً ومعنى نحو اسم التفضيل و(أفعل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل
 ٦ أن يرفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادَةً للمبالغة، وأجازوا
 تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال الشاعر:
 يا ما أميلح غزلاناً شَدَدً لَنَا
 ٩ ولم يسمع ذلك إلا في «أحسن، وأملح» ذكره الجوهري^(١)، ولكن النحويين مع
 هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك^(٢)
 وتعقيب ابن هشام على ابن مالك مستفاد من أبي حيان الذي يقول: «وجواز
 ١٢ تصغير (أفعل) نحو: ما أحسن زيداً هو نص الكوفيين والبصريين، واقتياسه...،
 وقول ابن مالك: «وشذ تصغير (أفعل) مقصوراً على السماع خلافاً لابن كيسان
 في اطراده»^(٣) قول من لم يطلع على كلام النحاة في هذه المسألة»^(٤).
 ١٥ والحقيقة أن الخلاف في تصغيره والقياس عليه مبني على اختلافهم في
 كنهه، فالبصريون الجازمون بفعليته نصوا على تصغيره، وإن كان مخالفاً لأسس

(١) انظر الصحاح ٤٠٧/١ (ملح).

(٢) مغني اللبيب ٨٩٤ وبما شبته تخريج البيت.

(٣) ينظر نص ابن مالك في التسهيل ١٢١.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣/٣٥، ومنهج السالك ٣٨٣.

أقيستهم، حملاً على أفعل التفضيل، يقول نسيويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء... وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله»^(١)، أما الكوفيون القائلون باسميته فإنهم يجوزون تصغيره مطلقاً، ويقيسون ما لم يرد على ما ورد^(٢).

ونقول: لو صحَّ النقلُ السابقُ عن أبي حيان من تجويز تصغير أفعل في التعجب قياساً عند البصريين واعتراضه بذلك على ابن مالك كان ذلك مما تفرد به، فلم ينص أحد قبله على أن البصريين أجازوا ذلك قياساً، نعم يقيسه الكوفيون؛ لأنه اسم عندهم، ومثلهم في ذلك ابن كيسان، وربما كانت في قول الخليل الذي نقله سيويه: «وما أشبهه»^(٣) شبهة لمن يرى أن البصريين قاسوا ذلك، وهو ما استظهره بعض المتأخرين^(٤) من نص سيويه، والقياس على ما سمع مخالف لأصول البصريين في القياس فلا يعدل عنها إلا بنص صريح، وهو ما لم يصرح به أحد من النحاة المتقدمين فيما وقفنا عليه.

ولا يعترض بما قرره ابن هشام على حكاية الجوهري قصر التصغير فيما سمع عن العرب على (أملح، وأحسن)، فالجوهري هنا يروي ما سمع ولا يستطرد إلى حكم التصغير.

(١) انظر الكتاب ٤/٤٧٧.

(٢) انظر الإنصاف ١/١٢٦ المسألة (١٥)، وأسرار العربية ١١٣.

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٧٧.

(٤) انظر النكت الحسان لأبي حيان ٢٠٦، والتصريح ٢/٣٢٤، والنحو الوافي ٣/٣٤٣،

وجامع الدروس العربية للغلاييني ١/٧٣، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٠.

ألف «حُبَارَى» بين التأنيث والأصالة

- قال الجوهري: «الحُبَارَى: طائر، يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء...»، وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة، لا تنصرف في معرفة ولا في نكرة، أي: لا تنون^(١). فتصدى له ابن هشام النحوي ونسب قوله في أصل ألفها إلى الوهم، بعد أن قرر أن ألف (حُبَارَى) للتأنيث. فقال: «وفي الصحاح أن ألف (حُبَارَى) ليست للتأنيث، وهو وَهْمٌ، فإنه قد وافق على أنه ممنوع من الصرف»^(٢)، ومنع الصرف كما قال الشيخ خالد الأزهرى: «دليل على أن ألفه للتأنيث»^(٣) ومن غلط الجوهري صراحة الفيروزآبادي^(٤)، والدميري^(٥)، والزبيدي^(٦).
- والحق أن جميع العلماء^(٧) - عدا الجوهري - متفقون على أن ألف (حُبَارَى) للتأنيث، والدليل عليه منعها من الصرف، إذ لو لم تكن له لا تنصرف،

(١) الصحاح ٢/ ٦٢١ (حبر).

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٢٧٦.

(٣) شرح التصريح ٢/ ٢٨٩.

(٤) القاموس المحيط (حبر).

(٥) حياة الحيوان الكبرى ١/ ٣٨٥.

(٦) التاج (حبر).

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٢، والمذكر والمؤنث للسرد ٨٥، والتكملة لأبي علي ٢٠٥،

وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٢، والسيراني النحوي ٦٦٨، والبصرة والتذكرة

للصيمري ٢/ ٦١٥، والممنوع ١٠٢، وشرح عمدة الحفاظ ٨٢٧، وشرح الشافية

للرضي ١/ ٢٤٤، ٢٥٧، والارتشاف ١/ ٢٩٦.

لأن هذا هو الفرق بينها وبين غيرها من الألفات المزيدة آخرًا، إذ ذكر العلماء أن الألف تزداد آخرًا على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون للتأنيث. والثاني: أن تكون ملحقة. والثالث: أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق بل لتكثير الكلمة وتوفير لفظها.

٣

والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أن ألف التأنيث لا تنون نكرة نحو حبلى ودنيا، ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها فلا يقال: حبلة ولا دنيا، لئلا يجمع بين علامتي تأنيث. والضربان الآخران يدخلهما التنوين ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو أرطى ومعزى، فأرطى ملحق بمعزى وسلهب، ومعزى ملحق بدرهم وهجرع، والذي يدل على ذلك أنك تنونه فتقول: أرطى ومعزى، وتدخلهما تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أرطاة.

٩

وأما الثالث فهو إلحاقها لغير تأنيث ولا إلحاق نحو: قبعثرى وكمثرى، فهذه الألف ليست للتأنيث؛ لأنها منونة، ولا للإلحاق، لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق «قبعثرى» به، فكان زائدًا لتكثير الكلمة^(١).

١٢

ولهذا فإني أرجح ما ذهب إليه سائر العلماء من أن ألف (جباري) للتأنيث، وأعد ما تفرد به الجوهري هفوة، فإن لكل جواد كبوة، وما أجمل ما ذكره صاحب التاج عن شيخه إذ قال: «ودعواه أنها صارت من الكلمة من غرائب التعبير، والجواب عنه عسير، فلا يحتاج إلى تعسف. * كفى المرء نبلاً أن تعد معايه *»^(٢).

١٥

(١) عن شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥ بتصرف.

(٢) التاج مادة (حبر)، وصدر بيت يزيد المهلبى في حاشيته:

* ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها *

فعول من (آب)

ذكر الجوهري أن «الأوب»: سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير، قال

الشاعر: ٣

أوب يديها برقاق سهب

تقول منه: ناقة أَوْبٌ، على فَعُولٍ^(١) بإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة،

٦

وكأنه قاسه على قولهم: جمل صتول، ورجل قتول، والأصل: صَوُول، وقوُول،

والقلب في المقيس عليه هنا جائز، وإنما جاز قلب الواو المضمومة همزة، لأنها بمنزلة

المضاعف، لأن الضمة بمنزلة الواو، فكأنه اجتمع فيه واوان فقلبت إحداهما همزة

٩

تخفيفاً. ولكنه لما كان قلب الواو في «أَوْب» همزة يؤدي إلى اجتماع همزتين في

أول الكلمة وهو مستكره ثقيل وصف ابن هشام ما كتب في صحاح الجوهري

بالسهو، فقال عن (أوب): «وهو مكتوب في الصحاح بهمزتين، سهو»^(٢)؛ لأنهم

١٢

يكرهون اجتماع الهمزتين في أول الكلمة كما يكرهون اجتماع المثليين في أولها،

ولذا تراهم يفرون منه فيقلبون الهمزة الثانية واواً في كل موضع ينجم عنه التقاء

الهمزتين تخفيفاً، قالوا في حكاية النفس من (يؤب): أَوْبٌ، وأصله (أَب) فقلبت

١٥

الثانية واواً، ومن (يؤم): أَوْمٌ^(٣)، وقالوا في جمع (أَب) على وزن (أفعل): أَوْبٌ،

وأصله (أَبَب) بوزن (أفلس) فنقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة التي تسبقها

(١) ينظر الصحاح ٨٩ / ١ (أوب).

(٢) ينظر شرح قصيدة كعب ٢١٨.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٥٦ / ٣.

وأدغمت الباء في الباء، وقلبت الهمزة الثانية واوًا، أما إذا لم يؤد قلبها إلى اجتماع الهمزتين نحو قولهم: صئول، وقتول، وغتور، ونوم، والختولة فالقلب جائز سائغ، فلعل الجوهريّ - وهو الرجل اللغوي - قد سمع ذلك من العرب فيقبل وإن كان غير قياس^(١).

٦ ومما يسترعي النظر أن ابن بري في حواشيه على الصحاح لم يعقب على الجوهريّ، وكذلك الفيروزبادي في القاموس، بل إنه لم يذكر صيغة (فعلول) من المادة، وأثبتت في التاج بالواو بدل الهمزة. وقول ابن هشام: «وهو مكتوب في الصحاح بهمزتين» يوحي بعدم اطمئنانه إلى أن الهمزة الثانية من لفظ الجوهريّ فرما تكون من الناسخ، وإذا ثبتت هذه الكلمة سماعًا فلا ترد بالقياس الذي عول عليه ابن هشام، فالسماع لا يرد بالقياس، ومما لا تفرقه مقاييس جمهرة الصرفيين اجتماع الهمزتين في «أئمة»^(٢) وقد جاءت بها قراءات سبعة، فوجب قبولها، لأن الرواية لا ترد بالقياس أو الرأي.

(١) تبع صاحب اللسان الجوهريّ وذكرها بالهمزتين ولم يعقب، أما صاحب التاج فقد ذكرها بعدم القلب. ينظر فيهما (أوب).

(٢) سورة التوبة ١٢، وسورة الأنبياء ٧٣، وسورة القصص ٥، ٤١، وسورة السجدة

ما جمع الريح؟

الريح: هو الهواء المسخر بين السماء والأرض، وقيل: نسيم الهواء^(١)، قال الجوهري: «والريح: واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو كقولك: أروح الماء، وتروّحت بالمروحة»^(٢). فتعقبه ابن هشام قائلاً: «وقول الجوهري: الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح يقتضي أن الأرياح هو الكثير، وليس كذلك، وإنما الكثير (أرواح)، ومنه قول ميسون بنت بحدل الكلبية:

٩ لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف»^(٣).

وقد أنكر الحريري مجيء الأرياح في جمع ريح، وعد ذلك خطأ ولحنًا، قال: «ويقولون: هبت الأرياح، مقايضة على قولهم: رياح، وهو خطأ يسن، وهم مستهجن، والصواب أن يقال: هبت الأرواح»^(٤). وذلك لزوال العلة الموجبة قلبها ياء، ورده ابن هشام فقال: «وقول الحريري: إن الأرياح في جمع ريح لحن مردود؛ لأن في العرب من يقول: أرياح؛ كراهية الاشتباه بجمع (روح) كما قال الجميع: الأعياد، كراهية الاشتباه بجمع (عود)»^(٥) وقد جزم الفيروزابادي بمجيء أرياح في

(١) انظر المصباح المنير، واللسان والتاج في (روح).

(٢) انظر الصحاح ١/ ٣٦٧ (روح).

(٣) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ١٠١، ١٠٢.

(٤) انظر درة الغواص ٥١، وتهذيب الخواص لابن منظور ٩١، وعقد الخلاص لابن الخبلي ٢٠٢.

جمع ريح^(١).

ونلاحظ أن الذين أثبتوا صحة جمع ريح على أرياح لم يقدموا عليه شاهداً من كلام العرب، وفي هؤلاء الجوهرية وابن هشام، والفيروزبادي، ولو كان معولهم ما جاء على لسان عمارة بن عقيل ثم احتج له بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾^(٢) فهذا مردود^(٣).

ويبقى أن يكون المعول عليه القياس، فهل يجوز أن تجمع ريح على أرياح، للفرق بين جمع روح وريح، ولعدم اللبس قياساً على تفریق العرب بين أعواد جمع عود، وأعياد جمع عيد، دون رد لعين المفرد في الجمع إلى الأصل منعاً للبس؟ لا بأس بذلك فيما أرى.

(١) انظر القاموس المحيط (روح).

(٢) سورة الحجر ٢٢.

(٣) ينظر الخصائص ١/ ١٩٥، واللسان (روح).

أمعلول أم معل؟

٣ أثر الجوهرى في ابن هشام كبير جداً، فكثيراً ما كان يستشهد بأقواله وآرائه في تصحيح رواية، أو توضيح مبهم، أو تجويز ما يراه بعضهم غير جائز، وقد مرّ بنا شيء من هذا، والبحث الذي نحن فيه يؤيد ما ذكرناه، قال ابن هشام في شرح قول كعب:

٦ تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلول

: «قوله: (معلول) اسم مفعول كما أن (منهلاً) كذلك، إلا أن فعله ثلاثي مجرد، يقال:

عَلَّه يعلُّه - بالضم على القياس -، ويعلِّه بالكسر: إذا سقاه ثانياً...، وزعم الحريري^(١) أن

٩ (المعلول) لا يستعمل إلا بهذا المعنى، وأن إطلاق الناس له على الذي أصابته العلة

وهم، وأنه إنما يقال لذلك: (مُعلَّل) من أعله الله، وكذا قال ابن مكى^(٢) وغيره،

ولحنوا المحدثين في قولهم: حديث معلول. وقالوا: الصواب معل^(٣) أو معلل، انتهى.

١٢ والصواب أنه يجوز أن يقال: علَّه^(٤) فهو معلول من العلة، إلا أنه قليل، ومن نقل

ذلك الجوهرى في (صاحبه)^(٥)...، وذكر ابن سيده في (المحكم)^(٥) أن في كتاب

(١) انظر درة الغواص ٢٢٣.

(٢) انظر تنقيف اللسان لابن مكى الصقلي ٢٠١، وقد أخطأ بحق شرح قصيدة كعب في

ترجمته، إذ حسبه مكى بن أبى طالب.

(٣) في المطبوع (معلل) خطأ.

(٤) هكذا، وما في الصحاح ١٧٧٤/٥ (علل): «علَّلُ الشيءُ فهو معلول».

(٥) ينظر اشكم ٤٦/١، وفيه «وأرى هذا إنما هو على طرح الزائد، كأنه جاء على (علَّل)،

أبي إسحاق في العروض (معلول)، ثم قال: ولست على ثقة منها، انتهى...»^(١).

٣ ومن أجاز هذا الاستعمال الفيومي فقال: «عُلَّ الإنسانُ بالبناء للمفعول: مرض، ومنهم من بينه للفاعل...»^(٢).

٦ ولا خلاف في مجيء (مفعول) من المبني للمجهول سواء ورد فيه الفعل مبنياً للمعلوم أم لم يرد، ومثل هذا مركزوم ومجنون وعموم، ولهم في توجيه ذلك كلام.

٩ ويبقى ما ذكره الفيومي من مجيء الفعل الثلاثي مبنياً للفاعل متعدياً في حاجة إلى دليل، إذ لم يسبقه إلى ذلك أحد من اللغويين فيما أحسب.

→ وإن لم يلفظ به، وإلا فلا وجه له...، لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو مُعل، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيوريه، من قولهم يجنون ومسلول، من أنه جاء على جنته ورسلته، وإن لم يستعملا في الكلام، استغني عنهما بأفعلت»، وانظر الكتاب ٦٧/٤.

(١) بنظر شرح قصيدة كعب ٨٤، ٨٥.

(٢) انظر المصباح المنير (علل).

معاملة اسم الجمع معاملة المفرد

قال ابن هشام في شرح قول كعب بن زهير:

وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ ٣

: «الأعْنُ: الذي في صوته غنة، والغنة: صوت لذيذ يخرج من الأنف، ويشبه به صوت الرياح في الأشجار الملتفة، فيقال: وادَّ أعْن، وصوت الذباب في الغياض، وهو معنى قولهم: روضة غنَّاء، وجمع الأعْن والغنَّاء غُنٌّ كما يقال: أحمر وحُمُر، وحمراء وحُمُر.

فإن قلت: كيف قال الجوهري: «طَيْرٌ أَعْنُ»^(١)، مع أنَّ الطير للجماعة؟

قلت: الطير عند سيبويه اسم جمع لا جمع^(٢)، فيجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الواحد، ألا ترى أنهم يقولون: رَكِبْتُ سَائِرًا^(٣).

أقول: قرر ابن هشام أن جمع أَعْنٍ وغنَّاء: غُنٌّ، كما يقال في أحمر وحمراء: حُمُرٌ ثم افترض أن سائلاً يسأل عن قول الإمام الجوهري: «طَيْرٌ أَعْنُ» لماذا عدل ١٢

(١) انظر الصحاح ٦/ ٢١٧٤ (غنن)، وقد حرف محققه النص فأثبت في المتن خلاف ما في مخطوطات الصحاح معتمداً على ما جاء في اللسان، فجعل عبارة (طير أعْن) وهي الصواب في الحاشية وأثبت في المتن عبارة (ظي أعْن)، ولعله لحظ ما افترضه ابن هشام، ولكن الصواب أن هذا ليس من حق المحقق رحمه الله وسأعه وإن كانت الغنة وصف لازم للظباء.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٤.

(٣) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٦٩.

الجوهريّ عن مطابقة الوصف للموصوف في هذه العبارة؟ إذا المفهوم من (الطير)
الجمعية ومن (أغنى) الأفراد؟ فأجاب - رحمه الله - بأن (الطير) عند إمام النحاة
٣ سيويه اسم جمع لا جمع، واسم الجمع يجوز أن يخبر عنه بالواحد، وبهذا
التسوية تكون عبارة الجوهريّ مقبولة لا اعتراض عليها، ولا خلاف أن اسم
الجمع يعامل معاملة المفرد بحسب اللفظ ومعاملة الجمع بحسب المعنى، وهذا هو
٦ الأكثر.

النسب إلى الثلاثي محذوف اللام

ذكر ابن هشام^(١) أن محذوف اللام تردّ لامه في النسبة وجوباً في مسألتين:

- ٣ إحداهما: أن تكون العين معتلة كشاة، أصلها «شَوَهَة» بدليل قولهم: شياة، فتقول: شاهي، وهذا هو مذهب سيويه^(٢) والجوهري^(٣)، ونقل عن أبي الحسن الأخفش أنه كان يقول في النسب إلى شاة: شَوَهِي؛ لأنه يرد الكلمة - بعد ردّ محذوفها - إلى سكونها الأصلي، وصحح المرادي مذهب سيويه وحكى أن الأخفش رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيويه^(٤).

- الثانية: أن تكون اللام قد ردت في تثنية كأب وأبوان، أو في جمع تصحيح المؤنث كسنة وسنوات أو سنهات، فتقول في النسب إلى أب وسنة: أبويّ وسنويّ أو سنهيّ، برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء؛ لأن النسب أقوى على الرد. ثم قال - رحمه الله -: «ويجوز ردّ اللام وتركها فيما عدا ذلك، [وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع] نحو يد، ودم، وشفة، تقول: يدويّ أو يديّ، ودمويّ أو دميّ، وشفّيّ أو شفهيّ، قاله الجوهري^(٥) وغيره،

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٨١-٢٨٢، وقد أفدت من شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/ ٣٣٢-٣٣٤ في إيضاح ما غمض من النص.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٧.

(٣) انظر الصحاح ٦/ ٢٢٣٨ (شوه).

(٤) انظر توضيح المقاصد ٥/ ١٤٤، والتصريح ٢/ ٣٣٤.

(٥) انظر الصحاح ٦/ ٢٢٣٧ (شفه)، ٦/ ٢٣٤٠ (دما)، ٦/ ٢٥٤١ (يدي).

وقول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد، لا يدفع ما قلناه [من جواز الأمرين] إن سلمناه؛ فإن المسألة [التي نحن فيها وهي جواز الرد وتركه] قياسية لا سماعية [حتى يقتصر على المسموع منها]»^(١).

وبهذا يتضح لنا أن ابن هشام قد سلك الجوهرية في رتبة متقدمي الصرفيين ممن يؤخذ عنهم ويعول عليهم كسيبويه والأخفش.

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٨١-٢٨٢، وقد أفدت من شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/ ٣٢٢-٣٢٤ في إيضاح ما غمض من النص.

تتابع الجموع

الأكمة: الرابية، وجمعها أكم، قال كعب بن زهير:

٣ سمر العجايات يتركن الحصا زيمًا لم يقهن رؤوس الأكم تنعيلُ

قال ابن هشام: «والأكم مخفف من الأكم - بضمين - أي: أنها لا تحفى في سيرها» [ولا] تفتقر إلى النعل^(١) ثم تحدث عن جمعها وجمع جمعها فقال:

٦ «الأكم - بضمين - جمع إكام، ككتب جمع كتاب، والإكام جمع أكم،

كالجبال جمع جبل، والأكم جمع أكمة، كالثمر جمع ثمرة، ويجمع الأول وهو (الأكم) على إكام، كما يقال: عُنق وأعناق، ونظيره جمع ثمرة على ثمر،

٩ كشجرة وشجر، وجمع ثمر على ثمار كجبال، وجمع ثمار على ثمر ككتب، وجمع ثمر على أثمار كأعناق، ذكرها الجوهري^(٢)، وحكى الثاني عن الفراء، ولا أعرف لهما نظيرًا في العربية^(٣).

١٢ فابن هشام - كما نرى - معتمد فيما ذكره على الجوهري، ولا غرابة -

كما ذكرنا مرارًا وتكرارًا - في ذلك، لأن الجوهري ممن يعول عليه في مثل هذه المسائل، وفي التاج «قال شيخنا: هذا اللفظ في مراتب جمعه من غرائب الأشباه

١٥ والنظائر. قال ابن هشام في شرح الكعبية: ولا نظير لهذا اللفظ في هذا الترتيب

(١) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٢١٤.

(٢) ينظر الصحاح ٦٠٥/٢ (ثمر)، ١٨٦٢/٥ (إكم).

(٣) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٢١٦.

في الجموع غير الأكمل، فإنه مثله»^(١).

أقول: قد فات ابن هشام وشيخ الزبيدي أن الجوهرية ذكر مثلاً ثالثاً
٣ حينما قال: «الأجمة من القصب، والجمع أجمات وأجم وإجام وأجام وأجُم،
كما قلناه في الأكمة»^(٢). إلا أن في عبارته هنا تقدماً وتأخيراً.

(١) ينظر التاج في (ثم).

(٢) ينظر الصحاح ١٨٥٨/٥ (أجم).

الحال والحالة

- قال الجوهري: «الحالة: واحدة حال الإنسان وأحواله»^(١) فاستغرب ذلك
- ٣ ابن هشام فقال: «الحال: ما عليه الإنسان من خير وشر... واجمع أحوال كمال وأموال، وربما قالوا: أحولة، حكاهما اللحياني، وقد يقال: حالة...، ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى، بل جعلهما من باب تمرة وتمر، وهو غريب»^(٢) ووجه الغرابة أن الجوهري يعد الحال اسم جنس يدل على الحقيقة
- ٦ في ذاتها، وهذه تصدق على القليل والكثير، والواحد والجمع، في حين أن ابن هشام يرى أن الحال والحالة اسم مفرد بمعنى واحد، وما ذهب إليه الجوهري منقول عن اللحياني، يقول الأزهري: «اللحياني: حال فلان حسنة وحسن، والواحدة حالة. يقال: هو بحالة سوء...»^(٣) وما ذكره ابن هشام قد قال به بعض اللغويين، يقول ابن سيده: «والحال: كينة الإنسان...، وهي الحالة أيضاً»^(٤) ومثله في المصباح المنير والقاموس المحيط^(٥).
- ١٢

ومن الجدير بالنظر أن الذين ذكروا اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء لم يذكروا أمثلة له إلا من أسماء النوات لا المعاني، والمصادر أسماء

(١) انظر الصحاح ٤/ ١٦٨٠ (حول).

(٢) انظر شرح قصيدة كمب بن زهير ١٣١-١٣٢.

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥/ ٢٤٥.

(٤) انظر المحكم ٤/ ٧، واللسان (حول).

(٥) انظر فيهما مادة (حول).

أجناس وكذلك ما في حكمها من أسماء المعاني، وإخال ليست من أسماء
الذوات ولا تدل على وصف قائم بغيره فليست صفة، وعليه فهي من أسماء
المعاني، وهي أقرب إلى أن تكون اسم مصدر، ويتصور فيها الفرق بين الواحد ٣
ويختص بالتاء وبين ما زاد فلا تدخل فيه التاء، وتكون في هذه الحال نظير التاء
الداخل على اسم الجنس الإفرادي للدلالة على الجزء منه كما قالوا: عسلة في
العسل. ٦

وعلى هذا يتوجه كلام الجوهرى، ولا مانع منه.

آلبقول أم النقول؟

قال أبو نخيلة الراجز في وصف امرأة:

٣ بَرِيَّةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقُقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبَقُولِ الْفَسْتَقَا

فتعقبه العلماء وغلطوه، قال ابن قتيبة: «ويؤخذ على أبي نخيلة قوله في وصف امرأة: [...] الرجز السابق] ظن أن الفستق يقل»^(١)، ومثله في الجمهرة في «باب ما أجروه على الغلط فجاءوا به في أشعارهم»^(٢)، وعلق الجوهري عليه بقوله: «ظن هذا الأعرابي أن الفستق من البقل، وهكذا يروى بالباء، وأنا أظنه بالنون؛ لأن الفستق من النقل وليس من البقل»^(٣).

٩ والبقل عند الجوهري: «كل نبات اخضرت له الأرض»^(٣). أما النقل: فهو «ما ينتقل به على الشراب»^(٤) قيل من فواكه وكوامخ وغيرها، وقيل: هو ما يتفكه به من جوز ولوز وبنديق ونحوها، وأكثر ما يكون ذلك في ليالي رمضان^(٥).

والمرقق: الرغيف الواسع الرقيق. والفستق: قيل: نقل معروف^(٦)، وقيل:

(١) انظر الشعر والشعراء ٢/٦٠٦.

(٢) الجمهرة ٣/٥٠٣، ٥٠٤.

(٣) ينظر الصحاح ٤/١٦٣٧ (بقل)، واللسان والتاج (بقل).

(٤) ينظر الصحاح ٥/١٨٣٤ (نقل)، واللسان والتاج (نقل).

(٥) انظر المعجم الوسيط (نقل).

(٦) ينظر اللسان (فستق).

ثمرة معروفة^(١)، وقيل «إنما هو شجر»^(٢).

وعلى كلِّ فالفتق من النقول فارسيّ معرب^(٣)، قال أدبي شير: «وهو معروف تعريب (پسته) وهو مركب من پست أي: السويق، ومن هاء التخصيص»^(٤) وفي اللسان عن أبي حنيفة أنه لم يبلغني أنه ينبت بأرض العرب^(٥).

ولما تحدث ابن هشام النحوي عن معنى الرجز السابق قال: «قال ابن مالك في قول أبي نخيلة:

ولم تذق من البقول الفستقا

: المراد بدل البقول^(٦)، وقال غيره: توهم الشاعر أنَّ الفتق من البقول، وقال الجوهري: الرواية «النقول» بالنون، و «مين» عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل النقول إلا الفتق، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول؛ لأنها بدوية»^(٧). وهذه تخطئة من ابن هشام لما ظنه الجوهري.

والحقيقة أن كثيراً من العلماء غلطوا أبا نخيلة كما أسلفنا، وقد حاول

(١) ينظر تهذيب اللغة ٣٩٢/٩، والمعرب للجواليقي ٢٨٦.

(٢) انظر العقد الفريد ٣٦٦/٥.

(٣) انظر معجم الألفاظ الفارسية المعربة ١١٩.

(٤) ينظر اللسان (فتق).

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٠٠، وفيه (مين) للبدلية.

(٦) انظر مغني اللبيب ٤٢٢.

الجوهري أن يخرج هذا الشاعر مما نسب إليه فحاول توجيه الرواية على مظنة التصحيف كما يظهر من كلامه إذ قال «وأنا أظنه بالنون» ليكون معنى البيت على هذه الرواية: «أنها تأكل جميع النقول ما عدا الفستق الذي هو بعض منها؛ لكرامتها له»^(١) وأن الشاعر لا يجهل الفستق، وما ظنه الجوهري أكده أبو محمد الأسود الغندجاني حين قال: «صحف ابن السرياق [ت ٣٨٥هـ] في البيت الذي استشهد به، فجعل النقول، وهي بالنون البقول بالباء، لأجل ما يقول هو وغيره أن أبا نخيلة توهم أن الفستق من البقول^(٢). ولم يكن أبو نخيلة ممن لا يعرف الفستق، فقد عرفه غيره ممن هو أقدم منه وهو أبو القمقام بن مصعب الأسدي. وإنما معنى قول أبي نخيلة أن هذه المرأة لا تأكل الرقاق ولا تتنقل بالفستق مناع الحضريات، وإنما تغذى باللبان اللقاح المحض والقارص، كما قال بشر:

غذاها قارصٌ يجرى عليها ومحض حيث تبتع العشار ١٢

وأبيات أبي القمقام [منها]:

تسألني عن طيبات الفستق
وإنما عشت بحب العشرق ١٥
وبحسب من شعير مُحَرَّق^(٣).

(١) انظر شرح الجرجاني على شواهد ابن عقيل ١٤٦.

(٢) انظر شرح أبيات سيويه لابن السرياق ٤١٧/١.

(٣) ينظر فرحة الأديب ١٨٥، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٢٣/٥ فما بعدها.

والمقدمون من أبي نخيلة إلى الجوهري - فيما نعلم - أطبقوا على أن الرواية بالباء، ومن هؤلاء ابن قتيبة ذكر أن هذا الرجز مما أخذ على أبي نخيلة، إذ سمع بالفستق فظن أنه بقل^(١)، وأبو حنيفة الدينوري نقل عنه قوله: «لم يلفني أنه [أي: الفستق] يثبت بأرض العرب، وقد ذكره أبو نخيلة... سمع به فظنه من البقول»^(٢).

والرواية لا ترد بالقياس أو الرأي، والجوهري لم يقطع بأن الرواية بالنون ولم يعز هذا إلى أحد قبله، وإنما هو ظن ظنه، وما احتج به الغندجاني لا يثبت أن الرواية بالنون وأن السيرافي أو غيره صحفها ليروج علمه وينفق سوقه، فما رواه عن أبي القمقام يثبت عكس ما ادعاه، أنه لا يعرف من الفستق إلا لفظه، أما ما حقيقته؟ فلا علم له بها؛ لأنه لم يكن من طعامه، وقوله: «عن طيبات الفستق» مثل قولهم: أطايب الطعام تستخدم في العموم، ولا يتأتى هذا في الفستق، والتنقل على الشراب بأنواع النقل المختلفة لم يكن من عادة العرب، ولا نعهد مثل هذا في وصف بحالس الشراب قبل اختلاط العرب بالفرس وتأثرهم بهم في التوسع في ألوان المطاعم والمشارب، وهذا حدث بعد استقرار الأمر للعباسيين ولم يشهد أبو نخيلة تلك الحقبة، فلا شك أن هذا كان بعد أبي نخيلة، فالصواب أن الرواية بالباء وهذا ما مال إليه ابن هشام وما سار عليه المتقدمون، وما سلم به الجوهري رواية، وإن حاول - بناء على الرأي - أن يخرج الرواية عن الخطأ بحملها على مظنة التصحيف الذي لم يقم عليه دليل.

(١) انظر الشعر والشعراء ٦٠٦/٢.

(٢) انظر اللسان (فستق).

«هلم جرأ»

- تحدث ابن هشام عن (هلم جرأ) فقال: «وأما قوله: «هَلُمَّ جَرًّا» فكلام
- ٣ مستعمل في العرف كثيرًا، وذكره الجوهري في صحاحه فقال في فصل الجيم من باب الراء: «وتقول: كان ذلك عام كذا وهلم جرأ إلى اليوم»^(١). هذا جميع ما ذكر. وذكر الصغاني في عبابه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه.
- ٦ وذكر أبو بكر بن الأنباري (هلم جرأ) في كتابه الزاهر^(٢)، وبسط القول فيه، وقال: معناه سيروا على هيتكم، أي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم... انتهى كلامه ملخصًا. وقال أبو حيان في الارتشاف^(٣): وهلم جرأ معناه تعالوا على هيتكم مثبتين. وانتصاب (جرأ) على أنه مصدر في موضع الحال، أي جارّين، قاله البصريون، وقال الكوفيون: مصدر، لأن (هَلُمَّ) جرّوا، وقيل: انتصب على التمييز. وأول من قاله عائذ بن يزيد^(٤):

١٢ فإن جاوزت مقبرة رمت بي إلى أخرى كلك هَلُمَّ جرأ

وقال آخر من بني تغلب:

- (١) انظر الصحاح ٦١١ / ٢ (جرر).
- (٢) انظر الزاهر ٤٧٦ / ١.
- (٣) ينظر الارتشاف ٢١١ / ٣.
- (٤) اليشكري، وهو المستطعم عمرو بن حمران الجعدي زبدًا وتامكًا، حتى قال له عمرو: كلاهما وغرًا، فصارت مثلاً. انظر: الفاخر ٣٢، وجمع الأمثال ٤٩٧ / ٢، وفصل المقال للبكري ١١٠.

المطعمين لدى الشتا ء سدائفاً ملنيب غراً

في الجاهلية كان سؤ دد وائل فهلم جرًا

٣ انتهى.

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربياً محضاً، والذي رابني فيه أمور:

أحدها: أن إجماع النحويين واللغويين منعقد على أن لـ «هَلَمْ» معنيين:

٦ أحدهما: تعال، فتكون قاصرة...

والثاني: أحضر، فتكون متعدية... ولا مساغ لأحد المعنيين هنا.

الثاني: أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين: حجازية وهي التزام استتار

٩ ضميرها فتكون اسم فعل، وتسمية وهي أن تتصل بها ضمائر الرفع البارزة....،

ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل، ولم يقل أحد إنه

سمع هَلَمْ جرًا، ولا هَلُمُوا جرًا، ولا هَلَمْ جرًا.

١٢ الثالث: أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخير ممتنع أو ضعيف.

وهو لازم هنا إذا قلت: كان ذلك عام كذا وهلم جرًا.

الرابع: أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب، حتى

١٥ صاحب المحكم مع كثرة استيفائه وتبعه. وإنما ذكره صاحب الصحاح، وقد

قال أبو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط^(١): إنه لا يقبل ما تفرد

(١) ذكر حقق رسالة في توجيه النصب أن كتاب الوسيط في فقه الشافعية للإمام الغزالي،

وقد علق أبو عمرو بن الصلاح على الربع الأول منه. عن كشف الظنون ٢/٢٠٠٨

انظر الحاشية ص ٤٧.

٣ به. وكأنّ علة ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت، وأما صاحب العباب فإنه قلّد صاحب الصحاح فنسخ كلامه. وأما ابن الأنباري فليس كتابه [يعني الزاهر] موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب الذين سمع منهم، بل وضعه على أن يتكلم على ما يجري في محاورات الناس. وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً، فإنه لم يصرح بأنه عربيّ. وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلم عليها غيره^(١).

٩ والسبيان الأولان لتوقف ابن هشام في كون (هلم جرأ) عربياً فصيحاً، وهما إجماع النحويين واللغويين على معنى هلم جرأ واستعمالها لدى تميم والحجاز، لا بمنع أن يكون التعبير عربياً خالصاً بدليل أن النحاة اشتغلوا بتوجيهه وما يبنى عليه إعراباً ومعنى وهو من بينهم، ولو كان هناك شك في عربيته لأغفوا أنفسهم من متونة توجيهه والاشتغال به، يضاف إلى هذا الشاهدان اللذان أوردهما أبو حيان ولم يطعن عليهما ابن هشام، فإذا سلما -وهو الواضح من سكوته عنهما- انهيار ما بني عليه توقفه، إذ ثبت بهما أن هذا التركيب مما استعمله العرب الذين يمتنع بكلامهم. وأما الاعتراض بمنع عطف الطلبية على الخبرية أو ضعفه فقد أجيب عنه بأن هلم جرأ طلب يراد به الخير، وما كان كذلك جاز فيه العطف^(٢)، على أنه لم يقطع بمنع ذلك. أما أن أئمة

(١) انظر رسالة في توجيه النصب ٤٦-٤٧.

(٢) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٥٧/٣.

اللغة المعتمدين لم يتعرضوا لهذا التركيب، وما قاله ابن الصلاح من أن ما تفرد به الجوهري لا يقبل فليس من دأب اللغويين أن يعرضوا للتركيب وإنما يأتون بذلك استطراداً وناقلة، فهم يتحدثون في (ج ر ر) عن معانيها وتصريفاتها.

٣

وفي (هلم) كذلك، أما التركيب الذي ينشأ بضم الكلمات بعضها إلى بعض فلم يلزموا أنفسهم به، وليس مما اضرد في المعاجم بيان كل أوجه الاستعمالات التي ترد فيها المفردات، على أن الجوهري لم يفرد بذلك فقد ذكره المنفصل بن

٦

سلمة قال: «قولهم: هلم جرأ، أي: تعالوا على هينتكم كما يسهل عليكم من غير شدة وصعوبة»^(١)، وذكره الأزهرى اللغوي قال: «ويقال: كان عاماً أول كذا، وكذا فهلم جرأ إلى اليوم، أي: امتد ذلك إلى اليوم»^(٢) على أن رد ما

٩

تفرد به أحد أئمة اللغة غير مسلم على إطلاقه، يقول السيوطي في «معرفة الأفراد»: «وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان... وشره ألا

١٢

يخالفه فيه من هو أكثر عدداً منه»^(٣) ثم قال: «قد يتابع المتفرد على روايته فيقوى»^(٣). والاستعمال الذي معنا لم يفرد به الجوهري كما رأينا فضلاً عن أنه من الثقات في رواية اللغة. ثم بعد هذا كله فالتركيب سائغ متداول ولا

١٥

مطعن عليه، فمدار البحث والخلاف فيه لا طائل تحته.

(١) ينظر الفاخر ٣٢.

(٢) ينظر تهذيب اللغة ٤٧٩/١٠.

(٣) انظر المزهري ١٢٩/١-١٣٥.

معنى (سائر)

ذَهَبَ الجوهريّ إلى أن لفظة (سائر) بمعنى الجميع، فقال: «وسائرُ النَّاسِ: جميعُهُم»^(١). ٣

وذهب الجمهور إلى أنها لا تأتي بمعنى (الجميع) وإنما هي بمعنى (الباقى) أو (البقية)، ومنه يقال لما يبقى في الإناء: سُر^(٢).

٦ ولم يكن ابن هشام النحوي بمعزل عن مثل هذه المناسبة التي يقف فيها الجمهور ضد الجوهريّ وإنما هَبَّ فوصم عالمنا اللغوي بالوهم فقال رحمه الله: «واستعمال (سائر) بمعنى الباقي، لا بمعنى الجميع، ولا نعلم أحداً من أئمة اللغة ذكر أنها بمعنى الجميع إلا صاحب (الصاحح)، وهو وهم»^(٣). ٩

١٢ ولم يكن ابن هشام أول من أنكر هذا المعنى لهذه الكلمة وإنما هو تابع - وإن قسا في التعبير على الجوهريّ- لعلماء كثر، منهم ابن الأثير الذي يقول: «والسائر -مهموز-: الباقي، والناس يستعملونه في معنى الجميع، وليس بصحيح»^(٤)، ومنهم الصغاني الذي يقول: «سائر الناس: بقيتهم، وليس معناه

(١) الصاحح ٦٩٢/٢ (سير).

(٢) ينظر المعاجم اللغوية في (سائر)، ولحن العامة للزبيدي ٢١٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٢٢، ودرة الغواص للحريري ٤، وتهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور ١١٦.

(٣) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٢٨، ١٢٩.

(٤) ينظر النهاية ٣٢٧/٢.

جماعة الناس كما زعم من قصرت معرفته...»^(١)، وعد الجمهور ما ذهب إليه الجوهريّ من أوهام العوام ولحنهم^(٢).

٣ وللعلماء في (سائر) قولان كثر تداولهما وخصهما الزبيدي أجمل تلخيص فقال: «الأول، وهو قول الجمهور من أئمة اللغة وأرباب الاشتقاق، أنه بمعنى الباقي، ولا نزاع فيه بينهم، واشتقاقه من السور، وهو البقية.

٦ والثاني: أنه بمعنى الجميع، وقد أثبتته جماعة وصوبوه، وإليه ذهب الجوهريّ والجواليقي، وحققه ابن بري في حواشي الدرّة، وأنشد عليه شواهد كثيرة وأدلة ظاهرة، وانتصر لهم الشيخ النووي في مواضع من مصنفاته. وسبقهم إمام العربية أبو علي الفارسي، ونقله بعض عن تلميذه ابن جني.

واختلفوا في الاشتقاق فقليل من السير، وهو مذهب الجوهريّ والفارسي ومن وافقهما، أو من السور المحيط بالبلد، كما قاله آخرون»^(٣).

١٢ وفهم بعض العلماء من قول الأزهرّي «وأما قوله: «وسائر الناس همج» فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى (سائر) في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي»^(٤) أن

(١) التكملة والذيل والصلة ١٧/٣ (سأر).

(٢) ينظر المعاجم اللغوية في (سأر)، ولحن العامة للزبيدي ٢١٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٢٢، ودرة الفواص للحريري ٤، وتهذيب الخواص من درة الفواص لابن منظور ١١٦، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص للحنبلي ١٧١.

(٣) انظر التاج في (سأر).

(٤) ينظر تهذيب اللغة ٤٧/١٣.

الأزهري يرى أن سائراً قد تأتي في غير هذا الموضع بمعنى الجميع، وذلك أن قوله «في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي» دليل من يستعمله في غير هذا الموضع بمعنى الجميع بناء على أن تخصيص الشيء بالذكر في عبارات المصنفين يدل على نفي الحكم عما عداه، فيكون قوله «في أمثال هذا الموضع» قيداً قصد به الإشعار بأنه في غيرها ليس بمعنى الباقي، فيكون بمعنى الجميع، إذ لا ثالث لهماذين المعنيين في هذا المقام^(١).

وأميل إلى ما ذهب إليه الجوهري ومن وافقه من صحة استعمال سائر بمعنى جميع، والمعول عليه في تحديد أي المعنيين هو المراد؟ يكون هو السياق وما يلابس الكلام، فإذا قلنا ابتداء: نبح سائر الطلاب، فالمعنى هنا جميعهم، وإذا قلنا: نبح خمسون طالباً دون سائرهم، فهي هنا بمعنى باقيهم، وهكذا.

(١) انظر تهذيب الخواص ١١٧، وعقد الخلاص ١٧٢ فما بعدها.

شبهة في «شيم» في بيت كعب

قال كعب بن زهير رضي الله عنه:

شُجَّتْ بذِي شَيْمٍ من ماءٍ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحِ أَضْحَى وهو مشمول ٣

وتروى كلمة «شيم» بفتح الباء وكسرهما، فالفتح على المصدر وهو: البرد، أي: مزجت الخمرة بماء هذه صفتها فكسر سورتها، والكسر على الوصف والموصوف محذوف، أي: كسرت الخمرة بذِي شرب بارد، ونحو هذا. ٦

قال ابن هشام: «وقوله: «شيم» هو بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة: البرد الشديد، يقال: غداة ذات شَيْمٍ، وقد شَيْمَ الماءُ وغيرُهُ، وخَصِيرٌ بمعنى: اشتدَّ برده... وعن أبي عمرو بن العلاء: الشيم من الناس: المَقْرور الجائع. وفي ثبوت هذا عن مثل هذا الإمام بُعدٌ، وإن كان الناقل عنه الجوهري، لأن فعل هذا الوصف لا يقتضي ذلك، ولا يختص بالحيوان»^(١). ١٢

وما قاله الجوهري هو «الشَّيم - بالتحريك -: البرد. يقال: غداة ذات شَيْمٍ. وقد شَيْمَ الماء - بالكسر - فهو شَيْمٌ. أبو عمرو: الشَّيمُ: الذي يجد البرد مع الجوع»^(٢). ١٥

وفي تعقب ابن هشام المنقول عن أبي عمرو نظر، فإما أن يكون قراها

(١) انظر شرح قصيدة كعب ٩٤، ٩٥.

(٢) ينظر الصحاح ١٩٥٨/٥ (شيم).

بفتح الباء فيستقيم تعقبه، لأن المفتوح الباء مصدر لا وصف، ولكن القراءة
 على هذا الوجه غير صحيحة، لأن التفسير يعين أن المراد الوصف لا المصدر،
 ٣ أما إذا كان قرأها بكسر الباء فلا وجه لتعقبه، فهو وصف من (فَعِلَ) بكسر
 العين وهو قياس فيه، سواء وصف به الحيوان كفرح فهو فرح، وجدل فهو
 جدل، وتعب فهو تعب، أو غير الحيوان مثل: أبت يومنا فهو أبت أي اشتد
 ٦ حره، وصفر الوعاء فهو صفر، أي: خلا مما فيه، وما نحن فيه «شيم الماء فهو
 شيم، أي: برد، وفي حديث جرير «خير الماء الشيم» أي: البارد، ومنه في زواج
 فاطمة رضي الله عنها «دخل عليها النبي ﷺ في غداة شيمة» أي: باردة^(١).

(١) انظر اللسان والناج في «شيم».

نتائج البحث

يجمل بنا في ختام هذا البحث أن نذكر أهم نتائجه في النقاط الآتية:

- ٣ ١- حاول البحث أن يحصر ويلم شتات مواقف ابن هشام النحوي من الإمام الجوهريّ، سواء كان ذلك تأييداً أم تنقيداً على قدر الوسع والطاقة، ثم يضعها بين يدي القارئ الكريم مبوبة مرتبة على حسب ما أثارته من آراء.
- ٦ ٢- توصل البحث إلى أن معظم تعقيبات ابن هشام لم تكن من اجتهاده الشخصي بل كان مقلداً وتابعاً لغيره من العلماء.
- ٩ ٣- أثبت البحث أن كثيراً من هذه التعقيبات لم تكن دقيقة ولا موفقة، إذ ما يراه وهماً أو خطأ - تبعاً لغيره أو من اجتهاده الذاتي - له وجهته ووجهه الذي يخرجها من دائرة الهم أو الخطأ.
- ١٢ ٤- على إكبار ابن هشام للإمام الجوهريّ وموافقه له في كثير من المسائل لم يسلم الجوهريّ من حدة في عبارات ابن هشام كقوله: هذا خطأ، وهذا وهم، وهذا سهو، بل تبنى مقولة ابن الصلاح التي مؤداها «أنه لا يقبل ما تفرد به الجوهريّ» وهذا يدل على حرية التفكير والبحث، وأن كل عالم يبي على ما فرق له، وما ثبت عنده، وكان بودنا لو أبان عن وجهة نظره بعبارة لطيفة خفيفة تدع باب القول ذا سعة.
- ١٥ ٥- لما كان الحق أكبر من أصحاب الآراء فقد وافقت ابن هشام في بعض تعقيباته على الجوهريّ، لأن الحق أحق أن يتبع.
- ١٨

١- فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٥	التمهيد
١٣	وصل آل بالفعل
٢٢	عَلُّ والإضافة
٢٩	إعراب (منو) بالحروف في الحكاية
٣٦	عود الضمير مذكراً على المؤنث المجازي
٤٢	مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)
٤٨	(أَوْ) بعد همزة التسوية
٥٣	انتصاب حسب على الحال
٥٧	إدخال نون الوقاية على (يجل)
٦١	لا مساس
٦٥	(أَيَّا) لنداء البعيد والقريب
٦٨	ركض بين التعدي واللزوم
٧١	صرف «هاوية»
٧٣	اسم الفاعل من «كرب»
٧٥	الصفى بين القلة والكثرة
٨٠	الأصل في «اتخذ» ومشتقاته
٨٦	تصغير أفعل في التعجب

٨٨	ألف «حبارى» بين التأنيث والأصالة
٩٠	فعول من «آب»
٩٢	ما جمع ربح؟
٩٤	أمعول أم معل؟
٩٦	معاملة اسم الجمع معاملة المفرد
٩٨	النسب إلى الثلاثي محذوف اللام
١٠٠	تتابع الجموع
١٠٢	الجال والحالة
١٠٤	آلنقول أم البقول؟
١٠٨	هلم جرأ
١١٢	معنى سائر
١١٥	شبهة في «شيم» في بيت كعب
١١٧	نتائج البحث

٢- فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم﴾	البقرة	٦	٥١، ٤٩
«قراءة»			
﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾	البقرة	٢٧٥	٣٧
﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾	الأعراف	٥٦	٣٨، ٣٦
﴿أنمة﴾	التوبة وغيرها	١٢	٩١
﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾	الحجر	٢٢	٩٣
﴿لتخذت عليه أجراً﴾	الكهف	٧٧	٨٤، ٨٠
﴿لا مساس﴾	طه	٩٧	٦٢، ٦١
﴿فخسفنا بهو وباراهو الأرض﴾ «قراءة»	القصص	٨١	٢٨
﴿وإن كل لما﴾	يس	٣٢	٤٣
﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾	الصفافات	٤٧	٦
﴿لعل الساعة قريب﴾	الشورى	١٧	٣٨، ٣٧
﴿لا يصدعون عنها ولا ينزفون﴾	الواقعة	١٩	٦
﴿حسبهم جهنم﴾	المجادلة	٨	٥٤
﴿يعوق ويعوق﴾	نوح	٢٣	٧٢
﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾	الطارق	٤	٤٣، ٤٢
			٤٤
﴿فأما هاربة﴾	القارعة	٩	٧١

٣- فهرس الأمثال

عسى الغوير أبوساً

١٢

٤- فهرس الشعر والرجز

الصفحة

البيت

(الباء)

ومآله من مجد تليد ومآله من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا ٢٠

أوب يديها يرقاق سهب ٩٠

كفى المرء نبلاً أن تعد معايه ٨٩

فإما ترى لمتى بدلت فإن الحوادث أودى بها ٣٩

(الدال)

منه ولدت، ولم يؤشب به نسبي لَمَّا كَمَا عُصِبَ الْعِلْبَاءُ بِالْعُودِ ٤٤

وأض نهداً كالخصار أجرداً ٩

(الراء)

إني أتني لسان لا أسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر ٢٢

يا ما أميلح غزلاًنا شدن لنا ٨٦

غذاها قارص يجرى عليها ومحض حيث تنبعث العشار ١٠٦

فإن جاوزت مقفرة رمت بي إلى أخرى كتلك هلم جراً ١٠٨

المطعمين لدى الشتا سداً نقاً ملنيب غراً ١٠٩

في الجاهلية كان سو دد وائل فهلم جراً

(العين)

- يقول الحنا وأبفض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار البجدع ١٠، ١٤
 ١٥
 أَخْفَنَ أَطْنَانِي إِنْ سَكْتُ وَإِنِّي لَفِي شُغْلٍ عَنْ ذَحْلِهَا الْيَسْبَعُ ١٤

(الفاء)

- ليت تخفق الأرواح فيه أحب إليّ من قصر منيف ٩٢

(القاف)

- أَحْمَدٌ وَلَأَنْتَ ضِينٌ كَرِيمٌ فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرَقٌ ٦٧
 مَا كَانَ ضَرْكُ لَوْ مَتَّتَ وَرَبَّمَا مِنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمَخْنَقُ
 ١٠٤ بَرِيَّةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَا
 ١٠٥ وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبَقُولِ الْفَسْتَقَا

- وَقَدْ تَخَيَّذَتْ رِجْلِي إِلَى حَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحَوْصِ الْقِطَاةِ الْمَطْرَقِ ٨٤
 ١٠٦ تَسْأَلُنِي عَنْ طَيِّبَاتِ الْفَسْتَقِ
 وَإِنَّمَا عِشْتُ بِحُبِّ الْعِشْرِ
 وَبِحُسْنٍ مِنْ شَعِيرٍ مُحَرَّقِ

(اللام)

- فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِيقَالُهَا ٣٦، ٣٩، ٤٠
 ٢٢ فَمَلَّكَ بِالْبَيْطِ الَّذِي تَحْتَ فِشْرِهَا كَفَرَفِي بِيضٍ كَنَّهُ الْقَبِيضُ مِنْ عُلُوِّ
 ٩٤ تَجْلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مَنَهْلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ

- سمر العجايات يتركن الحصا زيمًا لم يقهن رؤوس الأكم تنعيل ١٠٠
 يا ربَّ يوم لي لا أطلُّلة ٢٧
 أرمض من تحت وأضحى من علة
 وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغن غضيض الطرف مكحول ٩٦
 شحت بذى شيم من ماء محنية صاف بأبطح أضحي وهو مشمول ١١٥
 كمنية جابر إذ قال ليبي أصادفه وأغرم جلّ مالي ١٠
 ما أنت بالحكم الترضى شهادته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل ١٤
 مكبر مفرّ مقبل مدبر معًا كحلمود صخر حطه السيل من علي ٢٢
 أبني إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل ٧٣
 فمتى أهلك فلا أخفله بجلي الآن من العيش بجل ٥٧
 ألا إني سقيت أسود حالكا ألا يجلي من الشراب ألا بجل ٥٩، ٥٧

(الميم)

- وأطله العصرين حتى يملني ويرضى بنصف الدين والأنف راغم ٥
 أما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما ٩
 أتوا ناري فقلت: منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ٣١، ٢٩
 إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم فليس بمغن عنك عقد الرثائم ١٠
 أو يعتلق بعض النفوس حمامها ١١

(النون)

- قالت له: يا لله يا ذا البردين ٤٢
 لمّا غيّشت نفساً أو اثنين

٥- فهرس أهم المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة ت / د / محمد السدالي / بيروت ط الأولى ١٤٠٢هـ.
- الأزهية في علم الحروف للهروي ت / عبد المعين الملوحي / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ.
- ارتشاف الضرب لأبي خيان ت / د / مصطفى النماس.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ت / د / عبد الله الحسيني، د / محسن العميري / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ونشر مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- أساس البلاغة للزمخشري / مطابع الشعب / القاهرة / ١٩٦٠م.
- أسرار العربية لابن الأنباري ت / محمد البيطار / مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ت / طه سعد / مكتبة الكليات بالأزهر ١٣٩٥هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت ت / أحمد شاكر وعبد السلام هارون / الطبعة الثالثة - دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٠م.
- الأصول في النحو لابن السراج ت / د / عبد الحسين الفتلي / النجف ١٩٧٣م.
- إضاءة الراموس لابن الطيب الفاسي ت / عبد السلام الفاسي، د التهامي الهاشمي ١٤٠٣هـ.

فهرس المصادر والمراجع ١٢٥

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت / د / زهير زاهد / العاني بغداد ١٣٩٧هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ت / محمد محيي الدين / مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت / محمد محيي الدين / مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ.
- البحر المحيط (تفسير) لأبي حيان الطبعة الثانية / دار الفكر / بيروت ١٣٩٨هـ.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية / نشر دار الكتاب العربي / بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الريع ت / د / عياد الثبيتي دار الغرب الإسلامي / ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي / ت / محمد أبو الفضل / الطبعة الأولى / البابي الحلبي ١٣٨٤هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ت / د / طه عبد الحميد / الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٣٦٩هـ.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ت / السيد صقر / عيسى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ.
- تاج العروس للزبيدي الطبعة المصورة + طبعة الكويت.
- التبصرة والتذكرة للصيمري ت / د / فتحي أحمد علي الدين - نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

- التهمة في التصريف لابن القبيصي ت / د / محسن العميري، الطبعة الأولى / نادي مكة الثقافي الأدبي ١٤١٤هـ.
- تنقيف اللسان لابن مكّي الصقلي ت / د / عبد العزيز مطر / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ت / د / عباس الصالحي / الطبعة الأولى / نشر الدار العربي بيروت ١٤٠٦هـ.
- التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل ت / د / عبد الرحمن العثيمين / دار الغرب الإسلامي / بيروت ١٩٩٠م.
- التكملة لأبي علي الفارسي ت / د / حسن فرهود / نشر عمادة المكتبات بجامعة الرياض ١٤٠١هـ.
- التكملة والذيل والصلة للصابغاني ت / عبد العليم الطحاوي / دار الكتب ١٩٧٠م.
- تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور ت / د / عبد الله علي الحسيني / مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي / الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري ت / مجموعة من الأساتذة / الدار المصرية ١٣٨٤هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت / د / عبد الرحمن سليمان / مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م.
- التوطئة للشلوبين ت / يوسف المطوع / القاهرة ١٩٧٣م.

فهرس المصادر والمراجع ١٢٧

- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني / المكتبة العصرية / بيروت / الطبعة (٢٢) ١٤٠٩هـ.
- الجمل في النحو للزجاجي / ت / د / علي توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤هـ.
- جمهرة اللغة لابن دريد، طبعة مصورة عن دار المعارف العثمانية / حيدر آباد ١٣٥١هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ت / فخر الدين قباوة / حلب ١٣٩٣هـ.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ت / د / حامد نيل / مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب / مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٧٢هـ.
- حاشية الخضري - شرح ابن عقيل.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب طبعة حنفي، مصر ١٣٥٨هـ.
- حاشية الصبان على الأشموني - شرح الأشموني.
- حاشية ياسين العليمي على التصريح - شرح التصريح.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ت / د / عبد العال مكرم / ١٣٩٧هـ.
- الحكمة في تذكير (قريب) لابن هشام ت / د / عبد الفتاح الحموز / الأردن / ١٤٠٥هـ.
- حياة الحيوان الكبرى للدميري / المكتبة التجارية، مصر.

- خزانة الأدب للبغدادي ت / عبد السلام هارون / مطابع الهيئة العامة
مصر ١٣٩٩هـ.
- الخصائص لابن جني ت / محمد علي النجار / دار الهدى / بيروت /
١٩٥٢م.
- درة الغواص في أوهم الخواص للحريزي ت / محمد أبو الفضل / دار
نهضة مصر ١٩٧٥م.
- الدر المصون للسمين الحلبي ت/ د/ أحمد الخراط/ دار القلم بدمشق ١٤٠٧هـ.
- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغة ... لابن هشام ت/ د حسن
الشاعر / عمان ، ١٤٠٤هـ.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الضراوة ت / د
/ حاتم الضامن / بغداد ١٩٨٠م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ت / د / أحمد الخراط /
١٣٩٥هـ.
- الزاهر لأبي بكر الأنباري ت / د / حاتم الضامن / وزارة الثقافة العراقية
١٣٩٩هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ت / د / حسن هنداي / دار القلم
بدمشق ١٤٠٥هـ.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه ت / د / عبد المنعم فائز
دار الفكر بدمشق ١٩٨٣م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ت / عبد العزيز رباح، أحمد الدقاق /
دار المأمون بدمشق ١٣٩٨هـ.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك / مطبعة عيسى الحلبي بمصر.
- شرح التسهيل لابن مالك ت / د / عبد الرحمن السيد، د / محمد المختون / الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- شرح التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرري / مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل / مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٥هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت / صاحب أبو جناح / العراق / ١٩٨٠م.
- شرح الشافية للرضي ت / مجموعة من العلماء / دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام ت / محمد محيي الدين عبد الحميد / السعادة بمصر.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت / محيي الدين عبد الحميد / دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٤هـ.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت لابن مالك ت / د / عدنان الدوري / بغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح عيون الإعراب للمجاشعي ت / د / عبد الفتاح سليم / الطبعة الأولى / دار المعارف بمصر ١٤٠٨هـ.
- شرح قطر الندى لابن هشام ت / محمد محيي الدين عبد الحميد.

- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ت / د / محمود أبو ناجي /
الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت / د / عبد المنعم هريدي / نشر
مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى الطبعة الأولى
١٤٠٢هـ.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام ت / د / هادي نهر / بغداد ١٩٧٧م.
- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف للتفتازاني ت / د / عبد
العال سالم مكرم / الطبعة الأولى / الكويت ١٩٨٣م.
- شرح المنفصل لابن يعيش / عالم الكتب / بيروت.
- كتاب الشعر للفارسي ت / د / محمود الطناحي / مكتبة الخانجي
بالقاهرة / الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ت / أحمد محمد شاكر / دار المعارف بمصر
١٩٦٦م.
- الصحاح للجوهري ت / أحمد عبد الغفور عطار / دار العلم للملايين
بيروت ١٣٩٩هـ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور ت / السيد إبراهيم محمد / دار الأندلس /
بيروت ١٩٨٠م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر / محمود الألوسي / المطبعة السلفية
بمصر ١٣٤١هـ.

فهرس المصادر والمراجع ١٣١

- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرا في ت / د / رمضان عبد التواب / دار النهضة العربية / بيروت ١٤٠٥هـ.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام ت / محمود محمد شاكر / مطبعة المدني ١٩٧٤م.
- عقد الخلاص في نقد كلام الخواص لابن الخنبلي (ضمن جهود ابن الخنبلي اللغوية) دراسة وتحقيق نهاد حسوي صالح / الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٧هـ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي شرح أحمد أمين وزميليه / الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- العمدة في غريب القرآن لمكي ت / د / يوسف المرعشلي الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ج ٨ ت / د / مهدي المخزومي، د / إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٨٥م.
- الفاخر في الأمثال للمفضل بن سلمة ت / عبد العليم الطحاوي / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
- فرحة الأديب للأسود الغندجاني ت / د / محمد علي سلطاني / دار قتيبة / دمشق / ١٤٠١هـ.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري ت / د / إحسان عباس، د / عبد المجيد عابدين بيروت ١٣٩١هـ.

- كتاب في أصول اللغة (قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة) أخرجها / محمد خلف الله، محمد شوقي ١٩٦٩م.
- كتاب في التصريف للإمام عبد القاهر الجرجاني ت / د / محسن العميري الطبعة الأولى نشر دار التراث بمكة المكرمة.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي / مطبعة الباسي الحلبي بمصر الطبعة الثانية ١٣٧١هـ.
- القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) طبع دار إحياء التراث العربي / بيروت.
- الكامل في القراءات للهندي مخطوط رقم ٣٦٩ بمكتبة الأزهر الشريف (قراءات).
- الكتاب لسيويه ت / الأستاذ عبد السلام هارون / دار القلم بالقاهرة.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزحشري دار الفكر بيروت.
- لحن العامة للزبيدي ت / د / عبد العزيز مطر / دار المعارف بمصر ١٩٨١م.
- لسان العرب لابن منظور / دار صادر / بيروت / ١٣٨٨هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة ت / د / فؤاد سزكين / مكتبة الخانجي بمصر.
- مجالس ثعلب ت / الأستاذ عبد السلام هارون الطبعة الثانية / دار المعارف ١٩٦٠م.
- مجمع الأمثال للميداني ت / محمد أبو الفضل / عيسى الحلبي ١٩٧٧م.
- مجمل اللغة لابن فارس ت / زهير سلطان / الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ.

- المحتسب لابن جني ت / علي النجدي ناصف وزميليه / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
- المحكم لابن سيده ت / مجموعة من الأساتذة / مصطفى الحلبي ١٣٧٧هـ.
- مختار الصحاح للرازي / دار الفكر / بيروت.
- المذكر والمؤنث للمبرد ت / د / رمضان عبد التواب، د / صلاح الدين الهادي / مطبعة دار الكتب بمصر ١٩٧٠م.
- المزهري في علوم اللغة للسيوطي ت / محمد أحمد جاد المولى وزميليه / مطبعة البابي الحلبي.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ت / د / محمد الشاطر المدني / ١٤٠٣هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت / د / محمد كامل بركات / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.
- المستقصى في أمثال العرب للزخشرى الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٧هـ.
- مشكل إعراب القرآن المكي ت / د / حاتم الضامن / دار الحرية بغداد ١٣٩٥هـ.
- المصباح المنير للفيومي / مكتبة لبنان ١٩٨٧م.
- معاني الحروف للرماني ت / د / عبد الفتاح شلي / دار العالم العربي القاهرة ١٩٧٣م.
- معاني القراءات للأزهري ت / د / عيد درويش، د / عوض القوزي الطبعة الأولى ١٩٩١م.

- معاني القرآن للفراء ت / مجموعة من الأساتذة / مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت / د / عبد الجليل شلي / صيدا بيروت ١٩٧٣م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ت / مرجليوث دار المستشرق / بيروت.
- معجم الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير / بيروت / ١٩٨٠م.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ت / عبد السلام هارون / مصطفى الحلبي ١٣٨٩هـ.
- المعجم الوسيط إخراج مجموعة من الأساتذة / نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ت / أحمد محمد شاكر / دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ت / د / مازن المبارك وزميله / الطبعة الأولى دار الفكر بدمشق ١٣٨٤هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ت / د / كاظم بحر المرجان / العراق / ١٩٨٢م.
- المقتضب للميرد ت / محمد عبد الخالق عضيمة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور ت / أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري / بغداد ١٣٩١هـ.

- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع / ت / د / علي الحكمي
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- الممتع في التصريف لابن عصفور ت / د / فخر الدين قباوة / المكتبة
العربية بحلب ١٩٧٠م.
- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ت / د / محمد العمري
نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى /
الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ت / سدني قليزر
١٩٤٧م.
- النحو الوافي لعباس حسن / الطبعة الثالثة بدار المعارف ١٩٧٤م.
- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ت / د / أحمد هريدي / مكتبة
الزهراء / القاهرة / ١٩٩٠م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ت / د / عبد الحسين
الفتلي ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ت / د / زهير عبد المحسن سلطان
/ الكويت ١٤٠٧هـ.
- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز رسالة ماجستير تحقيق الطالب عبد الله
عمر حاج بجامعة أم القرى بمكة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ت / د / محمود الطناحي،
وطاهر الزاوي / بيروت ١٣٩٩هـ.

- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ت / د / محمد عبد القادر أحمد / دار الشروق بيروت ١٤٠١هـ.
- همع الهوامع للسيوطي ت / د / عبد العال سالم مكرم / الطبعة الأولى / دار البحوث العلمية بالكويت ١٤٠٠هـ.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة ١٣٧٧هـ.